جمال البنا

يتساءلون "أين البرنامج" "أين البرنامج"

هاهو ذا

البرنامج الإسلامي

الدولة والنظام السياسي
والخلافة . القومية . الاشتراكية
النظام الاقتصادي والربا
النظام الاجتماعي . الصحافة .
التعليم المرأة . الفنون والأدب

الناشر
دار الفكر الإسلامي
١٩٥ شارع الجيش - بالقاهرة ١١٣٧١
ت : ٩٣٦٤٩٩

جمال البنا

يتساءلون " أين البرنامج " " أين البرنامج "

هاهو ذا

البرنامج الإسلامي

الناشر
دار الفكر الإسلامي
١٩٥ شارع الجيش ـ بالقاهرة ١١٢٣١
ت : ٩٦٢٤٩٤

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

طلب إلىَّ بعض الأخوة من مصر والجزائر والسودان واليمن ، وبعض الجاليات الإسلامية فى أوربا ، كتابة برنامج إسلامى يتسم بالشمول والإنفتاح على تحديات العصر ، أو كما أقترح البعض «**مانفيستو إسلامى**» ...

وقد كانت المطالبة بالبرنامج الإسلامى من الصيحات التى أرتفعت بوجه خاص فى مصر عقب دخول «الإسلاميين» إنتخابات إبريل ١٩٨٧ . وأعتبرت المعسكرات السياسية فى مصر ان شعار «الإسلام هو الحل» الذى رفعته الهيئات الإسلامية نوع من الديماجوجية ، أو الفرار من إصدار برنامج .

والحق إن البرنامج الإسلامى كان موضوعاً لكتابات عديدة يبدو أنها لم تصل إلى المعسكرات السياسية الأخرى . وفى أوائل الأربعينات كتب الأمام الشهيد حسن البنا رحمه الله كتيباً موجزاً ومركزاً بعنوان «مشكلاتنا فى ضوء التطبيق الإسلامى» تعرض فيه للقضايا السياسية والإقتصادية

والإجتماعية . كما كانت قضية الشورى والحكم ، وقضية الإقتصاد والربا ، وقضية المرأة . موضوعات لكتابات عديدة وزاخرة . ونجد فى كتاب واحد متوسط الحجم أصدرته دار الوفاء بالمنصورة تحت عنوان «إعلان دستورى إسلامى» للدكتور على جريشة نصاً مقترحاً لدستور إسلامى ، ثم نموذج لدستور وضعه مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر عام ١٣٩٧ - ١٩٧٧ ، ثم نموذج لدستور وضعه الدكتور مصطفى كمال وصفى ، وأخيراً نموذج لدستور إسلامى أقره المجلس الإسلامى فى لندن . فهذه أربعة نماذج لدستور إسلامى فى كتاب واحد من ١٦٨ صفحة .

ونحن نعترف بأن معظم . وإن لم يكن كل . هذه الكتابات آحادية النظره ، بمعنى إنها لاتلحظ الإعتبارات الأخرى العديدة التى تكتنف الحل المقترح ، لأنها إعتمدت على النقل ، وانها تتسم بطابع من السذاجة والسطحية ، وانها لا تؤمن بالحرية أو الديمقراطية إيماناً موضوعياً . وقد يماثل إيمانها بهذين إيمان الشيوعيين .. ولعل أفضلها هو ماكتبه الأمام الشهيد حسن البنا على إيجازه . ففيه نلمس نبض الديمقراطية الذى نفتقده فى غيره . ولكننا لا نشير هنا إلى القيمة العلمية لهذه الكتابات ، **ولكن إلى حقيقة أن الموضوعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، لم تكن مهملة فى المكتبة الإسلامية المعاصرة .**

وقد تعرضنا فى كثير من كتبنا ، وبوجه خاص « **بيان رمضان** » و« **نحن ودعوتنا** » و« **الأصول الفكرية للدعوة الأسلامية**» و«**الدعوات الآسلامية المعاصرة : مالها وماعليها**» لكثير من جوانب البرنامج المطلوب .

مع هذا كله فإن المطالبة بإصدار برنامج إسلامى توضح أن هناك حاجة لمعالجة الموضوع من جديد ، وإصدار وثيقة باسم «البرنامج الإسلامى» حتى لاندع تعله لمدع ، أو سبيلاً لمتسائل ، وتكون رداً على المطالبين .. أين البرنامج ، فها وهو ذا البرنامج .

وقد كانت الفكرة الأساسية فيه أن يأخذ شكل نقاط محددة ، كما لو كانت مواداً فى قانون . دون شرح لأن الشرح قد يطغى على التحديد المطلوب ، ولكن أرتؤى من ناحية أخرى أن النقاط المحددة دون شرح لن تكون واضحة ، وقد تسمح بلبس ، فإضطررنا إلى شرح بعض النقاط ، خاصة فى البرنامج الإقتصادى . وأستشهدنا فيما أثبتناه هنا بمقتطفات عديدة من كتبنا السابقة التى أشرنا إليها آنفاً .

ومع أن الكتاب يحمل اسم «البرنامج الإسلامى» فمن الواضح أنه كذلك من وجهة نظر كاتبه ، التى لا تحجر بالطبع على غيرها وإن آمنت إنها المثلى .

«ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات» .

١٤٨ البقرة

جمال البنا

القاهرة

صفــر - ١٤١٢ .

سبتمبر - ١٩٩١ .

عالم ممزق

يقف العالم اليوم ممزقاً ، فقد فجع فى مثله العليا القديمة ، وأصبح يجابه مستقبلاً مجهولاً لا نلمح فيه بارقة أمل ، وإنما تكتنفه النذر . ففى أوائل القرن العشرين ، بدت الديمقراطية كما لو كانت شفاءاً من كل داء ، ولكن ربع قرن من تطبيقها أظهر النظم الديكتاتورية فى أكثر دولتين أوربتيين ديمقراطية : ألمانيا وإيطاليا ، وعصفت النظم النازية والفاشية بالديمقراطية ، وأظهرت أن فى الديمقراطية نفسها داءً آعياءً يسمح بقيام هذه النظم ويمكنها من القضاء على الديمقراطية . وقبل هذا ، فى منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كشف المفكرون والمصلحون والانسانيون فجور الرأسمالية الصاعدة وإستغلالها للأطفال والنساء والعمال ونهبها لثروات أفريقيا وآسيا .. أملوا الخلاص فيما تقدم به ماركس من شرعة ظن أنها شرعة العدل ، والقضاء على شرور الرأسمالية . وقامت بالفعل دولة إدعت أنها دولة العمال والفلاحين . وبدا وكأن الإتحاد السوفيتى سيصرع الرأسمالية ، ويحفر قبرها .. ولكن النتيجة كانت العكس . فبعد نصف قرن من الحكم تزعزع الإتحاد السوفيتى ثم تهاوى وأستسلم للرأسمالية المدججة بالحرية والعلم والتكنولوجيا .

فهل قضى على البشرية أن تستعبد مرة أخرى للرأسمالية .. وأن تصبح رعية للشركات العملاقة متعددة الجنسية وإقتصادها الإستعمارى الربوى .. هل قضى عليها أن تشهد مرحلة ثانية للفجور الرأسمالى ، يفوق مرحلة

فجورها الأول .. هل قضى عليها أن تشهد بعد أن طوت صفحة فراعنة مصر وقياصرة روما « وبناة الأمبراطورية » قوة طاغية حُطمة . اسمها الرأسمالية العالمية تتقاسمها كأسواق ، وتفرض على شعوبها نوعاً جديداً من « السخرة » .

كلا .. وألف كلا ..

إن سقوط الماركسية لا يعنى نجاح الرأسمالية وإنما هو يعنى أن أخطاء الماركسية كانت أكبر من أخطاء الرأسمالية .. وليست البشرية مستعدة لأن تقبل الدِّنية أو تتحمل أوزار الرأسمالية وخطاياها .. وخطاياها كالجبال ، لأن لدينا البديل وهو الذى يطرحه هذا « المانفيستو » .

إن معظم الناس ينسون أن الإسلام ظهر فى وقت تقاسمت العالم فيه دولتان كبيرتان ، فرضتا عليه التبعية الذليلة والحكم الطبقى وسيطرة الطغاة .. وحرمتا الجماهير أوليات العدالة ، وابقياها فى ظلمات الفاقة والجهالة مثقلة بأعباء الأعمال المرهقة .. التى لاتدع لها وقتاً أو صحة أو فرصة للتأمل والفكر . ونصبتا القياصرة والكياسرة آلهة يملكون حق الحياة والموت .. جاء الإسلام فقضى على هذه النظم ودمرها تدميراً ، وأحل محل النظام الطبقى بحواجزه العالية وطرقه المسدودة ما بين عامة الشعب .. والمناصب العليا او الفئات المميزة شرعة المساواة المطلقة بين الناس جميعا لافرق بين اسود وابيض ذكر وانثى غنى وفقير وضيع وشريف . فالناس جميعا سواسية يتفاضلون بالتقوى والعمل لا بالاحساب والانساب ، واحل محل حكم الاستبداد والاستغلال شرعة « **الكتاب والميزان** » .. العلم والعدل ، وأنفسحت الآفاق كلها أمام المستعبدين فى الأرض فأصبحوا الوارثين ، وأصبحوا الولاة .. لا يقف أمامهم « حاجز » اللون أو وضاعة النسب .. فكلهم «عدول» يسعى بذمتهم أدناهم وقضى الإسلام قضاءاً مبرماً على المجتمع الطبقى وارستقراطياته الموروثة ، وحرم كل صور تقديس وتوثين الحكام ، وجعلها نوعاً من الكفر والشرك .

تلك هى إضافة الإسلام التى جعلت الشعوب تؤمن به .. وتدخله أفواجاً ولم تكن فيما جاء به من صلاة أو صيام ، لأن العبادات موجودة فى الديانات كلها ، وإنما الجديد هو الروح التحررية ، ومبادىء العدالة والمساواة التى أبرزها الأسلام .

إن الإسلام اليوم مدعو للقيام بهذا الدور مرة أخرى .. وإنه لقدير عليه لو فُهِمٌ حق الفهم ، ولو تخلص من الغشاوات التى كادت أن تطمس معدنه ، وتخفى جوهره .. وهذا «المانفستو» يعرض الأسلام كدعوة إنتهاض وتحرز ، كما كان عندما نزل القرآن ودعا إليه محمد ..

— اولا —

الأســاس الإيمانــى

يقوم الأسلام على أساس إيمانى ، .

ونعنى بالإيمان الأسلامى أعلى درجة من درجات الإقتناع ، إقتناع يشترك فيه العقل والقلب والوجدان وتستسلم له الحواس .

وما لم يتوفر الأساس الإيمانى ، فلن تتحقق النتيجة المرجوة حتى لو اقمنا الشعائر ، وطبقنا الشريعة (بمعنى الحدود والتعزيز) لأن أثر الشعائر يقتصر على الفرد ، ولأن تطبيق الشريعة لن يكون إلا نوعاً من تطبيق العقوبات الرادعة التى كانت موجودة فى كثير من النظم القديمة .

إن الإيمان فى الدعوات هو كالروح فى الأجساد هو الذى يكسبها الحياة ، ويجعل لها إرادة وإيجابية ويدفعها للعمل والسير ويحميها من الضعف والوهن والتآكل ويذيب الاختلافات ويصهر الانانيات فى بوتقته ، ويَصْدر عنها عدوان الآخرين وأفتيات المفتاتين .

ولعل هذا هو الفرق بين الإيمان والأسلام ، الذى دق على المتقدمين .

ويضم الأساس الايمانى :

أ – الإيمان بالله

إن نقطة الإنطلاق فى الإيمان الإسلامى هى الإيمان بالله تعالى فهذا الإيمان يضع خطاً فاصلاً بين الدعوة الإسلامية والدعوات الأخرى . قدر ما يطبع الدعوة الأسلامية بطابعها المميز الذى يصل من القوة والعمق بحيث يكون هو « نواة » الحضارة الأسلامية كلها ، التى تختلف بفضل تميزها به عن الحضارات الأخرى .

فالمجتمع الأوربى يظهر فى فجر التاريخ فى الحضارة اليونانية الوثنية التى تجعل الإنسان « مقياس الأشياء » وترفعه فتجعله إلهاً ، وتجعل الآلهة بشراً وأناسى . وحاول الفلاسفة – وهم المنظرون فى هذا المجتمع – سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ومن قبلهم طاليس وهيرقليطس وديموقريطس .. الخ ، وضع نظام إجتماعى وسياسى فحملت محاولاتهم وهم عباقرة البشرية . آثار القصور البشرى ، والأنحياز لما تهوى الأنفس . وجمهورية إفلاطون ، التى وضعها لتمثيل فكرة العدل أقرب إلى الظلم منها إلى العدل . كما نجد فى أرسطو المُنَظِّرْ الأول لحضارة الأستعلاء الأوربى .

وكان لابد أن يقع هؤلاء الفلاسفة فى خطئهم ، لأنهم فقدوا المعيار الموضوعى المطلق الذى يعصمهم من الأنحياز . وكان لابد أن يستمر هذا القصور فى كل ما أثمرته الحضارة الأوربية الوثنية التى واصلت البقاء تحت شعار «الأنسان مقياس الأشياء» عند اليونان بحيث أصبح « الأنسان غاية فى ذاته » عند الفيلسوف الألمانى كانط . وانظر إلى القانون الرومانى ، وقانون نابليون والقانون السوفيتى فتجد القصور والبعد عن الموضوعية فالأول وضع لحساب روما . والثانى لحساب الطبقة المالكة الصاعدة ، والثالث لحساب الحزب الشيوعى . وكل مايصدر عن أوربا يتسم بطابع التحيز واللاموضوعية .

وقد يقول قائل .. إن أوربا تؤمن بالمسيحية ، وفيها أعظم سلطة دينية

فى العالم هى الفاتيكان . ولكن الحقيقة أن أوربا لم تؤمن أبداً بالمسيحية الحقة ، ولكنها جعلت منها صورة من برومثيوس اليونانى والثلاثى الهلينى الذى أبدعه البطالمة فى مصر ، وقت ظهور المسيحية ونقله القديس بول اليونانى الرومانى . ومع هذا فقد نحوها جانبا بحيث لاتذكر إلا نصف ساعة يوم الأحد ، أو أخذوا منها ستاراً لجرائمهم . وأين هو المسيحى حقاً فى المجتمع البورجوازى أو الشيوعى فى أوربا .

فضلاً عن أن الكنيسة المسيحية أخطأت خطأً جذرياً عندما أعتبرت أن العهد القديم – أى التوراة المحرفة – جزءً لا يتجزأ من المسيحية . وكانت المسيحية هى آخر دين يقبل شيئا كهذا ، فما قام المسيح إلا لأصلاح بنى إسرئيل .. وما كانت قومته إلا ثورة على الفريسيين والأحبار ، ولكنه الخبث اليهودى الذى توصل إلى ذلك . وأفسد على المسيحية نقاءها .

معنى الإيمان بالله تعالى :

لم تقدم كتب التوحيد وعلم الكلام الصورة الجوهرية لمدلول كلمة «الله» تعالى ، لأنها عالجتها بطريقة المنطق اليونانى الصورى ، فى حين أن مايمنح الإيمان عاطفته المتأججة هو تفاعله مع القلب والوجدان . وهو مايتحقق بقراءة القرآن وتدبره ، وليس بمطالعة كتب علم الكلام السطحية الركيكة الباردة .. **وكانت نتيجة ذلك أن المسلم النمطى لم يتعرف على الإيمان بالله ، وبالتالى فقد الإيمان الأسلامى القوة الدافعة ، وأصبح إيمانا غثاً صورياً وشكلياً .**

والمفروض أن يؤمن المسلم بالله تعالى بإعتباره المثل الأعلى الحى ، الخالق ، رمز القيم والكمالات ، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه . وأنه تعالى أصل الحق والعدل والرحمة والسلام والعلم والحكمة والعزة وغيرها من القيم التى أتخذ لنفسه أسماء منها .

ولكى نقرب للذهن أثر التعرف على الله تعالى بهذه الصفة على نفس

المؤمن نقول إننا عندما نفتح الشباك فى يوم مشرق تتدفق أشعة الشمس ويمتلأ نوراً ودفئاً ، ينعكس هذا علينا فنشعر بالنور بعد الظلمة ، والدفأ بعد البرد ، وكلما نقترب من هذه الشمس يزداد وهجها وحرارتها ويزداد شعورنا بها . والله تعالى – وهو أعلى من كل تمثيل وتشبيه – هو خالق الشموس كلها وذاته العلية كأنها شمس الشموس ، وما ان يلم شعاع منها بالنفس حتى يضيئها ويدفئها وينير أمامها السبيل .

الايمان بالله تعالى عن طريق ما وصف به نفسه فى القرآن الكريم ، أو خلال الأسماء الحسنى ، يوصلنا للإيمان بالله «الفعال» «الخالق» ، «أصل القيم العليا» .. ومع كل تعرف على هذه القدرة والحكمة والقيم فإن شعاعاً منها يخترق النفس الإنسانية فيحيى مواتها ويرفع خسيستها وينير ظلماتها .. ويضرم فيها الحماس والإيمان .

عندما يؤمن المسلم بالله كأصل للحق والعدل .. كيف يجيز لنفسه أن يظلم ويستغل ؟ .. وإذا آمن بالله كأصل للوفاء والصدق كيف يكذب ويخون .. وإذا آمن بأن الأعمار بيد الله . كيف يجبن أو يستخذى إستبقاءً للحياة .. .

إنَّ الإيمان بالله تعالى كأصل للقيم يخلق الأنسان « المعنوى » خلقاً جديداً ويجعله يقترب إلى عالم المثل.. فإذا غلبه الضعف البشرى المحتوم تاب وأناب ، وكَفَّرَ عن السيئة بالحسنة ، وبذلك تؤدى سيئاته نفسها إلى حسنات .. وهذا هو تفسير ﴿ الا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يُبَدِلُ الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ .

والمسلم الذى يؤمن بالله تعالى عن طريق تدبره للقرآن الكريم يتكون فى نفسه ويتعمق بقدر تعمقه فى تدبر القرآن :

أ – مثل أعلى مستمد من تصوير القرآن المعجز لله تعالى ، وانه أصل القيم والمُثُل والحقيقة الموضوعية المطلقة وخالق كل شيء . .

ب - شعور بالسمو والإعتزاز بالإنتماء إلى هذا المثل الأعلى ، ورغبة فى القربى منه وإبتغاء الوسيلة إليه .

جـ - ضمير ينشأ عن هذين (أ ، ب) ويستمد قيِّمةُ من المثل الأعلى الأعظم ، ودوافعه من التقرب إلى الله دون طمع فى شكر عاجل أو خوف من عقاب ماثل .

د - إدراك أنه لم يخلق سدى أو يوجد عبثاً ، وان للحياة الإنسانية غاية ورسالة ، وإن نهايتها بالموت لاتعنى الفناء ، وإنما هى بداية لحياة أخرى ..

هـ - علامات على الطريق فى شكل التوجيهات القرآنية - تكفل الهداية وتحول دون الانحراف وتكبح جوامح النفس .

و - روح جهادية بين الخير والشر ، العدل والظلم ، الهدى والضلال تنتصر بفضلها المؤمن على الضعف والإغراء .

ز - لمسة من لمسات الجمال ، وإشراقه من إشراقات الإبداع الفنى متأتية من النظم القرآنى المعجز ، وهو الأصل فى الموسيقى والأداب والفنون .

قارن الأثر الإيجابى الحى للتعرف على الله عن طريق القرآن ، وإلهاماته ، بالأثر الذى يقدمه علم الكلام « إن الله تعالى هو واجب الوجود ، وهو عين الموجود ، ويجب له القدم ومعناها عدم الأولية ، والبقاء ، ومعناها عدم الآخرية ، والمخالفة للحوادث ومعناها عدم المماثلة لشىء ، لأن المماثلة تقتضى حدوثه ... الخ .

إن الله تعالى قد حسم هذه القضية التى أستنفدت من علماء الكلام أعماراً .. وتطلبت مجلدات فى خمس كلمات « ليس كمثله شىء » و «لاتدركه الأبصار » .

الإيمان بالرسـول

يمثل الإيمان بالله المُثُل العليا والقِّيم المطلقة ، ويمثل الإيمان بالرسول العنصر البشرى تجاه هذه القيم وتفَاعله معها بحيث يتحول إلى أعمال وسلوك وخلق بالصورة التي عبرت عنها السيدة عائشة حين وصفت خُلقُ الرسول « كان خُلقه القرآن » .

ذلك ان الإسلام يُعنى بالفرد ، كما يُعنى بالمجتمع ، بل لعل عنايته بالمجتمع إنما جاءت لتُيَّسر للأفراد إصلاح أنفسهم ، فالقلب البشرى هو ملاذ الأسلام . والأسلام يختلف عن النظم السياسية التى تحاول أن تصلح الأوضاع متجاوزة الأفراد ، أو ماهو أسوأ ، على حساب الأفراد . إن الاسلام يصلح المجتمع والوضع عبر إصلاحه للأفراد .

ومن أجل هذا جعل الإسلام الإيمان بالرسول مكملاً للايمان بالله وأستهدف أن يوجد أمام المسلم « الأسوة » و« القدوة » التى يضعها نصْبَ عَينيه ليقتبس منها ويستهدى بهديها حتى لا يظن أن القيم الإسلامية لا تدرك أو ينظر إليها بإعتبارها قيم نظرية فحسب .

والمسلم عندما يؤمن بالرسول كجزء لا يتجزأ من الإيمان بالعقيدة ، فإن هذا يستتبع إحتراماً وتوقيراً ، وحبا جارفاً للرسول صلوات الله وسلامه عليه حباً لا يستكمل معه الايمان الا عندما يفوق حب الرسول حب الفرد لنفسه . وهذه العاطفة التى يحسها كل مسلم بدرجات متفاوته تدفعه لان يحتذى قدر الطاقة حذو الرسول ، فيطيع أوامره ، ويجتنب نواهيه ويتصف بما أتصف به من خلق رفيع ، حتى يمكن القول إنه ليس مسلماً من لم ير فى الرسول الأسوة والقدوة والمثل البشرى الأعلى ، وعملياً فإن الرسول هو رأس « الكومنولث » الإسلامى العالمى ، .

وقد وصلت شخصيته من القوة والتأثير درجة ربطت الملايين من المسلمين فى الشرق والغرب على إختلاف اللغات والبلاد ، ووحدت

ماأسميناه « الكومنولث » كما أوجدت المسلم النمطى بصورة ليس لها مثيل . ونقطة الضعف الوحيدة فى هذه العاطفة التى تملكت المسلمين ، ووحدتهم جميعاً أنها تركزت حول الشعائر العبادية .. وليس الخُلق .. فالمسلمون جميعاً يصلون النوافل التى كان يصليها الرسول كما لو كانت صلاة مفروضة ، ويصومون تطوعاً كما لو كان مفروضاً بحكم إتخاذهم الرسول أسوة لهم ، ولو أنهم جعلوا من خلقه الرفيع من سماحة ، وصدق ، وإخلاص ، وكرم وشجاعة .. هدفاً لهم لتقدم المسلمون عما هم عليه بمراحل ، ولعل السبب فى التركيز على الشعائر ، وليس على « التعامل » أو الخلق هو أن المسلمين نظروا إلى الرسول من زاوية « السنة » وليس من زاوية « السيرة » ، وهى نقطة سنعود إليها فى فقرة تالية .

ولا يقتصر اسلوب إصلاح « الأسوة » على الفرد ، إذ يمكن أن يكون من اكبر اساليب إصلاح الأوضاع عندما يأخذ به الفرد المسئول . كرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء . فما ان يأخذ نفسه بما أخذ الرسول نفسه كحاكم من تجرد وتقشف وإخلاص .. الخ . حتى يؤدى إلى إصلاح الأوضاع بصورة تفوق كل مايفعلونه ، لأن هذا أسلوب عملى مباشر ، والجماهير تصدقه وتثق فيه بعد أن سئمت ما تسمعه من دعاوى وأقاويل هى فى واد ، والحقيقة فى واد آخر . **ان فعل رجل واحد يؤثر فى الف رجل – اكثر مما يؤثر قول الف رجل فى رجل واحد .**

مكونات الإسلام

الأسلام كدعوة يضم ثلاثة مكونات رئيسية :

المكون الأول : العقيدة . وهى الإيمان بالله تعالى وبالرسول وبخلود الروح والحساب والعقاب ، وتتبعها الشعائر العبادية التى يراد بها التقرب إلى الله تعالى .

المكون الثانى : الشريعة . وهى تضم كل ماينظم العلاقات والصِّلات مابين

الناس بعضهم بعضاً ، أو ماينهم وبين الحكومة ، وبالتالى فهى تضم (أ) الحكم والنظام السياسى (ب) النظام الإقتصادى (جـ) القوانين مدنية أو جنائية .

المكون الثالث العمل : وما يتسم به هذا العمل من طابع معين من صدق فى القول ، ووفاء بالوعد ، وإتقان للعمل ، وصلة رحم ، والإلتزام بالعدل .. الخ .

وهو يقف مابين العقيدة والشريعة – وهو – من ناحية ثمرة لها ، كما أنه من ناحية أخرى مصداق الإيمان ومعيار الثواب والعقاب فى الآخرة .

والعقيدة تقوم على الإيمان ، وهى أعلى درجة من درجات الأقتناع والتسليم ومحلها القلب . والشريعة تقوم على المصلحة ومحلها العقل . وكل مايتعلق بالعقيدة فإنه يمت إلى الحرية بسبب ، وكل مايتعلق بالشريعة فإنه يمت إلى العدل بسبب .

وترتبط المكونات الثلاثة بعلاقات تكميلية ، وتعويضية ، معينة تؤلف « آلية » خاصة بها ، فالحسنات يذهبن السيئات ، والمؤمن يدرك بحسن خلقه درجة القائم الصائم ، وإصلاح الفرد يؤدى إلى إصلاح المجتمع ، وإصلاح المجتمع يؤدى إلى إصلاح الفرد ، وحقوق العمال هى واجبات أصحاب الأعمال ، كما أن حقوق أصحاب الأعمال هى واجبات العمال .. وهلم جراً .

الأصلان العظيمان :

الأصلان العظيمان هما **القرآن والرسول** إن كل مايتعلق بالقيم والمبادىء . والأصول الأسلامية توجد فى القرآن ، وكل مايتعلق بالممارسات والأعمال والتصرفات توجد فى الرسول ، من أجل هذا آثرنا تعبير « الرسول » على التعبير المشهور وهو « السُنة » وهناك سبب آخر هو أن السنة كأصل تشريعى . إنما جاء لتقرير القرآن ذلك ، فالسنة ملحقة

بالقرآن من الناحية التشريعية ولكن السُنة تقدم الرسول كأسوة وقدوة ، ولأهمية هذا العامل فى الإيمان الإسلامى من ناحية . وفى تقدم الأمة الإسلامية من ناحية أخرى آثرنا تعبير الرسول .

وكل ماجاء غير هذين ، أو بعد هذين ، فإنه لايعد من الإسلام المنزَّل ، ولايأخذ صفة التحليل والتحريم اللذين لهما قداسة التنزيل ، وإنما يكون من إجتهادات الائمه والفقهاء .

كما أن كل التفسيرات التى وضعت للقرآن لاتعد ملزمة فى شىء ، ومن قلب الأمور أن نحكِّمها فى القرآن ، إذ المفروض أن نحكم عليها بالقرآن . ومعروف أنها تتضمن إسرائيليات عديدة وأحاديث ضعيفة ، وأباح المفسرون أن يدَّعوا نسخ مئات من الآيات المثبتة فى المصحف .. وآخر تفسير ظهر فى الحقبة الأخيرة ، وأكثرها انتشاراً يمكن أن يقال إنه تفسير بالرأى الذى نهى عنه الرسول . **والتفسير الوحيد الذى لا يمكن الطعن فيه ، ويتعين الأخذ به هو تفسير القرآن نفسه ، فالقرآن يفسر بعضه بعضاً .**

كما أن السنة النبوية تعرضت للوضع ، وزحف عليها الخطأ والنسيان والرواية بالمعنى ، وهى كلها توجب الحيطة حتى لاندع للوضاعين سبيلاً للزج فى الدين بماليس منه ، والضابط الأمثل للسنة هو القرآن ، والمقاصد العليا للشريعة ، وما يتفق مع خلق الرسول ﷺ ويقال على المحدثين ماقيل على المفسرين ، فليس شرطاً أن ماوضعوه من معايير أو ضوابط ، وما أنتهوا إليه من أحكام يعد ملزماً ، لأنه ليس إلا إجتهاداً بشرياً .. مورس فى وقت معين وفى مناخ معين . ويمكن أن يخطىء ويصيب .

والحقيقة المؤسفة أن المسلمين اليوم لا يؤمنون بالإسلام ، كما نزل على محمد ، ولكنهم يؤمنون به كما صاغه الأسلاف والفقهاء وأئمة المذاهب بفكرة أن هؤلاء – وهم أقرب إلى عهد الرسول ، أدنى إلى الصواب وأقدر على الحكم ، وهى إفتراضات لا تؤخذ على إطلاقها ، فقرب العهد ليس معياراً للقدرة على المعرفة ، وقد يظهر فى المتأخرين من هم أقدر من

المتقدمين ، خاصة وقد وضع العصر الحديث فى أيديهم من الوسائل ما لم يكن متيسراً للاسلاف . **وعلى كل حال فالتقليد مذموم حتى لو أصاب ، والإجتهاد مطلوب حتى لو أخطأ** . ولم يأمر الرسول ﷺ أصحابه أن يقلدوه صراحة إلا فى أمرين هما الصلاة والحج « صلوا كما رأيتمونى أصلى » « خذوا عنى مناسككم » وفى مقابل هذا فإنه كرر النهى عن السؤال وقال « ذرونى ما تركتكم » .

لحق بالأساس الإيمانى :

(أ) لقد ، أكدنا ونؤكد مرة أخرى ، **أن الاساس الايمانى هو الشرط الذى** يسبق ، ويُكوِّن المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية والإقتصاد الإسلامى . فإذا لم يوجد ، فلا شيء من هذا يمكن أن يوجد ، بالرغم من وجود المساجد وممارسة الشعائر أو حتى تطبيق الشريعة .

ووجود دولة إسلامية وإقتصاد إسلامى، ومجتمع إسلامى دون هذا الأساس هو-من باب التشبيه والتقريب - كوجود دولة ماركسية وإقتصاد ماركسى دون إيمان بالماركسية نفسها .

وبقدر عمق فهم هذا الأساس فى النفوس بقدر مايسهل تحقيق البرنامج الإسلامى ، وبقدر سطحيته بقدر ما يصعب ، فإذا انعدم فلا نجاح أو تقدم ، ولكن تيه وتخبط . وهذا هو الواقع فى معظم الدول العربية والإسلامية - لأن الأساس الإيمانى للديمقراطية هو تعبير عن النفسية الأوربية . ولأن الأساس الايمانى للماركسية هو «رد الفعل» لوجوه النقص فى الأساس الإيمانى للديمقراطية الرأسمالية - على ماسنوضحه عند الحديث عن الجانب الإقتصادى . وهذان الأساسان غريبان على النفسية العربيةالإسلامية . ولهذا لم يكسبا عمقاً واقتصرا على طبقة من المنتفعين الحزبيين أو المثقفين ثقافة إشتراكية . وسيظل الإخفاق ما ظلت الشعوب بعيدة عن أساسها الإيمانى .

. إن طريق النهضة أمامنا قريب من طريق نهضة اليابان - أى التوصل إلى الأساس الإيمانى للشعب ، والبناء عليه . والأساس الإيمانى الإسلامى أكثر ثراءاً وخصباً وعمقاً من أى أساس إيمانى آخر ، فضلاً عن أنه الأساس الإيمانى الوحيد لشعبنا .

(ب) إننا نمنح الأولوية للإساس الإيمانى لأن أى تطبيق للمبادىء الإسلامية دون الإيمان بالقيم الإسلامية سيكون عقيماً ، **فالإيمان أولاً والتطبيق ثانيا** ، وهذا هو الترتيب الطبيعى الذى تحقق فى الإسلام ، وفى الدعوات الأخرى . ذلك أن تقديم الإيمان سيوفر لنا الدعاة المؤمنين المخلصين ، كما سيوفر لنا تجاوب عامة الشعب المؤمنين ، وبذلك تنجح الدعوة من طرفيها : طرف الدعاة (أو القادة) وطرف الجمهور والشعب وإذا تحقق الإيمان للدعاة والقادة دون الشعب لم تصادف الدعوة الفهم والتجاوب فتضطر إلى إسلوب القسر والفرض والإجبار (كما فعل البلاشفة فى الإتحاد السوفيتى فى أعقاب ثورتهم أكتوبر سنة ١٩١٧) .

فالخطة المثلى هى الدعوة حتى تتجاوب الأغلبية . وعندئذ يمكن نجاح التطبيق . أما قبل تجاوب الأغلبية فسنقع فى المخاطر والأخطار التى وقع فيها لينين وأشياعه فى الاتحاد السوفيتى . وقد يتصور البعض ان دولة كمصر تتخذ من الاسلام دينا ، ويتعالى الاذان من مساجدها التى تمتلأ بالمصلين - ولا يختلف قانونها عن الشريعة الا فى مسائل معدودة ، يمكن أن تكون فى التصنيف الايديلوجى دولة اسلامية . **ولكن عدم وجود الاساس الايمانى يجعلها اقرب الى البورجوازية منها الى الاسلام** .

(جـ) وقد يتساءل البعض هل هذا الأساس الإيمانى يجعل مسلمى اليوم مثل المسلمين الأوائل عهد الخلافة الرشيدة مثلاً ، والرد نعم مع تحفظات بعضها يتعلق بالقيادة النابغة التى ترود الطريق وتتقدم الجماهير . وبعضها يتعلق بمدى خلوص فهم الأساس الإيمانى من الغشاوات والتراكمات التى غطت جوهر الإسلام وأثقلت خطوه . وهو أمر صعب للغاية ، وقد إستراح منه

المسلمون الأول الذين لم يزحم صفاء تلقيهم للقرآن وتفاعلهم معه التفاسير . وسمعوا الحديث كلمات حية من شفتي الرسول قبل أن يزحف عليها الوضع أو تتصرف فيها الألسن . أما اليوم فقد ساد الإعتقاد بأن الإسلام هو التراث والسلف .

(د) وهذا ما ينقلنا إلى نقطة هامة ، تلك هى أن الإيمان الذى يحكم العالم الإسلامى اليوم يقوم على قاعدة نقلية لا تفسح مجالاً لحرية الفكر ، أو إعمال العقل وبالتالى لن تحقق نهضة . والدعوة الإسلامية اليوم كطفلة غريرة تتعلق بأذيال أمها ، وإذا فقدت هذه الأذيال – تاهت وتفرقت بها الطرق . وليس أدل على عجزها ، وكلال همتها ، ووهن عزيمتها من أن منتهى همها ، وأقصى أملها هو أن تكون « سلفية » دون أن يخطر ببالها أن تكون قرآنية ، لأن هذا يكلفها عناء البحث والتحليل والفهم . ولا حتى « سنيَّة » لان معالجة السنة ، وإن كان أسهل من معالجة القرآن ، إلا أنها أيضاً تتطلب عناءاً وفكراً ، وقد فقدت الدعوة الإسلامية الحديثة كل أصالة ، وكل قدرة . وقبلت متطوعه ان يفكر لها الآباء والأجداد ، وان تنظر إلى مشاكل العصر وتحدياته « بعيون ميتة » على حد تعبير « جارودى » دون أن يتطرق إليها أن هذا يخالف توجيهات القرآن الصادعة . ويتنافى مع أوليات السلامة والصحة الموضوعية فى معالجة الأمور .

إن الكارثة الحقيقية ليست هى أن يحال بين الدعوات الإسلامية والحكم ، ولكن ان يسلم لها الحكم فوراً . فلو تحقق هذا لفشلت فشلاً ذريعا ، ولكانت « فتنة للقوم الظالمين » لأن هذا الفشل سيحسب على الإسلام .

لقد آن للدعوة الإسلامية أن تعلم أنها لا تستطيع مجابهة تحديات العصر ، التى تتطلب أقصى درجات الشجاعة والأصالة الفكرية بهذه الروح السلبية الإتكالية التى تتلمس حلاً لكل مشكلة فيما قال السلف ، أو تضمنته الأحكام .

(هـ) إننا لاندعو إلى قطع الصلة بالماضى . وأوربا اليوم لم تقطع صلتها

بعالم اليونان القديم ، وقد أستعار مفكروها أسماء وتعبيرات الميثودجيا اليونانية لنتائج أبحاثهم فى عالم النفس ، أو الطبيعة ، ولا تزال فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو تدرس بعناية . ولكن أوربا لم تجعل هذا وحده هو حظها من الفكر . فليس هو إلا رافداً من روافد عديدة تصب فى الفكر الأوربى . وما من تلميذ ابتدائى ، فضلاً عن عالم جامعى يقصر علمه على ماكان يعلمه ارسطو او افلاطون او اقليدس او ارشميدس . أما الحال عندنا فهو نقيض ذلك . فكتابات السلف وحدها هى الأصل . والماضى يستوعب الحاضر . ويمكن لكتابات السلف أن تكون أحد روافد الفكر الإسلامى ، لا أن تكون وحدها إجمال الفكر . ومن المؤكد أن معظم ماجاء بهذه الكتابات لم يعد صالحاً لمعالجة قضايا العصر ، لأنه خضع لعوامل بيئية مختلفة تماماً ، فضلاً عن القصور البشرى . مما لا يجعله -ضرورة أساساً صالحا يتعين الأخذ به ، حتى وان لم نعدم فيه القليل الطيب .

– ثانياً –

الدولة والحكم والنظام السياسى

١ – تبديد شبهات

أ – قد يكون ضرورياً قبل الحديث عن موضوع الدولة والنظام السياسى أن نبدد وهماً عريقاً يسيطر على الفكر الإسلامى الحديث ، « هذا الوهم العزيز والأثير هو أن الدولة الإسلامية هى« **دولة العبادة والفضيلة** » . وإنما قلنا إنه وهم لأن الدولة هى أعجز جهاز يمكن أن يقوم بدور فعال فى هذين المجالين بالذات (العبادة .. والفضيلة) وكل من يقرأ آيات القرآن الكريم يلمس أنه يتقدم بخطابه إلى الإنسان أو الناس أو المؤمنين ، ولم يتقدم أبداً بخطابه إلى جهاز أو هيئة ، مع أنه قد تحدث عن الأمة الإسلامية مراراً . وحتى مثل هذا النص « الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ... » فإن من الواضح أن الخطاب فيه هو إلى « المؤمنين » وقد يتصور قائل أنه ليس ثمة فرق بين «المؤمنين» و«دولة» المؤمنين . وان الأمة هى مجموعة أفراد ، فما يسرى عليهم يسرى عليها ، وهذا خطأ لأن الدولة – كدولة – لها شخصيتها الإعتبارية وتختلف كثيراً عن مجموعة الأفراد وتحكمها ضرورات التمثيل

الجماعى مما يلم به أى دارس لعلم الإجتماع . وماذا يمكن أن تفعله الدولة- كدولة- لتحقيق العبادة . إنها لايمكن أن تسوق الناس سوقاً إلى المساجد ، لأن الصلاة يمكن أن تؤدى فى البيوت ،.ولأن التوقيت مابين صلاة وأخرى ينفسح من بداية وقت إلى نهايته ، وقد يقتصر الأمر على إغلاق المحال أوقات الصلاة - كما يحدث فى السعودية ، وهذا إجراء هزيل يمكن أن تقوم به مجالس الحكم المحلى والبلديات التى تنظم أوقات العمل وفتح المحال وإغلاقها ، كما يمكن أن تصل اليه الحركة النقابية الإسلامية بإتفاق مع أصحاب الأعمال . وهو بعد كل هذا إجراء شكلى أو رمزى فى حقيقة الحال . وإذا جعلت الدولة من التلفزيون مثلاً منبراً للخطابة والوعظ وتلاوة القرآن ، فإن الناس بكل بساطة ستغلقه لأن التلفزيون وسيلة مرئية تحكمها الضرورات والعوامل المنبثقة من ذلك . وليس فى رؤية المقرئين بعمائمهم ، وأعناقهم الغليظة وبطونهم البارزة ، مايغرى على الرؤية أو يساعد على الخشوع . ولاريب فى أن هذا الأسلوب محله « الراديو » وإذا زاد فى الراديو عن حده سيغلقه الناس أيضاً بعد ان يكونوا قد استمعوا إلى ما يمكن لهم إستيعابه . ولا يمكن للدولة أن تتحكم فى الفنون من موسيقى أو تمثيل أو سينما ، إلا فى حدود ضيقة جداً ، وإلا أوجدت سوقاً سوداء لها ، ودخلت معها فى متاهة .

ففكرة أن الدولة الإسلامية هى دولة العبادة والشعائر وهم خاطىء ، لابد أن نتحرر منه ، وان نعلم أن دور الدولة فى هذين بالذات لن يكون فعالاً ، وإنما يكون دور الدولة فعالاً عندما تحقق العدل . فتأخذ من الغنى لتعطى الفقير . وتخضع إرادة القوى لحق الضعيف ، وتذيع وتنشر العلم والثقافة والمعرفة والمهارات . وعلى الدعوات الإسلامية أن تعلم ان العبادة والفضيله ليست هى كل القيم للدولة الإسلامية ، فبالإضافة إليها هناك العدل والحرية والمعرفة والمساواة . وكلها قِيَمٌ لا تقل عن العبادة أو الفضيلة ، وتستطيع الدولة أن تكون فعالة فيها .

إن تعزيز الفضيلة واداء الشعائر هى رسالة الافراد المؤمنين والهيئات المتطوعة التى تعمل لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ولكنها ليست مهمة الدولة أو الحكومة لانها غير مهيئة للعمل فى هذا المجال . واذا عملت فيه فستفسده وسيفسدها .

(ب) هناك فجوات واسعة فى الفكر الإسلامى التقليدى لابد من التصدى لها منها .

١ - لم تحظ الجوانب الشعبية والجماهيرية والإنسانية والتحريرية والإنتهاضية من المفكرين الإسلاميين بالإهتمام الذى يتناسب معها ، فى حين أن هذه الجوانب بالذات هى من أبرز عناصر حيوية الإسلام . ولابد لأى برنامج إسلامى أن يعطى هذا الجانب الاسلامى حقه ، وان تكون الرؤية الإسلامية شاملة .

٢ - يماثل ذلك جانب كرامة الإنسان . فكلام العلماء التقليديين عن هذا ، كلام أجوف يُعطى من طرف اللسان دون أن يكون له مدلول أو عمق أو إيمان . وليس له وجود تطبيقى فى المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية . ان الإنسان العبد كاد ان يمحى الأنسان الخليفة . إننا كلنا عباد الله ، ونحن لا نستنكف من هذا ، وكل من - وما - فى الكون - عبد لله لأن الله تعالى هو الذى خلقنا جميعاً . ولأن إنعدام هذا معناه ان لايكون هناك إله أو أن يكون الإنسان نفسه إلهاً . وكلها بدائل لا تستقيم . ولكن الله تعالى تفضلاً منه - أضفى على الإنسان تكريماً خاصاً عندما جعله خليفة له على الأرض ، وفضله على الملائكة وجعلها تسجد له ، وسخر له قوى الكون ، وخصه برسالات الأنبياء ، وليس من تكريم أفضل مما جاء فى القرآن الكريم « .. هو الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور ، وكان بالمؤمنين رحيماً تحيتهم يوم يلقونه سلام وأعد لهم أجراً كريماً » ٤٣ - ٤٤ (الأحزاب) « ولقد كرمنا بنى أدم ،

وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً « ٧٠ الإسراء » « جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجرى من تحتها الأنهار ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، ذلك لمن خشى ربه » البينة ٨ وهذا التكريم للأنسان الذى أنفرد به الإسلام مما لا يكاد يكون له أثر فى الأدبيات الإسلامية .. أو وقائع الحياة الإسلامية . والمجتمع الإسلامى اليوم هو أكثر المجتمعات إذلالاً للفرد ، واستهانة بكرامته ، وأبعد المجتمعات عن الحرية . والقيود والسدود تحاصر الفرد المسلم ولاتدع له متنفساً .

٣ – أخيراً فإن جانب «المستقبل» يكاد يكون مجهولاً لدى المسلمين ، والفكرة العامة لديهم عن الإسلام أنه «ماضوى» والهيئات الإسلامية المعاصرة ماضوية تعيش بقلبها وعقلها فى الماضى البعيد . ولاتكاد تعيش حاضرها ، فضلاً عن مستقبلها ، فى حين ان الإسلام ذهب فى مستقبليته إلى الغاية التى ليس وراءها مذهب ، لأنه يقوم على أساس جعل الحياة الدنيا بأسرها مجالاً للعمل فى سبيل حياة مستقبلية هى «الحياة الآخرة» . وهذا المنطق يجعل الإسلام مستقبلياً ويجعل المسلم يضع نصب عينيه المستقبل . ولايمكن أن نصل إلى المستقبل البعيد قبل أن نمر بالمستقبل القريب . مستقبل الحياة الدنيا ، ولايمكن للمسلمين أن يتجاهلوا المستقبل ، أو يظنوا أن العمل للحياة الآخرة هو اداء الشعائر العبادية من صلاة أو صيام .. الخ . فلو كان كذلك لفاقتهم الملائكة الذين ليس لهم من عمل إلا التسبيح والتهليل . وقد وضع الله النواميس والسنن التى تربط مابين الحاضر والمستقبل وتوجد بينهما علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها . فتجاهل المستقبل تجاهل للسنن التى أقام الله عليها الكون والمجتمع ، وبالتالى فيفترض أن يكون المسلم أحرص من يعرف تطورات المستقبل – ويعد نفسه لما سيكون عليه القرن السادس عشر الهجرى ، أو الواحد والعشرون الميلادى .

٤ – من الخطأ الجسيم أن نعمل لتحقيق الأساس الإيمانى بالقوة ، أو أن نلجأ إلى «إرهاب إيمانى» إن الإيمان لا يتأتى إلا بالإقناع والحكمة والموعظة

الحسنة . وحتى عند إستخدام هذه الوسائل ، فيجب أن لا يشط بنا الخيال لتصور إمكانية تَحُول كل أو معظم الناس إلى الدرجة المطلوبة من الإيمان . وما سيحدث هو ان بعض الناس لن يتجاوبوا مع متطلبات الإيمان . وان الأغلبية الباقية ستؤمن بدرجات متفاوته يغلب أن تكون أقل من المستوى المطلوب ، لأن قوى الفتنة والإغراء وغلبة الأثرة والأنانية والقصور وحكم الأمر الواقع تفرض نفسها على الأغلبية . ولكن إيمان الاغلبية بحد أدنى يعوضه إيمان قله – هى الدعاة – بالدرجة المطلوبة . ونحن نقبل هذه الحقيقة ، حقيقة وجود حد أدنى من الإيمان لدى الأغلبية وحد أقصى لدى الأقلية ، ونعتقد أن هذا يكفى – كخطوة أولى على طريق إقامة مجتمع إسلامى ودولة إسلامية ، وان عناصر القوة ستغلب عناصر الضعف ، لأن بذرة الإيمان – حتى عندما يكون فى حده الأدنى ، لابد وان يكون لها أثرها خاصة عندما يوجد جانب الأغلبية صاحبة الحد الأدنى ، أقلية من الدعاة صاحبة الحد الأعلى . وبالنسبة للجماهير العريضة (الأغلَبية) فقد يكون المهم هو ان يوجد لديها (وعى) بحيث يشعر المواطن الاسلامى بأنه لم يخلق عبثاً . وان له بحكم إيمانه بالله والرسول رسالة وإن عليه إلتزاماً . وان هذا الوعى يكفى كبداية على الطريق الصحيح ، ويفترض أن يقوم الدعاة بدفع هذا الوعى وشحنه بالمضمون الذى قد تعجز الجماهير عن تبينه أو القيام به . بحيث يقوم كل واحد بما يمكنه بحكم ظروفه وأوضاعه وقدراته دون ضغط أو قسر أو تحكم ، وفى الوقت نفسه ينتفى أن يتحول إيمان الجماهير إلى مستنقع راكد أو بيئة وبيله أو إستسلام ذليل .

وعلى الجميع أن يعلموا ان العمل العام بصفة عامة لا يمكن ان يكون « مشفياً » منضبطاً بصورة هندسية حادة وباتة بحيث يتحقق «المثال» وتمضى المسيرة دون أمت او انعطاف . اننا لا نستطيع أن نجعل يد الاصلاح تمضى كسكين فى قالب زبد . ان هذا لا يتحقق أبداً فالمجتمع جسم « عضوى »

حتى يتلبس فيه اللحم بالعظم ويترابط بعلاقات معقدة . مما يجعل عملية الانضباط متفاوتة .

من أجل هذا فإن الإنضباط فى الدولة الإسلامية المعاصرة سيكون أقل مما يتصوره المتشددون ، وقد يكون نسبياً وسيقف عند النقطة التى يتضح فيها أنه سيولد من الشر اكثر مما أريد تفاديه ، لأن حكمة الضبط عندئذ تنتفى .

وهذه الملابسات كلها توضح أهمية «الدعاة» وأن عليهم أن يعلموا بكل همة وإخلاص ، لكن دون محاولة قسر أو أرهاب وان لا يثقلوا على الجماهير بأكثر مما تطيق ، وان لا يحملونها على فضل عقولهم كما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول عندما عزل بعض اتقى ولاته .

٥ – من الاخطاء الفاحشة التى يقع فيها بعض الدعاة الاسلاميين الخلط ما بين **الدولة والمجتمع** . فهناك مهام لا يمكن الا للدولة القيام بها ، كالدفاع . والسياسة الخارجية ، وتطبيق القانون ، وسك العملة وجباية الضرائب الخ .. وهناك مهام اخرى لا تستطيع الدولة ان تقوم بها . كالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتعزيز الفضائل والقيام ببعض الخدمات الاجتماعية الخ .. لان هذه المهام تقوم على ايمان الافراد ودوافع الضمير . ولا يمكن للدولة بأجهزتها الادارية والقمعية ان تقوم بها ، ولكن يقوم بها الافراد المؤمنون والهيئات المتطوعه – أى المجتمع الذى ينفسح لها – كما ينفسح لغيرها لغيرها من دعاة الفنون والاداب ، او غيرها مما تدعو اليه النفوس التى يتفاوت إيمانا مالم يكن هناك قسراً أو الزاما ، وأنما هو إختيار . ومالم تقع فى محظور صريح فلا يجوز التدخل فيها او تحديها ولو بدعوى سد الذريعه الذى يمكن ان يفتح باباً لالتهام الحريات كلها .

٢ – اساسيات .

وضع الإسلام المبادىء العامة والأساسية للحكم أو النظام السياسى كما نقول ، ولكنه ترك التفاصيل والجزئيات والجوانب الإجرائية للمجتهدين

الذين يكون عليهم أن يراعوا المتغيرات ويلحظوا المستجدات .

والحكم فى الإسلام جزء من الشريعة التى تستهدف العدل وتلحظ المصلحة ، وتقوم على النظر العقلى وإعمال الفكر ، على ما أوضحنا فى فقرة « مكونات الإسلام » وأحكامها معللة ، لا تعبدية ، خاصة وقد أستثنينا من إطارها مايتعلق بالعقيدة والعبادة » .

٢ - وأساسيات الحكم فى الأسلام

أ - ليس الحكم فى **الإسلام غاية فى حد ذاته ، ولكنه « أمانة » بالتعبير النبوى ، أو مسئولية بتعبيرنا . تستهدف توفير أحتياجات الحياة المادية من طعام وشراب وكساء وخدمات للأفراد** .. الخ وإتاحة الأمن والطمأنينة فى المجتمع القرآن يشير إلى هذين الجانبين « أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » ، ويتحدث عن القرية التى كانت آمنة مطمئنة بأيتها رزقها رغداً ، فلما كفرت بأنعم الله أذاقها الله لباس الجوع والخوف ، فالقرآن يقرن ما بين نظام الأسلام .. وبين توفير الحاجات المادية التى رمز لها بتوفير بالطعام وتحقيق الأمن والسلام فى المجتمع .

وقد استقر الفقه الأسلامى على أن «المصالح» تضم ثلاثة أنواع « ضرورية » لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها « وحاجيّة » لا تتيسر الحياة وتخلو من العسر والحرج إلا بها « وكمالية » أو « وتحسينية » لا تكمل الحياة ويتم نظامها إلا بها ، ومسئولية الحكم توفير هذه الثلاثة . يضاف إليها توفير الأمن و تحقيق العدل بين الناس بحيث لا يطغى الحاكم على المحكوم ، ولا يستعبد القوى الضعيف ، ولا يستغل الغنى الفقير وهذه الاهداف هى ما اعلنها ابو بكر وعمر فى اول خطاب لهما .

٣ - لما كان الحكم أمانة ومسئولية ، فيفترض ان لا يكون مطلوبا كغاية

فى حد ذاته ولا يعُطاه من يطلبه أو يحرص عليه « إنا لانولى أمرنا هذا من طلبه»[1] «إن أخونكم عندى من يطلبه»[2] . وهذه لفتة دقيقة جداً لأن الذى يطلب الحكم كغاية فى حد ذاته إنما ينشد الاستعلاء النفسى أو الإستفادة المادية ، وبذلك يفسد الحكم .

٤ – ولهذا السبب نفسه – أى أن الحكم وسيلة وليس غاية .. **فإن أحق الناس به أصلحهم له ، وأقدرهم عليه** . وقد كان « تولية الأصلح » هو أول مابدأية أبن تيمية كتابه المشهور « السياسة الشرعية » وقال الرسول «من ولى من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً ، وهو يجد من أصلح للمسلمين منه . فقد خان الله ورسوله وفى رواية (والمؤمنين)» يضاف إلى مقوم « الصلاحية والكفاءة » **مقوم آخر هو رضا الجماهير وثقتهم** ، **وقد قال الرسول** «من أم قوماً ، وهم لامامته كارهون ، لم تجاوز صلاته أذنيه» فإذا جاز هذا فى إمامة الصلاة فهو فى الإمامة العظمى ، أو اولى وأوجب ، وقد قام أبو بكر على منبر الرسول فقال هل من كاره فأقيله .. يقولها ثلاثاً ، فلا يقوم أحد ، بل يعلن الجميع تمسكهم «لا والله لانقيلك ولا نستقيلك» . فضلاً عن هذا الرضا هو جزء لا يتجزأ من عملية «البيعة» التى سنعرض لها فى فقرة تالية .

ولاتعد الوراثة من مؤهلات التولية ، لما عرضناه من أن المؤهل هو مقدرة المرشح ورضا الجماهير ، وكذلك لأن القرآن أوضح ان الوراثة لاتعطى صاحبها حقاً خارج إطار الأسرة ، وحصر الأفضلية فى العمل والتقوى . وقد كان أبو إبراهيم كافراً وفيه قال الله تعالى « ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم

---

(١) اخرجه مسلم فى كتاب الامارة .

(٢) رواه أحمد واورده البخارى فى التاريخ الكبير .

أصحاب الجحيم ، وما كان إستغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ، ولما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ، إن إبراهيم لأواه حليم» (١١٣ – ١١٤ التوبة) . وكان ابن نوح كافراً ، وقال عنه القرآن «قال يانوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح ..» (٤٦ هود) . وكانت زوجتا نوح ولوط من الخائنات « فلم يغنيا عنهما من الله شيئا » وحديث الرسول إلى فاطمة صريح «يافاطمة اعملى فأنى لا أغنى لك من الله شيئا» و«لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» وخطاب القرآن الكريم لزوجات الرسول «يانساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً» .

وكل هذا يوضح أن الوراثة لاتعد مبرراً للولايه والحكم ، وكل نظم الحكم الوراثية لا تجد سنداً من قرآن أو سُنة ، بل مقتضى البيعة تخالفها .. ولم يدر بذهن أحد من الخلفاء الراشدين أن يولى ابنه ، أو قريباً له .

٥ – تبلور البيعة العلاقة بين الحاكم والناس وتجعلها علاقة «تعاقدية» يتعهد الحاكم فيها بالحكم بما أنزل الله . ويتقبل الناس عندئذ طاعته ، فاذا إنحرف أو شذ عن مبادىء الحكم بما أنزل الله ، فلا طاعة .

ويمكن الإحتفاظ بصيغة وصورة البيعة التقليدية وممارستها لأنها من أجمل وأهم مميزات وخصائص الحكم الإسلامى ، ولإنها إثبات للطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الحاكم والشعب .

٦ – يجعل الإسلام « الشورى » إسلوباً لممارسة مسئولية الحكم ، فالحاكم لا يجوز أن يحكم برأيه ، أو أن يستأثر بإصدار القرار بادىء ذى بدء ، إذ لابد من القيام بعملية الشورى . وقد افترض القرآن فى المؤمنين أن «أمرهم شورى بينهم» ، وأستشار الرسول ، كما أستشار أبو بكر ، وعمر وعلى ، فإذا لم يحكم بالشورى فإنه يكون قد أخل بالأسلوب المقرر ، بل وبتوجيهات القرآن الكريم ، وبالتالى لا تكون له طاعة .

٧ – وبالنسبة لأن الحكم فى الإسلام « أمانه » ووسيلة إلى غاية هى بصفة عامة تطبيق العدل ، فقد أخذ الحكم طبيعة قضائية **وأصبح دور الحاكم هو أن يحكم بين الناس بالقانون ، لا أن يحكم الناس ، والقانون فى هذه الحالة هو القرآن الكريم ، ففي المجتمع الإسلامى** الذى يؤمن باالله تعالى .. يصبح الله تعالى هو المصدر الأعلى للسيادة ، ويصبح الحكم تطبيقاً لما أنزله ، وهو القرآن . وهذا كله جزء من « الاساس الإيمانى » للحكم الإسلامى .

وهكذا تكون أساسيات الحكم الإسلامى .

١ – إن الحكم ليس غاية فى حد ذاته ، ولكنه «أمانه» أو «مسئولية» .

٢ – ان أهداف الحكم الاسلامى هى تيسير الحياة الكريمة للناس باشباع الاحتياجات المادية للافراد وإشاعة الأمن والسلام والمعرفة فى المجتمع .

٣ – ان مؤهلات الحاكم التى تبرر توليته هى الصلاحية ورضا الناس .

٤ – ان العلاقة بين الحاكم والناس علاقة تعاقدية .

٥ – ان البيعة تبلور العلاقة التعاقدية بين الحاكم والشعب ، وتعطى الشعب حق الثورة على الحاكم إذا أخل بتعهده .

٦ – إن ممارسة الحاكم لوظائفه العليا وإصدار القرار يجب أن يتم بطريقة الشورى ، ومخالفة ذلك تعد مخالفة لتعهد الحاكم فى البيعة .

٧ – إن للحكم فى الإسلام طبيعة قضائية بحيث يكون حكماً بين الناس ، وليس حكما للناس . وقانون هذا القضاء هو القرآن الكريم ، **فالحكم الاسلامى هو أسمى واكمل صور «الحكم بالقانون» أو«سيادة القانون»** .

٣ - المبادىء العامة للدولة الاسلامية

١ - إن الدولة الإسلامية هى دولة **سيادة القانون** ، **واالقانون هو القرآن الكريم** .

وهذا يعنى :

أ - أن لاتكون الدولة الإسلامية دولة الفرد الديكتاتور ، أو دولة الحزب الواحد ، أو دولة الطبقة ، أو دولة الطغمة العسكرية .

ب - إن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته .

جـ - أن لايُحْرَمْ أى واحد من حماية القانون .

د - أن لايكون هناك تفرقة أمام القانون ، فالكل أمامه سواء .

هـ - أن لايُعْتَد بأى إجراء أو تصرف يصدر مخالفاً للقانون .

و - أن يَجُبَ الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو نقابية الخ ...

ز - ان لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضع له الناس جميعاً دون تفرقة .

٢ - إن كون الدولة الإسلامية دولة القرآن **لا ينفى أن تكون الأمة فيها هى مصدر السلطات** . والضابط الوحيد لهذا النص التقليدى فى الدساتير الديمقراطية أن السلطات هنا ليست مطلقة ، ولكنها داخل الإطار - العريض للقرآن ، فالسيادة هى للقرآن بإعتباره **التوجيه الإلهى** -

باعتباره الدستور ، ولكن « سلطة » الفهم ، والتطبيق والممارسة والاضافة والتأويل .. الخ هي للأمة التي إستخلفها الله في الارض . وهناك بعد ، فرق بين السلطة والسيادة ، ومن الخطأ الفاحش الخلط بينهما .

وهذه اللفتة هامة ، لان الله تعالى أراد بسيادة القرآن ضمان تحرر الأمة الاسلامية والفرد المسلم من فرض سلطة الطغاة والحكام والمستغلين بمختلف الادعاءات والشعارات التي قد تتضمن سيادة الشعب وما الى ذلك . وسيادة القانون في الحقيقة تؤدى الى سيادة الفرد الملتزم بالقانون ، وبدون النص على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات فيمكن أن يتحول ذلك إلى الحاكم ، ويصبح ديكتاتوراً حتى وان ادعى الحكم بالقرآن .

٣ – إن الإلتزام بالقرآن لا يعني بالضرورة الإلتزام بما أبداه المفسرون والمحدثون وأئمة المذاهب من آراء ، ولكنه يعني التطبيق الامين للنصوص القرآنية دون تطويع او تعسف وفي ضوء تفسير القرآن نفسه لها . كما يتضمن تفسير الحديث في ضوء القران .

٤ – **الشورى هو وسيلة ممارسة الحكم في الإسلام** . ولا يجوز بأى حال من الأحوال إعطاء السلطة التنفيذية – بما في ذلك الحاكم الأعلى للدولة – سلطة إصدار القرارات بصفة فردية أو دون إقرار المجلس المختص .

٥ – الهدف الرئيسي للدولة الاسلامية هو **إقامة العدل** وبوجه خاص العدل الإقتصادى .

ويدخل في أهداف الدولة الإسلامية :

أ – توفير الأحتياجات اللازمة للحياة الكريمة للمواطنين .

ب – إشاعة مناخ الأمن والطمأنينة تأسيساً على مبدأ كرامة الانسان .

جـ – نشر العلم والمعرفة والتدريب على المهارات اللازمة لتقدم المجتمع الإسلامي .

د – نشر وتعميق القيم الإسلامية .

هـ - الدفاع عن التراب القومى والمساهمة فى قضية « تحرير العالم الإسلامى » مع الدول الإسلامية الأخرى .

٦ - إن الحكم بأطرافه الثلاثة التنفيذى والتشريعى والقضائى ، قضية مقدسة لأنها الأمامة العظمى التى تمس مصالح ملايين المواطنين فى الحاضر والمستقبل ، وتؤثر على كيانهم المادى وكرامتهم الأدبية ، ومصير البلاد والأجيال ، وهى تتطلب نضجاً وعلماً وأمانة ، ولايجوز أن تكون كرة الطامعين أو حقل تجارب الهواة أو وسيلة للظهور والغرور ، إنها خدمة مقدسة وقربى إلى الله وجهاد فى سبيله . ويجب أن تفهم وتمارس دائماً على هذا الأساس .

٧ - يعد **التكافل الإجتماعى** من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية . ويعد كل فرد منها صاحب مصلحة فى القضايا العامة وعضواً نشطاً فى المجتمع يعمل لحمايته ويسهم فى بنائه ، ويدفع عنه الأذى ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وقد وضع الرسول ﷺ هذا المبدأ غداة قدومه المدينة وأثبته فى عدد كبير من الأحاديث « المؤمنون عدول يسعى بذمتهم أدناهم » « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .. الخ .

٨ - يفترض أن يكون لكل مسلم حق المواطنة فى الدولة الاسلامية ، ولكن بالنسبة لصعوبات التطبيق ، فيجب منح كل مسلم قدراً من الأولوية والحقوق بالنسبة للدخول والخروج والنشاط الإقتصادى داخل كومنولث إسلامى يضم الدول الإسلامية المتجاوبة ، ويعالج قضايا العالم الإسلامى ككل مع إحتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة .

وفى هذا الصدد ، فانه مما لا يخلو من مغزى ان القرآن الكريم لا يتحدث عن دولة بالمدلول السياسى ، ولكن عن « امة » وقد تكرر هذا التعبير «امه» ٤٩ مرة فى القرآن فضلاً عن النصين القاطعين « وان هذه امتكم امه واحدة ، وانا ربكم فاعبدون » ٩٢ الانبياء « وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون » ٥٢ المؤمنون وحتى بالنسبة لغير الامة المحمدية . فان القرآن يشير اليها

باعتبارها «امه» و لم يشذ عن هذا التعبير على اختلافها . وهذا يعود الى ماأشرنا اليه فيما سبق من أن الاسلام ينظر الى الحكم باعتباره « حكما بين الناس » وليس « حكما للناس » وبهذا تضعف صفة الدولة وتبرز صفة الأمة . وهى لمسة شعبيه تعد من خصائص الفكر السياسى للاسلام .

٩ – كل المواطنين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، يمكن أن يكون لهم – دون إجبار – حقوق وواجبات المواطن المسلم ، مع إحتفاظهم بعقائدهم ماداموا يتعهدون بإحترام الدستور « لهم مالنا ، وعليهم ما علينا » .

١٠ – الحرية والعدالة من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية وهناك خط رئيسى يجعل كل مايتعلق بالفكر والعقيدة والإيمان مما يخص الحرية ، وكل ماتطرق إلى العمل أو يدخل فى مجال الإقتصاد مما يخضع للعدل (ولا يتضمن هذا بالضرورة الأفتيات على الحرية الإقتصادية فيما لا يخالف العدالة) .

١١ – حرية الإعتقاد والفكر ، والتجمع والمظاهرات السلمية والإضراب السلمى ، وتكوين الجمعيات والهيئات والنقابات واصدار الصحف وتأليف الكتب . كل هذا حر حرية تامة لا يخضع لأى رقابة وتكون الضوابط فيه هى ضوابط القوانين العادية التى تحمى الافراد من الافتيات عليهم او المساس بهم او القذف . بمعنى ان يكون ضبط القانون هو لحماية الشعب وليس لحساب الدولة او تقييد الحرية .

وتتجاوب الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذى للدولة الإسلامية مع هذه الهيئات بإعتبارها المنظمات الجماهيرية للدولة الإسلامية ، وتفترض فيها حسن النية والرغبة فى الخدمة مالم يظهر بالإدلة القاطعة غير ذلك .

١٢ –**كرامة المواطن والحفاظ على سلامته وأمنه وحريته مسئولية الدولة** ، ولايجوز بأى حال التجسس عليه أو التصنت أو حرمانه من حق من حقوق

المواطنة أو منعه من السفر ، أو إحتجازه وإعتقاله إلا إذا أرتكب مايبرر ذلك صراحة بمقتضى القانون ، وفى حدوده .

ويعاقب كل من يرتكب مخالفة بانتهاك حرية المواطن أو كرامته عقابا رادعاً ، ولايعفيه حجة اطاعة الاوامر او ضفته كموظف ويُعَدُ روساؤه شركاء له اذا كانوا هم الذين اصدروا الاوامر وتؤخذ التعويضات المحكوم بها منهم أولاً .

١٣ – كل قانون يصدر تنظيماً للحريات التى نص عليها فى الفقرات السابقة (الصحافة – المعارضة السياسية – المنظمات العامة – النقابات .. الخ) بصورة تحيف عليها يعد لاغيا.

١٤ – من الإتجاهات البارزة فى الحكم الاسسلامى الأخذ بصور من الحكم الشعبى يقوم بها المواطنون من تلقاء أنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة **كنظام الحسبة** ، وهيئة « **الجامع** » « **والنَقابة** »[1] **ولجان الزكاة** ، **فضلاً عن الحكم المحلى وصور أخرى عديدة لقضاء المصالح وتسوية المنازعات وإطعام الطعام** .. إلخ ، ويفترض أن تفسح الدولة الإسلامية صدرها لمثل هذه الممارسات وتتعاون معها دون أن تحاول فرض وصاية عليها . وسنضرب المثل بصورتين هما الحسبة ، ومحاكم الصلح عند الحديث عن القضاء .

١٥ – تتسم الدولة الإسلامية **بطابع «جهادى» ولكن هذا الطابع لا يأخذ الآن ، كما أخذ فى العهود الأولى – طابع الجيوش العسكرية** ، لأن هذا الأسلوب كان له وقته ، وقد أنتهى دوره بعد ظهور أساليب أفضل منه ، وقد حث القرآن الكريم الرسول أن يجاهد بالقرآن **«وجاهدهم به»** .. وهذا هو المطلوب الآن . ومرة أخرى فإن هذا الجهاد بالقرآن لايأخذ شكل مراقبة تطبيق الشعائر ، أو متابعة النساء فى الشوارع ، فهذه التصورات تعكس «مراهقة» سياسية ، والأمر اعظم من ذلك . وطبيعة

---

١ – بفتح النون : وهو المصدر وكان ترشيح مجموعات معينة نقيباً لها من التوجيهات النبوية .

الدولة كهيئة تتميز بأجهزة القمع تحول دون فعالية قيامها بدور فرض الفضيلة ، أو إقامة الشعائر ،وإنما يصلح لذلك الهيئات التطوعية التى تدعو لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإيضاح سلامة دعوتها بالحجة والبرهان .
أما «جهادية» الدولة الإسلامية ، فإن أبرز مظهر لها هو تحقيق العدالة وتعزيز الكرامة وإشاعة العلم والإستزادة منه . إن العلم الآن هو مصدر القوة ، لأنه يوصلنا إلى «التكنولوجيا» التى يمكن أن تقوم عليها القوة الإقتصادية والقوة العسكرية أيضاً .

١٦ – وكذلك فإن حمل العقيدة وتبليغها التى تعتبر بعض الهيئات الإسلامية أنها صلب رسالة الدولة الإسلامية – يمكن أن يتم عن طريق الهيئات المتطوعة والأفراد المؤمنين خيراًمما يمكن ان يقوم عبر الدولة واجهزتها البيروقراطيه الممتزجة بالخوف أو الطمع .

٤ـ السلطة التشريعية

مع أن كلمة « الشورى » عزيزة وأثيلة فى الفكر السياسى الإسلامى وتعد من التراث الثمين ، إلا أن هذا لا يتطلب إستخدامها فى غير معناها أو تحميلها أكثر مما تحتمل صياغة الكلمة ، ومع أن الرأى الغالب بين المفكرين الإسلاميين المعاصرين هو إلزامية الشورى ، إلا أن وجهة النظر التى تعطى الحاكم وهو المسئول فى النهاية أمام السلطة التشريعية حرية التمسك برأيه إذا آمن بصحته لاتعدم شواهد من التاريخ الإسلامى ، وهذا بدوره متأت من أن الأمام خاصة فى الأيام الأولى كان المجتهد الأول ، والأعظم دراية بالفقه الإسلامى ، وأن التشريع فى الدولة الإسلامية مقيد بالشريعة . ولا يتسع المجال للشرح ولكن يمكن تقديم التصور لما تكون عليه السلطة التشريعية فى دولة إسلامية .

١ – يتكون مجلس الشورى من المستشارين الفنيين «التكنوقراط» والفقهاء فى حدود ١٠٠ سنة أو ١٥٠ تقريبا) يلحق بالأمام تكون مهمته عرض

الرأى الأمثل من وجهة نظرهم – أى الذى يتوفر له الإحكام الفنى والتأصيل الإسلامى ويغلب دائماً أن يأخذ الأمام به ، ولكن يمكن له فى بعض الحالات التمسك برأيه لأنه هو الذى سيُسال فى النهاية ، ولأنه قد يغلب جانباً سياسياً على جانب فنى .

٢ – يتكون مجلس باسم مجلس الرقابة والتشريع تتبلور منه مسئولية التشريع وسلطة الرقابة ، وإمكان عزل أو محاكمة الأمام ، وفى حقيقة الحال فإنه مادام النظام السياسى الإسلامى يستلهم الشريعة فإن جزءاً كبيراً من مركز الثقل ينتقل من التشريع إلى الرقابة – أى رقابة الحاكم والتأكد من أنه يمارس وظيفته فى الإطار الذى وضع له أو للمقاصد التى تستهدفها الشريعة . وهذه هى صورة «المعارضة» فى الفكر والممارسة الإسلامية .

(أ) يتكون مجلس الرقابة والتشريع من أهل الحل والعقد ، وهذا التعبير القديم أفضل وأصدق – معنى ومبنى – لما يجب أن يتوفر لأعضائه من كثير من التعبيرات الحديثة .

(ب) ويتكون أهل الحل والعقد من «النقباء» الذين تختارهم المنظمات الجماهيرية ، كالنقابات وإتحادات الطلبة ومنظمات الفلاحين والجيش والجامعات والغرف التجارية وجمعيات ربات البيوت .. الخ . وقد يمكن تعيين عدد محدود جداً من الخبرات فيه .

وهذا الاسلوب – إنتخاب نقباء من المنظمات الجماهيرية – هو أقرب أسلوب لممارسة الرسول ﷺ عندما طلب إلى مجموعات الأنصار أن ترشح كل واحدة نقيبا .

كما أنه قريب من الفكر الاشتراكى فى صورته النقية والتلقائية الذى تمثل فى طريقة «السوفيت» أو المندوبين . قبل ان يبطش بها لينين ويحل ديكتاتورية الحزب الواحد محلها وقد أقترحه يوماً ما سيدنى وبياتريس وب رائد الفابية البريطانية . والاخذ بهذا النظام سيفسح المجال لقيام

« مؤسسات » راسخه ، طبيعية لها استمرارية . وتبدأ من القاعدة الجماهيرية العريضة حتى القيادة المنتخبة على المستوى القومى . وهى صفات لا تتمتع بها الاحزاب او الهيئات الملفقة التى لاتمثل سوى ارادة فرد او بعض الافراد .

(حـ) تعد النظم التى يتم بمقتضاها الترشيح والإنتخاب من أدنى القواعد حتى أعلاها ، والضوابط التى تكفل حرية وحياد الممارسات الإنتخابية جزءاً لا يتجزأ من الدستور . وله أحكام الدستور نفسه .

(د) يعمل المجلس بطريقة منهجية وفنية تختلف عن الإقتصار على الخطب البرلمانية التقليدية ، ويشترك كل الأعضاء فى العمل .

ويحسن أن يكون العدد مابين ٢٥٠ و ٣٥٠ تقريباً حيث ظهر أنه قلما يعمل أكثر من هذا العدد بالفعل .

(هـ) مدة الدورة الإنتخابية أربع سنوات .

(و) لايعد المندوب ممثلاً للمنظمة التى إنتخبته يعمل لصالحها ، ولكن ممثلاً للأمة كلها ، وهذا لايمنع من تنظيم علاقاته بقاعدته ليوضح لها الجانب القومى ، ولكى تعرض عليه الجانب الذاتى ، ولإجراء الحوار اللازم بين وجهتى النظر .

(ز) من حق كل مندوب إقتراح قوانين ومساءلة الحكومة وتقديم الإستجوبات ، خاصة بالنسبة للميزانية والإنفاق ، كما يمكن للمجلس بأغلبية معينة سحب الثقة من الوزارة كلها أو من أحد الوزراء ، الأمر الذى يستتبع الإستقالة .

ومن حق المجلس أيضا تلقى الشكاوى والعرائض والإقتراحات ، كما أن من حقه تكوين لجان تقصى الحقائق .

ومن سلطات المجلس اعفاء رئيس الدولة فى حالات ، وبطريقة وأغلبية معينة .

(ح) إن منح إعضاء مجلس الرقابة والتشريع حصانة من ولاية القانون يتنافى مع مبدأ سيادة القانون . وفى مجتمع حرية النقد لايكون هناك مساءلة على أى نقد ، على أنه يمكن تكوين لجنة قضائية لدراسة أى إتهام يتعرض له أعضاء المجلس ، وعند التثبت من جِدِّية الإتهام يقدم العضو للسلطة القضائية فوراً .

(ط) إن قيام مجلس الرقابة والتشريع على أساس النقباء المنتخبين من قبل المنظمات الجماهيرية سيحل لنا مشكلتين معقدتين فى النظام الديمقراطى التقليدى يعدان من أكبر نقط الضعف فيه إلا وهما الأحزاب ، والإنتخابات وذلك بالصورة التالية .

١ - قضيــة الأحــزاب :

الفكرة الرئيسية فى الأحزاب - كما هى مطبقة فى الدول التى تأخذ بها - هى تمثيل المصالح والطبقات والعمل لتقلد السلطة لحماية هذه المصالح والطبقات ، وتحقيق سياساتها .

ومن الواضح أن هذا المنطق يفقد مبرر وجوده فى دولة سيادة القانون التى لا تحكمها طبقة أو مصلحة ، خاصة إذا كان هذا القانون هو القرآن ، وقد كان هذا هو أساس إعتراض النظم الإشتراكية والشمولية على الأحزاب ، وتبرير أخذها بنظام الحزب الواحد . والإعتراض مقبول ، ولكن الحزب الواحد أسوأ من التعددية الحزبية ، وهو مرفوض .

وفى نظرنا أننا لانجد فى الأصول الإسلامية مايحرم قيام الأحزاب ، حتى وإن تجهمت له معظم الدعوات الإسلامية وطالبت بعضها بحل الأحزاب جميعاً على أساس أن الأحزاب تستغل الحكم لمصلحتها وتفرق وحدة الأمة .

وقد لا يعنينا بالدرجة الأولى وجود تحريم ، لأن عدم وجود هذا التحريم لايقتضى ضرورة الأخذ بنظام الأحزاب ، كما هو مطبق فى الدول الليبرالية . **وقد أظهرت التجربة فى مصر وعدد كبير من الدول ، إن الأحزاب تجنى على فعالية الحكم ، وتحول دون الأستمرارية الواجبة وتعطل خطط التنمية ،**

وتثير القلق والتميع والانتهازية فى السياسات وإنها تفسح المجال للرأسماليين من ناحية وللشيوعيين من ناحية أخرى ، الأمر الذى لابد وأن يؤدى إلى تمزق المجتمع ، لأن هذين لايلحظان إلا مصلحتهما الخاصة ، ويغلب فى النهاية أن تظهر صورة من الحكم الشمولى أو العسكرى ، كما حدث فى معظم الديمقراطيات التى أخذت بنظام الأحزاب فى الشرق والغرب .

فإذا قيل إن ميزة الأحزاب هى الحرية ، وإتاحة الفرص للمواهب والآراء ، فإن المجال الحقيقى لهذا هو العمل الجماهيرى والعام . فهو الذى يصقل الشخصية ويكفل النضج ويحقق الخبرة والتجربة ، ويبعد مظنات المطامع والمناورات السياسية ، وعلى كل حال فإذا كان هذا هو هدف الأحزاب حقا فليس مايمنع من تكوينها كهيئات ومدارس لإبراز الآراء وعرض الأفكار السياسية دون أن تكون أداة للحكم .

ذلك أن الحكم – كما قلنا – رسالة نبيلة وصناعة رفيعة ، ويجب أن يبتعد عن الغوغائيات والمزايدات الحزبية والمناورات والانتهازية ، وان لايمارسه إلا «القوى الأمين» فليس كل واحد يمكن أن يحكم ، لأن الحكم صناعة ومهارة ، وقد لاتتوافر لأبرز زعماء الحزب .. كما أنه أيضاً «أمانة» وقد لايتوفر هذا العنصر فى أكثر القيادات الحزبية .

ونحن بعد هذا لن نقع فى المحظور الذى يخوفنا به دعاة الأحزاب ألا وهو أن عدم الأخذ بالأحزاب ، إنما يعنى الحزب الواحد – حزب الحكومة – فإن نظام المندوبين يحول دون ذلك ، ويوجد قيادات ترتكز على قواعد جماهيرية .. لكل قاعدة منها استقلالها وثقلها .

وأخيراً فإن التقصى العلمى والتاريخى لنظام الأحزاب يثبت أنه يكن إختياراً موضوعياً ، قدر ما كان ثمرة ظروف معينة ظهرت فى بريطانيا ، ثم أنتقلت إلى المجتمعات التى تأخذ بالنظام البريطانى . وأن نظام المندوبين كان هو التصور الإشتراكى لعلاج أخطاء الأحزاب . وأخذت المبارزة فى الممارسة السياسية مابين الرأسمالية والإشتراكية طوال الدولية الثانية شكل الأحزاب فى مواجهة

المندوبين . وكان الحزب الوحيد الحاكم والأحزاب المتصارعة بغيضة فى الفكر السياسى الإشتراكى ، حتى جاء لينين وفرض تصوره فى الحزب على الفكر الإشتراكى . ولم يكن التصور الأمثل .

قضيـة الإنتخـابات :

والمشكلة الثانية التى يحلها لنا نظام المندوبين هى قضية الإنتخابات ، والمقصود بالطبع الإنتخابات على مستوى الدوائر . وقد ظهر للعيان أن الإنتخابات صناعة تتطلب مهارات .. وأموال لاتتوفر للمرشحين الشعبيين قدر ماتتوفر لأعدائهم ، كما ظهر أن المزايدات والخداع عنصر رئيسى فيها . وأخيراً فقلما تسلم من التزييف بطريقة أو أخرى ، حتى وإن لم تصل إلى تلك الدرجة الفاقعة التى تعلن بنفسها عن زيفها – درجة – ٩٩٪ وكسور .

فضلاً عن أن الأغلبية العظمى من الناخبين لاتعلم حقيقة المرشحين ، ومن أجل هذا فقلما يشهد الإنتخابات عملياً إلا نسبة ضئيلة من الذين لهم حق التصويت . دع عنك العيوب «الفنية» عند إحصاء الأصوات التى يمكن أن تهدر ٤٩٪ من الأصوات التى نالها مرشح لحساب ٥١٪ (أى فرق ٢٪) التى نالها المرشح المنافس .. الخ .. هذه العيوب جعلت «قانون جريشام» هو الذى يفصل فى الإنتخابات . فالعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ، وأسوأ المرشحين هم الذين يظفرون بأكثر الأصوات ، وأسوأ العناصر هى التى تتقدم عادة للتصويت .

وتصفح اى كتاب عن القانون الدستورى يعرض العيوب القادحة والفادحة فى نظام الانتخابات البرلمانية بطريقة الدوائر الجغرافية .

إن الإنتخابات على مستوى المنظمات الجماهيرية تسلم من معظم هذه السوءات . فهى تتم بين «زملاء» يعرف بعضهم بعضاً ، ولا ينطلى عليهم التدجيل ، ولا الخداع ، ولاتتطلب أموالاً أو مزايدات .. الخ .

ويفترض أن تتم على مستوى الوحدة الصغيرة ، ومستوى «العنابر» أو الأقسام فى الوحدات الكبيرة ويعقب هذه درجة ثانية ... وقد يتطلب بعضها درجة ثالثة حتى تصل إلى المندوب القومى . **وصحيح أن هذه الدرجات قد لاتعبر فى النهاية عن رأى القاعدة تماماً ، وإن من الممكن لبعض المؤثرات الشللية أن تتطرق إليها ، ولكن تظل مع هذا أسلم وأفضل بكثير . وفى الحقيقة البديل الوحيد – عن انتخابات الدوائر .**

٥ – الأمام والسلطة التنفيذية

١ – ليس من القضايا الرئيسية أن يحمل رئيس الدولة الإسلامية لقب إمام أو لقب رئيس أو خليفة ، وإذا كنا نفضل لقب الإمام ، فذلك لأن الأمام قريب من مادة «الأمة» ، ولأنه بعيد عن متداعيات الحكم المطلق أو القيادة العسكرية التى يوحى بها لقب ملك أو أمبراطور ، فضلاً عن أصالته الإسلامية .

٢ – ولكن المهم على كل حال ليس هو اللقب ، وإنما سلطات هذا الأمام ، لأننا إذا سميناه «خادم الأمة المطيع» ، وأعطيناه سلطات سيدهم المطلق . فإن هذا اللقب لن يكسبنا شيئاً ولن يخسره شيئاً . وسلطات رئيس الجمهورية ، فى النظم الرئاسية تفوق سلطات الملك فى النظم الوزارية .

ومع أن الأصول الإسلامية العليا – أى القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة ومعظم سوابق الخلفاء الراشدين تضع الأمام فى مكانة الواجب ، وتوجب الضمانات التى تكفل عدم إنزلاقه إلى هوة الحكم المطلق ، فإن معظم الكتاب المسلمين ، بدءاً من العهد الأموى يميلون لإعطاء الحاكم سلطة كبيرة . ويضيقون بحق المعارضة الذى أعطاه الإسلام ، بل أوجبه ، على كل مسلم . وقد رأى الجاحظ فى كتابه «التاج» وابن طباطبا فى كتابه «الفخرى» والماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية» أن حكم الخلفاء

الراشدين مما لايقاس عليه أو يحذى حذوه ، لأن صلته العريقة ، والمباشرة بالعهد النبوى أعطته صفة فريدة .

وفى الفترة المعاصرة يوجد من يعطى الأمام سلطة تجعل الشورى غير ملزمة ، فضلاً عن «حق الطاعة» الذى ورثته بعض الهيئات الإسلامية عن التراث القديم ، وغالى بعضها فيه بما جعل «الإمام» ديكتاتوراً كأى ديكتاتور آخر .

وهذا كله خطأ ولايعد من المُثل السياسية الاسلامية فى شىء بل انه يناقضها تماماً .

ولايقل خطراً عن ذلك الإتجاه المضاد ، أى مايذهب إليه بعض الكتاب المحدثين من أنه ما أن يثبت أن الخلفاء الراشدين قد قاموا بإجراء معين حتى يصبح هذا الأجراء سابقة يتعين الأخذ بها . لأن سذاجة المجتمع وقتئذ وبساطة الحياة والظروف التى أحاطت بالعهد تختلف تماماً عن مجتمعاتنا المعاصرة المعقدة والمتشابكة ، وبالتالى فإن علينا أن تأخذ بصور من التنهيج والتنظيم لم تكن موجودة أو مطلوبة فى الخلفاء ، ولكنها حيوية وضرورية الآن . والمبدأ الذى ينقذنا من التخبط مابين الذين يتمسكون بكل ماوضعه الخلفاء والذين يرفضون كل ماوضعه الخلفاء هو أن يكون الإلتزام بما يتفق مع القرآن والصحيح الثابت من السنة . وبهذا يأخذ الموقف شكله الموضوعى السليم .

٣ – ينتخب الأمام من بين المرشحين الذين ترشحهم المنظمات الممثلة فى مجلس الرقابة والتشريع عند فوزه بأغلبية الأصوات .

٤ – يُقْسم الأمام – قبل أن يباشر عمله – يميناً على الحكم بالقرآن وإحترام الدستور والإلتزام بالشورى ، وأن لا يستغل منصبه لأى كسب له أو لإتباعه دون أستحقاق ، ويعد إنتخاب مجلس الرقابة والتشريع من له من ناحية ، وتعهده الحكم بالقرآن تطبيقاً للبيعة الاسلامية ويمكن أن

يُطَوِّع هذا الاجراء بحيث يأخذ شكل البيعة القديمة حرصاً على هذا التقليد الثمين .

٥ – تكون مدة ولاية الأمام سبع سنوات . ولا يجوز تجديد هذه الولاية لأكثر من مدة ثانية واحدة .

٦ – لما كان الأمام هو ممثل الأمة بأسرها ورئيسها الأعلى ورمز الحفاظ والإستمرارية ، ورغبة فى تجنب إنتهاك ما ينبغى ان يكون له من التقدير والاحترام ، فإن الأمام يمارس سلطاته عن طريق الوزارة التى يعينها هو .

٧ – إذا سحب مجلس الرقابة والتشريع الثقة من الوزارة ، فعلى الأمام أن يقبلها ، وأن يعين وزارة جديدة ، وأن يدرك أن هذه إشارة إلى عدم تجاوب المجلس معه ، وإذا تكرر ذلك ثلاث مرات متوالية فى خلال فترة معينة ، فإن ذلك يعد مبرراً لمساءلة الأمام وعند الضرورة إقالته .

٦ – السلطة القضائية

١ – لما كان القضاء هو الملاذ الأخير للشعب ، ولما كان هو أكثر من أى سلطة أخرى الذى يبلور الشريعة ، فيجب أن يتمتع باستقلال تام عن السلطة التنفيذية . ويمارس إدارة السلطة القضائية مجلس ينتخبه القضاة أنفسهم ، يتكون من عدد من القضاة والإداريين ويحل هذا المجلس محل وزارة العدل ويقوم بإختصاصاتها .

٢ – تقدم كل الإقتراحات والشكاوى الخاصة بممارسة السلطة القضائية لوظيفتها إلى مجلس القضاء ، فإذا لم يفصل فيها ، أو أريد الأستئناف ، فيرفع الأمر لمجلس الرقابة والتشريع الذى يكون عليه معالجة الأمر . ولايجوز للمجلس تعديل نظم القضاء إلا بأغلبية ثلاثة أرباعه .

٣ – توضع السجون تحت ولاية القضاء وتخضع لتفتيش دورى .

٤ – يجوز أن توضع « قوة » بوليسية محدودة العدد تحت تصرف

رئيس مجلس القضاء ، ويمكنها عند الضرورة تنفيذ الأحكام على أن لايمارس هذا الأجْراء إلا فى حالات يتفاقم فيها التراخى فى التنفيذ ، والفكرة أصلاً رمزية ، ولها أصل فى القضاء الإسلامى ، وفى التقاليد الرومانية . ولايجوز رفضها بحجة الفصل بين السلطات لآن الشعارات لا يجوز لها أن تضللنا عن حكم الواقع ومنطق العمل[1] .

٥ – يعين عدد كاف من القضاة الذين يختارون من المحامين الأكفاء ، وذوى السمعة الممتازة والشخصيات التى عرفت بالإستقامة وتقدم لهم مرتبات مجزية تصل إلى أعلى مايسمح به السلك الوظيفى فى الدولة .

٦ – يحل نظام قاضى التحقيق محل نظام وكيل النيابة .

٧ – لايجوز فرض رسوم قضائية أو تمغات ، فالتقاضى حق للمواطنين .

٨ – الوقت جزء من العدالة ، وبذلك يكون من حق المواطنين نظر قضاياهم فى وقت معقول . ويجب تبسيط الإجراءات وسد منافذ الاشكالات والتحايل بالإضافة إلى تعيين العدد الكافى لحسم التأجيلات المتكررة ، ووضع حد زمنى لما يمكن أن تنظر فيه قضية .

٩ – تبسيط الإجراءات وتعديلها بحيث يتاح محام لكل متقاضى أو يمكن الوصول إلى العدالة دون الحاجة إلى محام فى الحالات التى لا تتطلب – ضرورة – ذلك .

١٠ – كل حكم يكون قابلاً للإستئناف والطعن خاصة إذا ظهرت دواعى جديدة .

١١ – لكل فرد الحق فى الإلتجاء إلى القضاء بإعتباره مواطناً فى مجتمع

---

(١) كان للقاضى شريك بن عبد الله قاضى الكوفة سجن زج فيه برئيس الشرطة وبحاجب الوالى عندما نقلا اليه رسالة الوالى عيسى بن موسى بن عم الرشيد ، واحد جبابرة الدولة العباسية . وكانت رئيسة كاهنات الفاستا فى روما تسير ومعها حرسها عند تبنيها لاى مخالفة فى تطبيق القانون كانت تصحح الموقف فوراً ، وعن طريق حرسها .

التكافل الإسلامى ، ولا يرفض طلبه بدعوى عدم الإختصاص أو أنه غير صاحب مصلحة .

١٢ – لايوجد إلا نوع واحد من القانون والقضاء فى الدولة ، ولا يوجد فى الدولة من لا يُطَبق عليه هذا القانون والقضاء سواء كان مهنياً أو موظفاً أو عاملاً ... الخ . وإذا كان المتهم موظفاً فإن المسئولية تقع عليه وعلى رؤسائه ، ولايقبل التعلل بإطاعة الأوامر مبرراً للمخالفة ، وإن كان يشرك فى المسئولية الذين أصدروا الأمر .

ولايعد الجيش إستثناء من ذلك .

١٣ – بمجرد أن تصبح الأحكام نهائية ، يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها ، ويعد التراخى فى ذلك تقصيراً يعاقب عليه المسئول ويحاكم فوراً .

١٤ – ان المادة التى يتألف منها الفقه والقضاء الاسلامى لاتقتصر على الفقه التقليدى ، ولكنها تستوعب كل مايعد صالحاً فى النظم والمادة القضائية فى المجتمعات الحديثة ، ومايضيفة الفقهاء المعاصرون . فالحكمة ضالة المؤمن ، ينشدها انَّا وجدها وقد أبدع القضاء الحديث ضمانات لتحقيق العدالة نحن اولى بها منهم ولاحساسية فى اقتباسها والأخذ بها .

١٥ – تؤسس محكمة دستورية عليا من قرابة ٢١ قاضياً يمثلون الإتجاهات الفقهية الإسلامية والحديثة . ويكون عدد منهم من أعضاء مجلس الرقابة والتشريع ، وتصدر المحكمة بناء على طلب الأمام أو المجلس ، أو المواطنين فتاوى عن مدى إتفاق قرار أو تصرف أو قانون مع الشريعة .

إذا حدث خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يفصل مجلس الرقابة والتشريع فى الأمر ، فإذا حدث نزاع بين السلطة القضائية ومجلس الرقابة والتشريع يمكن الإلتجاء إلى الإستفتاء الشعبى .

١٦ – أخذت قضية الحدود أكثر مما تستحق، ، حتى كادت أن تصبح رمزاً للشريعة ، أو حتى الاسلام فى حين إنها جزء صغير من القانون الجنائى (لأن معظمه تعازير) والقانون الجنائى بدوره هو جزء من القانون

بصفة عامة . وهذا بدوره جزء من الشريعة ، والشريعة بأسرها أحد المكونات الثلاث للأسلام . والحدود نمط من العقوبات تتميز بأنها مقدرة أى محددة بالنص : وأنها مكفرة ومطهرة . والحدود التى نص عليها القرآن هى مايخص السرقة والقذف والقتل والقصاص والزنا والحرابة . أما الخمر فلم ينص القرآن ، ولا الحديث أيضاً على عقوبة مقدرة . واما حد مايطلقون عليه الردة ، فمردود بعشرات وربما مئات الآيات القرآنية التى تقرر حرية الإعتقاد ، فضلاً عن أن الرسول لم يعاقب على ردة ، وان «حروب الردة » لم تكن ردة عقيدة ، ولكنها تمرد على الدولة ورفض لدفع الزكاة ، فهى حرب سياسية . كأى حرب تشن للقضاء على تمرد سياسى ، وقد كان فى «المرتدين» من يؤمن بالله ويصلى ، ولكنه يرفض امامة أبى بكر .

وتعالج هذه القضية فى ضوء كل الإعتبارات ، وبروح من الحكمة بعيداً عن العقلية النقلية والنفسية المتشنجة التى تسود بعض جماعات المراهقة الإسلامية ، وفى ضوء ماثبت من أن الرسول ﷺ أوقف الحدود عند الغزو ، وما ذهب إليه الفقهاء من أن الحدود لا تقام فى أرض العدو ، وماذهب إليه عمر بن الخطاب من عدم إعمال حد السرقة عام الرمادة ، أو نص القرآن فى توزيع الفيىء أو إعطاء المؤلفة قلوبهم عندما أنتفت العلة التى من أجلها صدر التشريع . فهذه كلها سوابق من الرسول وعمر والفقهاء ، توضح أن الحدود ليست «تابو» لا يمكن أن يقرب ، أو وثناً يعبد دون الله ودون العقل . كما يمكن دراً تطبيقها بمعالجتها على مستوى شعبى دون الوصول بها إلى «السلطان» أو «الحكومة» عن طريق محاكم الصلح الشعبية التى ستلى إشارة إليها ،

١٧ – يلحق بالقضاء موضوعان أولهما محاكم الصلح ، والثانى الحسبة .

محاكم الصلح :

تطبيقاً للإتجاه الإسلامى فى تفضيل الصلح وإيثار الفضل وتسوية الأمور

بطريق ودية وممارسة الناس لقضاياهم بالصورة المباشرة والبسيطة والمرنة التى لاتتوفر فى النظم الحكومية . ورغبة فى التخفيف على القضاة تؤسس على مستوى الأحياء ، أو ماهو أقل محاكم باسم محاكم الصلح وتعد هيئات شعبية خالصة لاتبعية لها بالحكومة .

تتكون هذه المحاكم بناء على رغبة الأهالى وعقب إختيارهم أحد المواطنين المعروفين بالنضج والحكمة والإستقامة والأمانة ليكون قاضياً ، وليس من الضرورى أن يكون ملماً بالقانون لأنه سيحكم بمقتضى العدالة والإنصاف ، وبفكرة الصلح ومن منطلق الوقائع ، ويعين له كاتب أو مساعد . ويكون كل هؤلاء متطوعين يقومون بعملهم حسبة وقربى إلى الله ومساعدة لأخوانهم فى الحى ، ويجوز تقديم «بدلات» رمزية لهم .

تباشر المحكمة مهامها بمجرد أن يتقدم إليها أحد طرفى النزاع طالباً تسوية النزاع على أساس الصلح ، وعندئذ تخطر المحكمة الطرف الثانى فإذا حضر ، وأمكن تسوية النزاع يثبت بذلك فى محضر من عدد من الصور ويوقع عليه القاضى . والكاتب وشاهدان (أو شاهد وأمراتان) كما يوقع عليه طرفا النزاع . ويسلم كل طرف نسخة منه . وإذا رفض أحد الطرفين تسوية النزاع صلحاً ، أو لم يحضر أصلاً تكتب المحكمة محضراً بذلك ويعطى للطرف الآخر .

وتنظر محاكم الصلح فى كافة القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية ، تدخل فى إطار «الحدود» او لا تدخل .

وتعود أهمية هذه المحاكم إلى :

(أ) أنها تستثير فى النفوس قِيَمِ الصلح والعفو والفضل والمروءة وتسوية المنازعات على أساسها ، قدر ماتوهن من وقدة الغضب ولدد العداوة والخصومة ، وهذا كسب كبير «والصلح خير» .

(ب) أنها تخفف عن المحاكم الرسمية مئات الألوف من القضايا وتفسح لها المجال لتتفرغ لما لا يمكن تسويته صلحاً .

(جـ) أنها صورة من صور الحكم الشعبى .

(د) أنها يمكن أن تسوى قضايا الحدود دون حاجة إلى توقيع الحد ، لأن الأمر لم يرفع إلى السلطان ، ولايتعين تنفيذ الحدود إلا إذا رفعت إلى السلطان . وهو مبدأ أقره الرسول ﷺ وهذه نقطة هامة لأن للحدود حساسية وأهمية خاصة فى التشريع الإسلامى . والإسلام ليس سعيداً بالحدود فى حد ذاتها وقد تغير وجه الرسول عند رؤيته لأول قطع تغيراً شديداً ، وفى رواية «كأنما ذر عليه الرماد» ، ولكنه يتقبلها كأحدى الضرورات البغيضة التى لا مفر عنا فهى كالطلاق أبغض الحلال . فإذا أمكن تسوية الأمر دون توقيعها فإن هذا يسعد الإسلام ويوافق منهجة وعدم وصولها للسلطان شبهة تبرر الدرء بنص الحديث الشريف .

الحِسْـبة :

(أ) إن أساس الحسبة هو حق (أو واجب) الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الوارد فى القرآن والإلتزام بالتكافل الوارد فى الحديث « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » « **المسلم للمسلم كالبنيان** ... اخ » .

(ب) تطورت الحسبة فى المجتمع الإسلامى الأول إلى ما كاد يخرج بها عن هذه الطبيعة ، وأصبح «المحتسب» هو الموظف المسئول عن تفقد الأسواق وظرق أداء الحرف والمهن .. اخ ، وهو تطور لا يمكن الأخذ به فى العصر الحديث لتعقد الوضع وتخصص المسئوليات . ويتعين العودة إلى الأصل فى الحسبة .. أى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأداء مايمليه التكافل الإسلامى بصورة تطوعية .

(جـ) لتنهيج هذا الحق / الواجب الشعبى يؤسس ديوان الحسبة ويعد هيئة شبه قضائية ، دون الأخلال بالطبيعة الشعبية التلقائية

للحسبة ، التى وردت إليها الإشارة فى الفقرة السابقة .

(د) يتلقى الديوان شكاوى المواطنين عن كافة صور الإنحراف والنقص والمخالفات ، فليس هناك حصانة لأى هيئة تحول بينها وبين المساءلة .

(هـ) يمكن أن يكون بجانب الديوان المركزى دواوين فرعية على المستويات الإدارية الجغرافية المناسبة .

(و) يحقق الديوان فى كل شكوى ، ويجب على الهيئات المعنية تقديم المعلومات للديوان .

(ز) إذا وجد الديوان مخالفة فإنه يرفع الأمر إلى القضاء ويتولى المتابعة .

(ح) لايَجُبُّ هذا حق كل مواطن فى رفع القضايا مباشرة ، على أساس أنه صاحب مصلحة فى مجتمع التكافل الإسلامى . والغرض من تكوين الديوان هو مساعدةِ الذين لا يستطيعون المضى فى تحقيق الشكوى ، وهم بالطبع الأكثرية ، وكذلك التثبت من صحة وجدية الشكوى ، إذ يجوز أن تكون قائمة على غرض أو على معلومات خاطئة .

(ط) لايضار أى واحد يتقدم بشكوى أو يرفع قضية حسبة ، وتعد حمايته من مسئولية الديوان .

(ى) إذا أتضح إن الشكوى كيدية أو أنها لم تصدر عن حسن نية ،. فيمكن محاكمة الشاكى .

٧ - الموقف من الاشتراكية

تتفق كل المذهب الاشتراكية المعروفة فى أنها **أوروبية** الأصل ، بمعنى انها نبتت فى التربة الاوروبية وتعود جذورها وملابساتها الى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الاوروبية . فتصويرها للاقطاع مثلا تصوير أوروبى خالص وفكرتها عن الدين هى الفكرة عن الكنيسة المسيحية الأوروبية ، والرأسمالية فيها هى

الرأسمالية التى قامت فى انجلترا من النصف الثانى للقرن الثامن عشر .. ولما كان معظم المفكرين الاشتراكيين الاوروبيين - ان لم يكونوا كلهم - جهلة بالاسلام وتاريخ الشرق العربى والاسلامى ، وان تاريخ الحضارة لديهم يبدأ من الحضارة اليونانية ، فالرومانية ، فالاوروبية ، فانهم قد تصوروا ان تنظيرهم للاشتراكية تنظير عام ينطبق على كل دول العالم - كما وجدوا فى الفلسفة الجدلية عمادا يساند دعواهم ..

والى هذه الحقيقة تعود غربة الاشتراكية عن البيئة العربية أو الشرقية ، وانها تتحدث بلغة غير مفهومة ، وتعتمد على تطورات وملابسات لم تحدث - بالصورة التى تعرضها - فى الشرق . ومن هنا جاء تخلخلها ، وأن دعاتها الحقيقيون هم من الاجانب ، أو من العرب الذين تشربوا الثقافة الغربية أكثر مما تشربوا الثقافة العربية ، أو من اليهود .

وهذا لاينفى أن الاشتراكية - خاصة قبل أن تسفر عن وجهها الديكتاتورى القبيح - مثلت الضمير الأوربى ، فى تلك الفترة التى تخلت فيها الكنيسة عن دورها الانسانى ، أو ضعفت عن القيام به - وانحاز علماء الاقتصاد والسياسة الى الرأسمالية الصاعدة ورأوا أن تعاسة العمال هى قسمتهم فى الحياة .

فى هذه الحقبة السوداء من التاريخ الاجتماعى ، عندما اكتنفت العمال الظلمات وتكالبت عليهم الخطوب . ظهرت الاشتراكية وقدمت لهم تنظيرا محكما يكشف سوءة الرأسمالية وعوراتها ويتنبأ بسقوطها - وبان العمال هم الوارثون ، ويثبت هذا كله بمنطق علمى يبدو وكأنه صوت القدر . والتطور الغالب .. لامعقب عليه ولا ناقض له .

وجذب لواء العدالة والجماهيرية الذى رفعته الاشتراكية عاليا عدداً كبيراً من المفكرين من ذوى القلوب النبيلة والاتجاهات الشعبية ، كما جذبت فريقا

آخر أُخِذَ بالطابع العلمى الذى تقمصته الاشتراكية ، حتى وان كشف التمحيص الدقيق عن ثغرات عديدة فيه .

من هذا المنطلق بدأت الاشتراكية مسيرتها وكسبت معركتها .. وفرضت نفسها على المجتمع الدولى والعصر الحديث .

ليس المجال مجال تفصيل فى عرض أو نقد الاشتراكية ، ولكنه الاشارة الموجزة الى بعض نقاط الائتلاف والاختلاف مابين الاشتراكية والفكر الاسلامى . من هذا المنطلق نقول ان الاشتراكية عندما فضحت الرأسمالية وكشفت استغلالها ونددت به ، وعندما نادت بحق العامل فى الثورة على هذا الاستغلال وقدمت أسلوباً لكبح جماحها . فأنها قدمت خدمة كبرى للقضية الجماهيرية ولقضية العدالة الاجتماعية ، لان من الاصول التى يتقبلها هذا البرنامج ان الرأسمالية مستغلة بطبيعتها ولاشفاء لها من هذا الاستغلال ، ولكن يمكن مقاومته وكبحه والوصول به الى أقل درجة عن طريق تشجيع العمال على تكوين النقابات . وتعزيز هذه النقابات بالثقافة والعلم والتنظيم السليم .

كذلك ، فان الاشتراكية عندما رفعت لواء «المادية» كانت أمينة وصادقة مع واقع الجماهير واحساسها ان الاغلبية العظمى والساحقة من الناس انما تعنى أول ماتعنى – بظروف حياتها ، وأكل عيشها . كما يقولون – وفى هذا السبيل يذهب الناس الى اعمالهم ، ويكدحون من الصباح حتى المساء . وعلى الاجر يتوقف مستوى المعيشة ودرجة الوفاء باحتياجات الغذاء والكساء والسكن ، ومستوى الصحة والثقافة والحالة النفسية والبعد – أو القرب من هموم الحياة ومشكلاتها وهذا الشبح المخيف الفاقة والذل والسؤال . والدَّين والشقاق والشجار .

وقد تجاهلت الديمقراطية السياسية هذا الجانب الهام – كما اغفلته الكنيسة – وكان هذا نقصا بالغا منهما – وقامت به الاشتراكية كدعوة ، حتى وان لم تستطيع أن تحققه فى الواقع العملى ، أو أخطأها التوفيق فيه .

ولم ينكر الاسلام ابدا أهمية المطلب المادى . وقد اعترف بالحاجات المادية للانسان ووضع النظم لتيسيرها واشباعها والحيلولة دون أن يحل الحرمان بالمسلمين ، وكره أشد الكره الفاقة ، والسؤال ، والدَّين ، وأحب للناس أن يستمتعوا بالطيبات من الرزق . ومن الخطأ الشديد ان نعيب على الاشتراكية انها اهتمت أولا وقبل كل شيء بالجانب المادى ، على العكس يجب أن نشكر لها ذلك ، وان نراه الترتيب الطبيعى بالنسبة للاغلبية العظمى والساحقة من الناس ، بل اننا نرى أن الأديان نفسها أنما نزلت لوجود هذه الحقيقة بالذات ، ذلك أن الله تعالى الذى جبل النفس الانسانية وعلم ضرورة اشباع احتياجاتها المادية ، وأهميتها وأنها لازمة لبقاء الكيان العضوى والحيوى للانسان .. اراد ان يستكمل للانسان ذلك الجانب الآخر الذى يمثل انسانية الانسان من فكر أو قيم أو معنويات أو ايمان فأنزل الرسالات السماوية . أى أن نزول الرسالات السماوية يفترض ضمنا التأثير البالغ للحاجات المادية ، وانها تكاد تستحوذ على النفس الانسانية وتستأثر بها .. لولا نزول الاديان . فالقضية قضية تكامل .. وليست قضية تعارض .. وماظل إشباع الحاجات المادية سليما فان الاسلام ليس فحسب يقره ، بل أيضا يثيب عليه .

هذه الناحية توضح لنا أن الاسلام أكمل وأصح من الاشتراكية لانه يعترف بالجانب المادى والجانب الروحى فى الانسان على سواء . بينما تنكرت بعض المذاهب الدينية للحاجات المادية ، أو رأت فيها ضرورة بغيضة . كما أن الاشتراكية لم تغفل فحسب الجانب الروحى بل هاجمته زاعمة ان الدين افيون الشعوب . وكان هذا من أكبر المآخذ ووجوه النقص فى الاشتراكية . اذ كان عليها أن تدرك أن العناية القصوى بالجانب المادى - وهو امر حسن ونشكرها عليه - لا تستلزم أبدا أو بالضرورة تجاهل الجانب الروحى أو التنكر له . كما كان عليها أيضا أن تحلل طبيعة ومدى اشباع الحاجات المادية ، وان الأهمية القصوى لهذا الاشباع تقف عند درجة معينة تأخذ

بعدها فى التناقص تبعا لقانون تناقص الغلة . واذا تجوهل ذلك وسمح للانسان بأن يمضى فى الإشباع دون ضابط – فمعنى هذا أن ينساق وراء اغراء الربح والمال والبذخ والترف – باختصار الطريق الرأسمالى وهو أمر لايعد مقبولا من زاوية الاشتراكية بالذات قبل أى مذهب آخر . كما كان يجب أن تلحظ أن الحاجات المادية فردية بطبيعتها وان القيم والمعنويات جماعية مبدأية بطبيعتها وان المجتمع لايقوم أو يتماسك أو يندفع الا بفضل القيم والمبادىء . وقد أدى تجاهلها لذلك الى غلبة الطابع اللا أخلاقى عليها الذى يظهر فى سياساتها الغادرة بجماهيرها . وحلفائها أنفسهم وأفسح المجال لظهور السوءه العظمى : الديكتاتورية كما سيلى .

وأى محاولة للمقارنة بين أهمية الجانب المادى والجانب الروحى فى الانسان لابد وان تكون محاولة عشوائية ظالمة ، واى تشبيه للعلاقة بينهما أو لمنزلة الواحد من الآخر لن يكون تشبيها حقيقيا أو دقيقا ، وينطبق هذا على التشبية الاشتراكى الكلاسيكى الذى يجعل القيم والمعنويات دورا علويا فوق البناء الأساسى – لأنه تشبيه سكونى «ستاتيكى» جامد ويوحى بالانفصال ما بين الدور العلوى والدور الأساسى .

وقد نجد فى القرآن نفسه اشارة توحى بسبق التكوين المادى على التكوين الادبى والمعنوى فى الانسان ، ففى القرآن الكريم آيات عديدة عن ان الله تعالى خلق أدم من طين «ثم» نفخ فيه . فالتشكيل الطينى والترابى الذى يمثل جسم الانسان – وما يستتبعه من حاجات مادية – كان سابقا على تلك النفثة الآلهية التى كفلت للانسان الحياة – والفكر ، والاستعداد الطبيعى للخير والشر – كما أن نزول الرسالات السماوية يفترض قصوراً فى الانسان لا يمكن للانسان نفسه أن يستدركه من تلقاء نفسه ويصبح من الضرورى ارسال الانبياء .

وعلى هذا فقد يمكن القول ان الحاجات المادية أقرب وأسرع واكثر مباشرة فالانسان – ككائن جيوانى – لابد له أولاً وقبل أى شىء آخر أن يتنفس –

وان يأكل وان يقى نفسه لذع الحر والبرد . وغير ذلك من الحاجات المادية ، وما لم تكفل له هذه الحاجات ، فانه لا يستطيع بالطبع ان يستمتع بفن أو جمال . كما يغلب أيضا أن يسوء طبعه ، وتنحط نفسيته ، وتتحكم فيه خلائق الذل والنفاق :. ولكن الانسان عندما تتوفر له الحاجات المادية دون توفر الاحساس الروحى الدينى الذى هو فى أصل كل القيم والمعنويات ، فانه لايعدو ان يكون حيوانا حسن المنظر جيد الصحة موفور الغذاء والكساء ، ولن يكون المجتمع الذى يضم مثل هذا الفرد أكثر من صورة مصقولة لامعة لمجتمع الغابة الذى يقوم على المأرب المادى الفردى . ولن تكون أى دعوة تفتقد القيم والمعنويات سوى دعوة انتهازية تتسلل اليها عوامل الفساد . والحركة الاشتراكية نفسها أكبر مصداق على ذلك – لانه من المسلم به أن الدعوات الاشتراكية الاولى لم تنقصها حسن النية ولا صدق الرغبة فى خدمة الجماهير – ولكن افتقادها المبادىء والضوابط الخلقية والمعنوية جعلها تتدهور على يدى لينين وستالين بحيث تصبح اداة السلطة الطليقة المسلطة على الجماهير .

وفى الوقت نفسه – فمن العسير ان نتصور مجتمعاً يتوفر لافراده الاحساس الدينى القوى والمشاعر الروحية والمعنوية مع الحرمان من الحاجيات المادية . ان الصراع الرهيب عادة مايتمخض بالنسبة للجماهير والسواد الأعظم من الناس عن انتصار الحاجيات المادية التى هى اكثرمباشرة ومساسا على المشاعر الروحية ، وقد خطا الاسلام خطوة عملية للحيلولة دون ذلك عندما جعل العدل طابعه . لان العدل وان لم يكفل – بالضرورة – الكفاية المادية الا أنه يحول دون استشعار أسوأ الاحاسيس التى يثيرها الحرمان ، لان الفرد سيرى أنه ليس المحروم الوحيد ، وفى الوقت نفسه فان العدل سيحول دون أسوأ صور الحاجة والحرمان لانه سيكفل حسن التوزيع وسيقضى على وجود الغِنَى الفاحش جنبا الى جنب الفاقة المدقعة .

وعلى هذا ، فان الحديث عن الروح أو القيم مع وجود الحرمان والفاقة

أمر لايتسق أو يتلاءم ، لانه ينم عن فساد فى النظام ، ويعسر مطالبة الناس بالرضوخ له والرضا به .

من الافكار التى جاءت بها الاشتراكية التخطيط والتأميم ويقصد بالأول تنظيم الاقتصاد والانتاج حتى لا يحدث ما تسمح به الرأسمالية الطليقة من فوضى ، وتضارب . واهدار . وهى أمور ملموسة ولم تنجح آليات السوق فى كبحها .

ولكن من المؤسف – كما أوضحت ذلك تجربة الاشتراكية – أنه يساء استخدام هذه الوسيلة بحيث تستتبع أثارا لا تقل – ان لم تزد عما استهدفت القضاء عليه . وابرز ذلك ماقد يحدث من الخطأ فى التخطيط وابتعاده عن الواقع واساءة التطبيق . وتفشى البيروقراطية ، وانه لايمكن تطبيق التخطيط تماما ، الا اذا كان مركزيا . واذا كان مركزيا فلابد وان يقع فريسة البيروقراطية وتجربة الاتحاد السوفيتى توضح أن تخطيطه تضمن اخطاء فاحشة وتسبب فى هبوط الانتاج وحدوث خسائر جسيمة للغاية فى الوقت والموارد وعندما اكتشف ذلك وكان التخطيط من القواعد الرئيسية فى الاشتراكية وكان واضعوه من قيادات الاتحاد السوفيتى ، فقد اصبح البحث عن كبش فداء جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط ، وفشله الوشيك وأصبح اكتشاف «المخرب» وتآمره مع «أعداء الشعب» الهدف الأول للادارات .

أما التأميم فانه عمليا ليس تأميما وانما تدويلا ، وانه يجعل من الدولة إلاها يحيى ويميت ثم لا يحقق ذلك السراب الجميل الذى خدعت به الجماهير ، الا وهو سيادة الشعب العامل .

ومقارنة فكرة الاشتراكية عن التخطيط والتأميم بفكرة الاسلام عنهما . يوضح افضلية الاسلام . لانه وان لم يرفض مبدأ التخطيط الا انه يرفض فكرة تطبيقه من قِبَل الدولة – مركزيا او غير مركزى – لان هذا يعنى البيروقراطية وسيطرة الدولة دون معقب على ارزاق الناس – وقدراتهم على الاكتساب .

كما أن الاسلام يفسح المجال لكشف الاخطاء أولا بأول لأنه يسمح بحرية العمل والرأى ، وكشف الاخطاء بل يرى كشف الاخطاء جزءا من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر . وان هذا واجب على المسلمين كافة .

وقبل أن تظهر الديكتاتوريآت الفاشية والنازية – كان لينين قد احكم ، وأرسى بالفعل حكم الحزب الوحيد .. وجعله جيشا مدنيا يحكم البلاد من الداخل ويكون عينا للسلطة على الشعب . وقد أدى لينين هذا بطريقة لم يكن الشيطان نفسه ليفوقه فيها وعلى طريقته وفى مدرسته تعلم هتلر وموسولينى وبقية الطغاه.

وعن طريق هذا الحزب وما احاط به نفسه من دعوى تمثيل البروليتاريا استطاعت الاشتراكية ان تنتهك الحرية وتهيض جناحها بأسوأ مافعل اسوأ الطغاه ، لان الاشتراكية بررت القضاء على الحرية بأسباب مبدئية وعقيدية ، **وجعلت من الضرورات السيئة مبادىء سامية ومن ثم فلم تجد حرجا من المصارحة بها والمضى فى القضاء عليها دون وخز ضمير أو احساس بالذنب . وقد وضع لينين نفسه المبررات المبدئية لانتهاك الحرية وطرق القضاء عليها أولا بالنسبة لمن هم خارج الحزب ، ثم فى سنواته الأخيرة بالنسبة لمن هم داخل الحزب بحيث استطاع ستالين أن يوجد أسوأ ديكتاتورية فى التاريخ** وان يجعل من الاتحاد السوفيتى جحيما للمفكرين الاحرار ونعيما للمنافقين المتملقين ، وكانت ساسته تجاه الفلاحين هى كسياسة كبار الاقطاعيين واللوردات وسياسته تجاه العمال هى كسياسة الرأسماليين . وعن طريق تشريد الفلاحين واستصفاء أراضيهم ، واستغلال عرق العمال والنزول بأجورهم حقق الاتحاد السوفيتى تراكمه الرأسمالى ، كما حقق تراكمه الفكرى من تراث المفكرين الذين قضى عليهم دون رحمة أو ابعدهم بالمئات والآلاف الى المنافى القاصية حيث ماتوا فى نكر وصمت ، دون ان يسمع عنهم أى شىء .. وورثت السلطة ، أفكارهم وطبقتها بطريقتها الخاصة المشوهة .

ان الجريمة التى لا تُنسى للماركسية اللينينية (ومسئولية لينين فيها أكبر من مسئولية ماركس) هى انها كانت الأولى فى العصر الحديث التى أهاضت الحرية وانتهكت عذريتها ودنستها وجعلت منها بغيا مهينة ، فوصمت الماركسية اللينينية نفسها الى الابد بوصمة الوحشية ، وقرنت مابينها وما بين الديكتاتورية كما قرنت الرأسمالية من قبل نفسها بالاستغلال ... وهيهات ان تطهر الماركسية اللينينية يدها الملوثة .. حتى لو غسلتها سبع مرات احداهن بالتراب .

والاسلام من هذا كله براء . .

وأخيرا فهناك تضاد فى أساليب العمل بين الاشتراكية والاسلام . فأسلوب العمل الاشتراكى لا يعترف بالاخلاق والاشتراكية (باستثناء الاشتراكيات المثالية والمسيحية) انتهازية الطبيعة لأنها تقوم على محور مادى وتستهدف النجاح بصرف النظر عن اخلاقية الهدف أو الوسائل . ومراجعة سياسات ومواقف الاحزاب الاشتراكية فى مختلف دول العالم تثبت الختل والدهاء والغدر الذى تقوم عليه وتستهدف به الايقاع بحلفائها واعدائها . وهى لاتفهم ، ولا يمكن ان تسيغ - العدالة أو النبل فى الخصومة .

وقد عمقت هذه الطبيعة ان الاشتراكية المعاصرة فى كل العالم تستهدف السلطة ، وتجعلها الغاية متأثرة فى هذا بهوس السلطة (التى تطلق عليها عادة الثورة) الذى استحوز على لينين وجعله يؤمن انه ما ان يتقلد زمام السلطة حتى يستطيع تحقيق كل شيء وبهذا أحلت الاشتراكية الوسيلة محل الغاية وأخذت الطابع الانتهازى الوسيلى الذاتى وتنكرت لكل القيم الغائية الموضوعية .

وبالطبع فان الشرط الأول لاى ممارسة اسلامية هو اخلاقيته واستمداده من القيم الاسلامية .

مع هذا كله فلابد ان نعترف للاشتراكيين بنوع من الذكاء يجعلهم يحسنون اختيار الشعارات ويخاطبون كل بلغته ويركبون الموجات والتيارات ويتقدمون الى الفئات المحرومة او المظلومة او الضائعة ، وكانوا هم اول من اكتشف العملاق النائم « الحركة النقابية » والمنظمات الجماهيرية وسخرتها لسياستها .

ولانجد مثل هذا الذكاء فى الدعوات الاسلامية ، فوعيها السياسى ضحل . وهى تلف وتدور فى حلقة مفرغة يعسر أن تخرج منها - ولاعلاج للدعوات الاسلامية للخروج من هذه القوقعة الابان تدرس السياسة دراسة موضوعية متأنية وبوجه خاص التجربة الاشتراكية - التى تعد - بما استهدفته وتوصلت اليه وما أخطأته وفشلت فيه - من اكبر . ان لم يكن اكبر - الدروس السياسية فى العصر الحديث .

٨ - الموقف من القومية

ينادى بعض رجال السياسة بأن تكون « القومية » وليس « الاسلام » المحور الذى تقوم عليه الأمة ، ويرون انه لو طبق هذا وتكونت أمة عربية تضم مصر ، وشبه الجزيرة العربية ، والشام والسودان والعراق - وهى كلها عربية ، لتكونت أمة يكون لها ثقلها فى موازين العالم .

وبادىء ذى نقول ان الاسلام لا يعادى أو يعارض القومية بمعنى ان تكون مشاعر خاصة نحو الدولة التى يولد وينشأ ، ويترعرع فيها فرد ما . ان هذا طبيعى والاسلام يقره فحب الوطن من الايمان كما يقولون ، كما لا ينكر الاسلام حق كل دولة ، وحق كل مواطن فيها - فى الفخر بماضيها ، او ما قدمته من مشاركة فى الحضارة البشرية . فاذا كان هذا حقاً فان الاسلام لا ينكر الحقوق ولكن ما لا يقره الاسلام هو ان يكون هذا الظرف - أى ميلاد فرد ما فى دولة ، هو الاساس الذى تقوم عليه بالدرجة الاولى الفلسفة والحضارة والنظم الاجتماعية والاقتصادية - والمواقف السياسية ، لأن الأمر ليس بهذه البساطة .

فأولا : ان القومية لم تكن دائما النظام المطبق فى العالم الأوروبى أو الشرق ، انها مرحلة معينة – وتظل ما بقيت الظروف الموضوعية لهذه المرحلة .

وقد سبقتها نظم ذات طابع عالمى كالهيلينية وقت الاسكندر أو السلام الرومانى عصر سيادة الرومان ثم العالمية المسيحية فترة هيمنة البابوات والعالمية **الاسلامية فترة الخلافة ، وفى هذه العهود كلها لم يكن للقومية وجود ، ويمكن ان نتصور مستقبلا لا توجد فيه القومية أوتندرج فى اطار كيانات دولية ذات** طابع عالى ، فيظهر كيان دولى عالمى رأسمالى وآخر اشتراكى أو تتوحد أوروبا فى « اتحاد الولايات الأوربية » كما حدث بالفعل .

ولم تظهر القومية فى أوروبا الا مع ظهور الاقتصاد الرأسمالى وتوسيعه للسوق من مستوى القرية الى المستوى القومى – وقضائه على النظام الاقطاعى باواصره التقليدية والقيود التى وضعتها الطوائف – وظهورالدولة والسلطة المركزية وهيمنتها على مختلف اطراف البلاد ومرافقها واذابتها جميعا فى بوتقة واحدة – كما اقترنت فى بعض الحالات بنيل الاستقلال من محتل أو استعادة الحدود من مغتصب .

وبالنسبة للشرق – فقد بدأت فكرة القومية بداية مشبوهة بل مشئومة على ايدى رجال « الاتحاد والترقى » فى تركيا فى مستهل القرن العشرين ، ثم ظهرت فى المناطق العربية كرد فعل لها ، بمعنى انها لم تكن نتيجة توسع فى السوق أو ظهور اقتصاد رأسمالى أو سلطة مركزية ، ولكن كموقف اضطرت اليه المناطق العربية ازاء سياسة الاتحاد والترقى – الأمر الذى قضى بأن تصطحب نقطة الانطلاق العملى بمحالفة بريطانيا والاعتماد عليها رغم ان اطماعها الاستعمارية وتآمرها مع فرنسا لم يكن مجهولا ، وليس هناك ما هو أتعس من هذه البداية التى لايمكن ان تفخر بها أى قومية . وكأن

هذه الولادة التعسة أورثت القومية العربية بعض خصائصها وجعلتها تظهر فى كل منعطف من المنعطفات أو حيث تدبر مؤامرة ، أو تراد هيمنة ، فتداولها كالكرة عبد الناصر ، فى مصر والبعث فى سوريا والعراق ، وأضفى عليها الناعقون بها ستار العلمانية المزعوم .

ثانيا : ليست النعرة القومية هى أفضل أو اسمى ما يمكن أن تقوم عليها النظم السياسية – لأنها تتضمن ، مهما اتسعت – محددات الجنس والدم والارض واللغة الخ .. وهى بطبيعتها محدودة . فأذا حاولت الاتساع فسيكون ذلك على حساب فعالية محدداتها ، ومن ثم فانها تهزم نفسها بنفسها ، واذا حاولت تعزيز نفسها فسيكون ذلك على حساب كل المعانى والقيم الانسانية والعالمية كما هو الحال فى القوميات المحكمة والمغلقة : القومية الجرمانية الآرية كما وضعها جوبينو وشمبرلن وهتلر أو القومية الاسرائيلية التى طبقها بن جوريون وغلاه اسرائيل . وقد اتفقت الدعوات الدينية والشيوعية على استهجان القومية – فرأى فيها ماركس وانجلز «**الأنانية بالجملة**» واعتبرا فى المانيفستو الشيوعى ان الصفة التى تميز الشيوعى عن غيره هى انه يقدم المصلحة البروليتارية العالمية على المصلحة القومية . واستبعد الاسلام النزعة القومية حتى عندما تأتى من العرب وقضت على القومية الى الابد كلمة محمد الخالدة « لينتهين أقوام يفخرون بآبائهم الذين ماتوا . انما هم أهون على الله من الجُعل الذى يدهده الخرء بأنفه . ان الله اذهب عنكم عُبِّية الجاهلية وفخرها بالآباء . انما هو مؤمن تقى أو فاجر شقى . الناس كلهم لآدم وآدم من تراب » وبالمثل فان المعيار بالنسبة للمسيحية فى الانتماء هو الانتماء الى كنيسة وليس الاقامة على قطعة معينة من الارض . وقد « دشنت » – ومعذرة عن التعبير – القومية البريطانية نفسها بدم أفضل مفكر مسيحى فى بريطانيا هو « توماس مور » مؤلف اليوتوبيا الذى رفض ان يوافق الملك هنرى الثامن على فصل كنيسة انجلترا من البابوية كما ضحت القومية الفرنسية التى ابرزتها الثورة الفرنسية بمصالح البروليتاريا الفرنسية التى

كانت وقودها وجندها لحساب مصالح البورجوازية الصاعدة ، كما يمكن تعرف ذلك من مطالعة بيان « حقوق الانسان والمواطن » .

وهكذا فان القومية لم تحقق مطالب الجماهير ، ولا آمال الفلاسفة ، وكانت فى الحقيقة صنيعة السياسيين وأداة البورجوازية .

ثالثا : – ان تكوين القوميات فى أوروبا يجب ان لا يتخذ سابقة يبنى عليها تكوين القومية العربية . ان القوميات الاوروبية تكونت تكوينا تاريخيا اقتصاديا وسياسيا واجتازت قرونا فى سبيل ذلك فضلا عن ان لها أوضاعها الخاصة التى لا يشترط – ضرورة ان تتكرر وقد رأينا ان القومية العربية لم تكن نتيجة تخمر فكرى أو تطور اقتصادى ولكنها كانت رد فعل اضطرارى للسياسه التركية – ومن هنا فان الأمر فى القومية العربية لم يقتصر على عدم التكوين التاريخى الاصيل – بل ايضا اقترن بملابسة كانت هى السبب فى محالفة المستعمر ، كما أوضحنا .

رابعاً : ان الأمة العربية الحديثة لم تتكون الا بفضل الاسلام ولم يكن لها وجود أو شأن قبله . فقبل الاسلام لم يكن عرب الجزيرة الا قبائل متفرقة يفخر بعضها على بعض بشعر شاعر أو كرم كريم أو سبق جواد ، وكان عرب المدينة تحت الوصاية الفكرية لليهود أما مصر والعراق وسورية فكانت كلها مستعمرات للفرس والرومان تختلف السنتها ومصالحها باختلاف تبعياتها .

جاء الاسلام فأوجد ايجاد الامة العربية الحديثة . وكان هو شهادة ميلادها ونقطة انطلاقها – وهو الذى حررها من التبعية ومنحها الحرية والاستقلال ومحى كل فروق اللغة والجنس التى كانت تفرق بينها ثم وضع فى يدها السيف والكتاب والميزان لتقوم برسالة حضارية عالمية عظمى لا يمكن القيام بها الا بهذه الثلاثة .

خامسا : ان دور الاسلام فى القومية العربية لا يمكن تشبيهه أو مقارنته بأى دين آخر للاسباب الآتية :

أ – ان الرابطة الاسلامية كانت من القوة بحيث زودت الوطن العربى الذى يعد بيضة الاسلام وأرضه الاصلية ومقر الكعبة والروضة على ممر العصور بقيادات بلغت الذروة فى الحرب والسلم والعلم والفن – وان لم يكونوا عربا وظل ذلك من طارق بن زياد البربرى الى جوهر الصقلى الى صلاح الدين الكردى الى بيبرس القفقاسى حتى جمال الدين الافغانى . فضلا عن تلك الكتيبة الفريدة من كتاب وعلماء خراسان والهند وما وراء النهر الذين زودوا الفكر العلمى بروائع قرائحهم وكتبوها بالعربية احتسابا وتقربا وتشرفا بلغة القرآن .

ب – ان الخلافة الاسلامية والشريعة الاسلامية ظلت قوام الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوطن العربى من ظهور الاسلام حتى العقد الاول من القرن العشرين . أى ثلاثة عشر قرنا متوالية ، ولا تزال حية ، بل متقدة فى النفوس – وان ازالتها القوى الخارجية عن مقاعد الحكم .

ج – ان اللغة العربية – وهى الدعام الاعظم للقومية العربية هى بنت الاسلام قرآنا وحديثا ولا يمكن فصلها عن الاسلام – وقد قام القرآن الكريم بالحفاظ على اللغة العربية عندما أوجد العربية القياسية التى يكتب بها العرب على اختلاف اقطارهم ويتحدثون بها عندما تجمعهم المحافل ولولا القرآن لمزقت اللهجات المحلية اللغة العربية ، ولتطورت هذه اللهجات مع الزمن الى لغات كما حدث بالنسبة للغات الأوروبية التى تفرغت من اللاتينية ولأصبحت حواجز دون القومية ، ودون الوحدة – فليعرف دعاة القومية العربية ذلك ، وليضعوا القرآن نصب أعينهم حتى لا تزل اقدامهم وتذهب بها الى الاقليمية الضيقة التى لا تساوى فى عصر الكيانات الكبيرة شروى

نقير وحتى لا تتلعثم السنتهم فلا يستطيعون حوارا أو كلاما مع بقية العرب .

سادسا : ان التطور التاريخى للامه العربية التى ولدت على يدى الاسلام وشبت فى رعايته واستمدت منه اللغة والتشريع والعادات والتقاليد والذى طوى كل ما كان قبل الاسلام وجعله فى منطقة «اللاشعور التاريخى» للامة العربية ، هذا التطور جعل الاسلام هو ضمير الامة العربية وكيانها ورمز عزتها وكرامتها واضافتها الى حضارة العالم وربط مصيرها بمصيره ، وأصبح الابتعاد عنه نوعا من الضياع والتيه واليتم الروحى . ولا يعنى فصل الاسلام عن العربية الا ان تصبح العروبة جثة . وسيجد الاسلام ناسا اخرين فى اقصى الارض يفهمون الاسلام ويؤمنون به ، حتى وان لم يتكلموا العربية ، ولكن العروبة لن تجد اسلاما اخر ، ولن تجد محمداً اخر يوحدها على أكمل نسق **واذا كان الاسلام محتاجا للعرب مرة ، فان العرب محتاجون للاسلام ألف مرة ، فلا يمتنن احد على الاسلام اسلامه لان الاسلام اعطاه مايصغر امامه كل ما يقدمه له .**

وفى المحصلة الأخيرة ، فان القومية العربية لن تعدو مهما احاطها به اتباعها من دسم أو عواطف أو مشاعر ومهما قالوا انها لا تقوم على عنصر أو جنس لانها مفتوحة لكل من يتكلم العربية (لأنه عمليا لن يتكلم العربية الا العرب) ، فانها لن تكون الا نزعة عنصرية شوفونية تتسم بكل ما تتسم به هذه النزعات من تقطب ما بين العاطفية والفاشية ، لانه مع افتقاد الاسلام تفقد القومية العربية :

أ – المقياس الموضوعى كل الموضوعية .

ب – الطابع الانسانى كل الانسانية .

جـ – النظرية الشمولية الوحيدة التى ظهرت فى العرب ، والتى على احكامها الشمولى تبرأ من لوثات الشمولية الفاشية والشيوعية والتى تمثل

الاضافة الحضارية التى قدمها العرب للبشرية .

٩ - اذا أريد تثبيت المجتمع العربى ...

الظاهرة العظمى التى تسود العالم العربى وتنتظم دوله وشعوبه على اختلافها وتثبت وجودها بمنطق الوقائع والاحداث المتلاحقة المستمرة هى القلق ، والتمزق ، وعدم استقرار الاوضاع والنظم وعدم التجاوب القلبى بين الشعوب والحكومات وفشل الجهود التى تبذل للاصلاح وتزعزع القيم بحيث أصبح الوطن العربى يسير فى حلقة مفرغة تحفل بكل متناقضات العمل العشوائى والتجارب الفاشلة .

لا تختلف هذه الظاهرة فى دولة عربية عنها فى دولة عربية أخرى الا فى الدرجة والمدى دون الطبيعة والاصل ، فقد تكون أخف قليلا ، أو أسوأ قليلا فى دولة عربية عنها فى باقى الدول العربية . وقد تأخذ كل دولة عربية حظها من التفاقم والتدهور كل واحدة فى فترة ما .

وهذا ما يوضح ان السبب فى هذه الظاهرة ليس محليا أو انه يعود الى وضع خاص فى بلد عربى على حدة .. وانما هو يعود الى سبب جذرى وأساسى ينتظم كل دول المنطقة العربية (والاسلامية الى حد ما) ومعنى هذا ان الفقر والجهل وان كانا من أسباب هذه الظاهرة ، الا انهما ليسا المسئولين بالدرجة الأولى لأن ظاهرة القلق توجد فى بعض الدول العربية التى تعد من أغنى دول العالم ، ولأن الدولة العربية التى تهبط فيها الأمية عن بقية دول المنطقة ، وتعد دار نشر الوطن العربى - لبنان هى أشدها فرقة ، وهى الى تفاقمت فيها الظاهرة حتى وصلت الى درجة الحرب الاهلية الدموية .

ولا تعود هذه الظاهرة - ايضا وبالدرجة الاولى - الى النظم السياسية ، لأن الوطن العربى جرب كل النظم السياسية . ولم يجد فى أى منها شفاء واستقرارا . فقد جرب الديمقراطية الليبرالية وتعدد الأحزاب ، فأدى هذا

الى وهن السلطة التنفيذية . وقصر مدة الوزارات وعجزها عن تطبيق الاصلاح ، كما أدى الى شيوع التفارق والصراع الطبقى وظهور الرأسمالية والاقطاعيين وسيطرة الأجانب واليهود وانتهت بالانقلابات العسكرية . وجربت بعض الدول النظام الشيوعى . فكانت ثلاثة ايام فى السودان كافية لأن تظهر الشيوعية وجهها القبيح ويدها الملوثة بالدماء وتنبىء عما يمكن ان يحدث لو استقرت الشيوعية ، كما حدث فعلا فى اليمن الديمقراطية .

ثم جاء دور تجارب التلفيق ومحاولة الجمع ما بين التراث سواء كان هذا التراث دينا أو قومية أو إلاشتراكية ، وظهرت تجربة البعث العفلقى ومحاولة تنظير العاطفة القومية فى سوريا والعراق والاتحاد الاشتراكى الناصرى ومحاولة تنظير الواقع فى مصر . وتجربة ناساكوم فى اندونيسيا التى أراد بها سوكارنو ان يجمع ما بين القوى الدينية والقوى الاشتراكية . **وفشلت هذه التجارب وعجزت عن البقاء أو بقيت فى حماية الحكم العسكرى وأسنة الرماح . وظهر انها سفاح فكرى هجين ومحاولة لغش لبن الفطرة بخمر الفكر المستورد .**

كما فشلت محاولات الاصلاح المتعددة ، لانها لم تقم على أساس : ولم تؤمن أو تسهم فيها الجماهير – فظلت الأمية وظلت الفاقة والتفارق الاجتماعى .. وظل المرض فضلا عن سوء الخدمة المدنية وندرة المساكن وتدهور المرافق .

السبب فى هذا التيه والضياع والقلق والصراع الذى يشمل العالم العربى على اختلاف نظمه ، ورغم ان بعضه وصل الى أقصى درجات الثراء .. يعود اساسا الى ان الأمة العربية لما تهتد بعد الى جذرها الحضارى وأساسها الايمانى الذى لا تصلح أمورها الا به .. فالأمم لا يمكن ان تعيش فى خواء عقيدى ، اذ لابد لها من عقيدة تكون هى محور مجتمعها .. التى تصدر عنها احكامها وقراراتها وتسير بها شئونها . والامم **لا تختار العقائد اختيارا عشوايا أو لأسباب تعود الى الهوى والنزوات أو بتأثير اللحظة والاغراء**

لانها كجسم حى مربوطة بماضيها والمؤثرات العديدة التى كونتها تكوينا تاريخيا على مضى القرون – وكما انها لا تستطيع ان تختار أو تقتنى عقيدة – فأنها كذلك لا تستطيع ان تخلع العقيدة – كما تخلع المرأة ثوبا . ان العقيدة ليست ثوبا . انها فى قرار مكين من رحم وعقل وضمير الامة ، ولا يفيد شيئا ان تجعل الامة من هذه العقائد مجرد حلى تتحلى بها أو مكياج تتزين به أو تحاول الخلط فيها والجمع بينها ، لأن هذا يفسدها أو يميعها .. واذا كان الانسان عقلا متحرراً يستطيع ان يطلع على كافة الأفكار شرقيها وغربيها ، فانه من ناحية أخرى جذر مربوط بأوضاع بيئته ووراثاته التى لايستطيع ان يتحرر منها أو يتنكر لها ، بل ان هذه البيئة تحدد طريقة ومدى استيعابه الفكرى وفهمه النظرى .

وبالمثل ، فان حكام الامة والذين يتقلدون أزمة السلطة لا يستطيعون لها الاختيار ، ويعجزون عن ان يسيروا أمورها ، كما لو كانت قطعا من الشطرنج أو يشكلوا لها الانماط والقوالب والمسالك الحضارية ، مهما كان هؤلاء القادة عباقرة . ان الامر أصعب واعسر وأكثر تعقيدا بحيث لا يكفى فيه قرار السلطة ومحاولة الحاكم – فضلا عن ان كل قرار يأتى من السلطة يحمل معه شيئا من سم السلطة ، سواء كان قصورا أو اغراضا منها .. أو عزوفا من الناس عنها .

والجذر الحضارى والاصل العقيدى للامة العربية هو الاسلام . انه نهاية مسيرتها الفكرية وطموحها النفسى واستشرافها وجماع اديانها من ايزيس – وهو بداية تاريخها الحى ، وهو أصل لغتها وقانونها وشريعتها ، وقد كيَّف على امتداد أكثر من الف عام متصل نظرتها واحكامها ونفسيتها .. واذا كانت اللغة هى فكر الأمة . والدين هو ضمير الأمة ، والتاريخ هو ذاكرة الأمة ، فان الاسلام هو هذه الثلاثة كلها للامة العربية .

ان أزمة الفكر الاسلامى بالنسبة للامة العربية فى الفترة العاصرة هى انه وقع ما بين الجهل .. والتجاهل .

الفترة المعاصرة هى انه **وقع ما بين الجهل .. والتجاهل** .

الجهل لأن العلماء الرسميين الذين يضعون العمائم ويتحدثون باسم الاسلام ويشغلون مناصب الفتيا والامامة فى المساجد والثقافة الاسلامية مقيدون بثقافة محددة ، ضيقة ، حتى فى الناحية الاسلامية نفسها ، فهم شيوخ فروع ليس لديهم الا ما يقرأونه ويلوكونه من كتب الفروع التى كتبت من مئات السنين فى ظل ظروف وفهم يختلف اختلافا تاما عن فهم وظروف العصر .. **وهذا الاسلوب مرفوض تماما** . .

وبالاضافة الى هذا الافق الضيق والفهم المحدود والثقافة الغثة ، فأنهم يصدرون أحكامهم من منطلق الوظائف ومن هنا جاء ارتباطهم بالسلطة وافتقاد المبادأة والاصالة ...

أما التجاهل فقد جاء من الحكام والكتاب والادباء الخ .. فهؤلاء جميعا رأوا فى الاسلام قيدا على حريتهم فى العمل ، فآثروا تجاهله . فالحكام – حتى فى الدول الاسلامية – يضيقون بالدعوات الاسلامية التى تنقد اخطاءهم أو تصرفاتهم وتتمسك بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . والكتاب والآدباء يرون فى الاسلام قيدا على حرية الفكر والتعبير يمكن ان يصل الى حد المصادرة والمحاكمة ...

وهكذا تجاهل هذا الفريق – الذى يمثل النخبة والسلطة – الاسلام باستثناء الكلام الاجوف .. والادعاء والتظاهر ...

صاحب هذا الخطأ والقصور فى فهم الاسلام ، أو نتج عنه عزوف الفكر الاسلامى عن قضايا هامة مثل قضايا العمل وفقد طابعه التحررى ولم يعد محل ايمان الا من البورجوازية الصغيرة ، باستثناء شباب الجامعات الذين اندفعوا اليه بمثاليات الشباب من ناحية ومضايقات المراهقة من ناحية اخرى والمشكلات الاقتصادية من ناحية ثالثة ، وعمقت البورجوازية الصغيرة مفاهيمها فى الاسلام وأجرت نوعا من «الأسقاط» الفكرى عليه .

بهذه الطريقة فقد الاسلام جوهره .. وجمهوره . وبدأت دوامة الاخطاء والتجارب الفاشلة ، وانفسح المجال امام الديكتاتوريين والعسكريين وتفاقمت مشاعر الضياع والتخبط والتمزق بين الناس .

اذا اريد استنقاذ المجتمع العربى من دوامة الاخطاء ومرحلة التجارب الفاشيلة ، واذا اريد تثبيته على قاعدة رصينة قوية يرتكز عليها ، وفى الوقت نفسه ، تكون قاعدة الانطلاقه – **فلابد أولا من فهم الاسلام فهما سليما يكشف عن مثله وقيمه وطبيعته البسيطة الفطرية** . وجوهره التحررى وطريقة تفاعله مع العصر واستهدافه تحقيق العدالة . وهذا البرنامج ان يمكن ان يكون بلورة له .... .

ولابد ثانيا من الاهتداء الى الجمهور الذى يحمل هذا الفهم ويكون مهيئا لاستيعابه والنهضة به . وهذا الجمهور الجديد لا يختلف عن الجمهور الاول الذى تقدم اليه محمد صلى الله عليه وسلم بدعوته ، أى عامة الناس والمستضعفين فى الأرض ، والذين يماثلون بتصنيفات العصر العمال «بما فيهم عمال الزراعة» والنساء والشباب .. فهؤلاء هم الذين تقدم اليهم النبى بدعوته . وعندما اصغى الى احد الكبار .. وتولى عن احد الصغار .. عاتبه الله تعالى وبصَّره بما ينبغي للداعية أن يكون عليه « عبس وتولى ان جاءه الاعمى » وقد صرف الغباء الدعوات الاسلامية المعاصرة ان تتقدم الى العمال والنساء ، وان نجحت فى جذب الشباب دون جهد كبير منها – ولكن هذه الدعوات وان عصمت الشباب عن الانحراف والتحلل الخلقى ، فانها لم تحسن توجيهه ، أو استثمار ايمانه أو توجيهه وجهة خدمة المجتمع ...

عندما يؤمن هذا الجمهور الجديد بالفهم الجديد للاسلام ، فمن الطبيعى انه سيمارس ضغطا على المجتمع يهيىء تحقيق التغيير والقضاء على عوامل الفرقة والقلق . ويمكن لهذا الضغط ان يأخذ الطابع الثورى او التدريجى تبعا للظروف والملابسات المختلفة . ومايمكن قوله هو ان المعالجة الثورية

لايلاذ بها حبا فيها ، أو انسياقا وراء الشعارات المبتذله ، فالذى لاشك فيه ان المعالجة الثورية لها مخاطرها وسوءاتها ولكنها تكون الضرورة التى لامناص عنها لانها – فى كثير من الحالات تصبح الوحيدة التى تحقق (أ) الحسم الذى لابد منه بعد ان وصلت التخبطات الماضية والمتوالية درجة لا يرجى معها الحل ، ولكن البتر (ب) الانطلاق بسرعة وصرامة لا يسمح بها السياق العادى ، فى حين أن هذه السرعة أصبحت ضرورية لعلاج التخلف الشنيع للمجتمع العربى واهداره الوقت الثمين (ح) إذابة الاختلافات .. وصهرها فى بوتقة الايمان والمعالجة الثورية ، دون حيف على حرية الرأى والفكر والصحافة حتى لا تعمى الثورة نفسها أو تحبسها فى إطار تصرفات القائمين عليها .

وسيكون من العوامل المرجحة ، الوقت ، لان الثورة اذا حدثت قبل وقتها تعسفت الوسائل .. واذا حدثت بعده فقدت ضرورتها وطابعها الثورى ...

والثورة الاسلامية تبرأ من اللوثات التى اصطحبت فى الفكر السياسى الغربى وما سمحت به التجارب الثورية فيه بدءا من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) حتى الثورة البلشفية (١٩١٧) ولاترى فيما تضطر اليه من سياسات الا ضرورة سيئة لا يجوز البته (أ) التوسع فيها و (ب) الاساءة فى ممارستها (التعذيب – اساءة استخدام السلطة الخ) و(ح) الابقاء عليها و(د) مدها الى حرية الفكر .

ان الثورية الاسلامية تحكمها من ناحية الممارسة القيم والاخلاقيات الاسلامية ، كما تحكمها من ناحية المدة قاعدة النبى صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة « **أحلت ساعة من نهار** » بعدها لاتكون هناك شرعية ثورية ...

— ثالثا —

السياسة الإقتصادية

ثقافة اقتصادية عامة ، ولكن ضرورية

لابد قبل معالجة السياسة الإقتصادية من وجهة النظر الإسلامية من الإلمام بنشاط وتطور النظام الرأسمالى الذى يحكم العالم اليوم ، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيه . وهذا هو ما سنحاوله بصورة مركزة يمكن بعدها أن ننتقل إلى السياسة الإقتصادية فى الدولة الاسلامية . وبدون هذه الثقافة الأقتصادية يعسّر تفهم الموقف .

إستطاعت الرأسمالية أن تتوصل إلى فهم إقتصادى يبلور نظريتها وفلسفتها ، ويعرض هذا الفهم كما لوأنه الفهم الطبيعى الأصيل ، وبفضل ثلاثة قرون من الإنجازات الرأسمالية الضخمة آمن الناس بالفكرة الرأسمالية للإقتصاد ، وإنها كما قال منظروها الفهم الطبيعى والسليم للإقتصاد .

ومحور هذه النظرية إن الأنسان « مخلوق إقتصادى » أو « رجل إقتصادى «Economic Man » يسيطر عليه حب الذات ، وبالنسبة لعامة الناس ، فإن الثراء هو وسيلة إثبات الذات ، ومن ثم فإنه لا يستهدف من الحياة سوى الكسب والربح والمال ، ولا يتحرك إلا بوازع الربح . واللغة التى يتعامل بها هى الأرقام والحسابات ، وهو يعمل ليل نهار ، بكل ما تثيره ضراوة الربح ، وأنه ما أن يترك حراً ليعمل حتى ينجح ، ولما كان المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد ، فإن نجاح كل فرد ، يعنى فى النهاية نجاح المجتمع ...

عرض آدم سميث مُنَظِّر الرأسمالية هذه الفكرة بوضوح وبساطة .. أما ما قد ينشأ من صراع أو تضارب ما بين مصالح الأفراد بعضهم بعضاً ، فقد قال إن «اليد الخفية» يد الله تعالى ستسويها بمقتضى قوانين المنافسة والعرض والطلب وبقية آليات السوق ، بحيث ينفى المجتمع خبثه ، ويطرد من السوق العجزة والدخلاء .

ورزقت هذه الفكرة عوامل سلبية وإيجابية عززتها وكفلت لها الإنتصار فى النهاية .

فمن العوامل السلبية ان النظام الإقتصادى الذى كان قائماً أيام آدم سميث كان هو «الطوائف» التى كانت قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة لحرص قادة هذه الطوائف على مصالحهم الخاصة ، وإغلاقهم الباب أمام الآخرين ، بحيث عجز النظام عن أن يستوعب المبادءات الخلاقة ، وموجة التوسع فى صناعة الصوف نتيجة للإكتشافات والتحسينات التى بدأت الثورة الصناعية . فكان لابد أن يتحلل نظام الطوائف وأن يظهر آخر يخلو من سوءاته .

ومن العوامل الإيجابية ظهور نظرية « الأنتخاب الطبيعى » أو النشوء والأرتقاء ، التى جلاها داروين وأضفت على فكرة الصراع (وهى فى الرأسمالية المنافسة) تبريراً مشروعاً هو القضاء على الأجناس الضعيفة والإبقاء على الأجناس القوية لمصلحة الكائنات ، سواء كانت حيوانيه أو نباتية أو إنسانية ، فالصراع هو قانون التطور ، والبقاء هو للأصلح .

وأبرز مالتوس الجانب السكانى للفكرة فى فترة ظن المجتمع البريطانى أن زيادة السكان ستفوق زيادة الموارد ورأى بأن الفقير ليس له حق أمام الطبيعة لأنه لم يستأذنها فى وجوده ، وان عليه أن يرضى بقسمة الفقراء ، وان على الفقراء أن يعملوا حتى لا يزدادوا فقراً .

وبُرِزت سوءات النظام بمبررات إجتماعية ، فإنخفاض الأجور هو الذى

يكفل إنتظام العمال فى العمل ، وطول ساعات العمل هو الذى يعوّد الأطفال على تحمل صعوبات الحياة ، والبطالة هى التى تحقق المرونة فى فتح أو غلق المصانع ، بحيث لم يعد الشعار الذى ساد أيام الرأسمالية الفظة – كما أطلق عليها «كل لنفسه ، وليأخذ الشيطان الأخير» عاراً او أنانية .

ونَمَّا مناخ الحرية الطموح والمغامرة ، وتكونت جمعيات «التجار المغامرين» وأنفسح السبيل أمام البورجوازية الصاعدة لتأخذ مكانها فى صدارة المجتمع جنباً إلى جنب أساقفة الكنيسة وكبار الملاك وأوجدت الملكة إليزابيث الاولى رتبة نبالة جديدة هى «بارونت» لتنعم بها على رجال التجارة والصناعة النابهين ، وكل واحد يقوم برحلة من رحلات الإستكشاف ، فاقتحمت السفن عباب المحيطات وغمار الأمواج ، ووصلت إلى أندونيسيا والهند والفلبين وجنوب أفريقيا ، وفتحت الأسواق .

وكان مثل هذا التوسع يحدث فى جبهة جديدة هى «المال» ، إن التوزيع والاستهلاك هما نهاية رحلة التجارة والصناعة ، فإذا لم يكن هناك «أداة» مرنة طيعة يمكن بها شراء السلع والمنتجات ، لأضطرت الصناعة للتوقف والتجارة للكساد . وكان العالم قد خلف وراءه من عهد طويل أسلوب المقايضة ، وطريق العملات السلعية . وأستقر على الأخذ بالذهب عملة فتحول الصاغة إلى مصرفيين ، وخطوا الخطوة الأولى نحو العمل المصرفى عندما بدأوا فى إقراض جزء كبير من الذهب المودع لديهم الذى لا يطلبه أصحابه عادة إلا بعد فترة طويلة ، للمحتاجين بفائدة كبيرة ولمدة قصيرة ، لا تتجاوز المدة التى يحتمل أن يطلب فيها أصحاب الودائع ودائعهم ، وهو أمر توصلو إليه بالممارسة ، ثم تقدموا خطوة أخرى فأصدروا بطاقات عليهم بمبالغ معينة (خمسة جنيهات ، وعشرة جنيهات – الخ) يمكن لأصحاب الودائع تقديمها لهم فيدفعون مقابلها قيمتها ذهباً ، وهى التى تسمى « بانك نوت bank note ومنها توصلوا إلى فكرة الائتمان وفتحوها على مصراعيها – وهى ببساطة «صنع نقود» على أساس «الثقة» فى شكل فتح حسابات جارية

وإعطاء دفاتر شيكات . ولما كانت هذه الثقة «إعتبارية» فإن البنوك إستطاعت أن تغمر الأسواق بالأموال المصرفية . وبعد ان كانت الأزمة هى نقص الأموال عن الوفاء بإحتياجات السوق أصبحت الأموال تزيد عن إحتياجات السوق وبذلك يظهر التضخم أى زيادة عرض الأموال على المنتجات ، ولكن البنوك من ناحية أخرى شجعت أصحاب الأفكار على المبادءات والمغامرات وفى الوقت نفسه ، سيطرت على عالم الإقتصاد ، وخرجت الهيمنة عليه من أيدى « قباطنة الصناعة» أو التجار إلى أيدى المصرفيين الذين يمولون الصناعة والتجارة وتفوق عملاتهم - أى الشيكات - عملات الدولة كأداة وفاء ، حتى على أقل المستويات ، فتُدفع أجور العمال بشيكات ، ويتعامل هؤلاء العمال مع محال البقالة ... الخ - بشيكات .

وهكذا ظهر العالم الرأسمالى الباهر ، الذى فتح الباب على مصراعيه أمام قدرات الإنسان وملكاته لتحقيق أوطار النفوس وأمانيها وشهواتها فى كل مجال ، وبلغت فى هذا مبلغاً لم يكن يتصور . فالسفن تمخر العباب كالأعلام ، أو كأنها قطعة من جبل أوسلسلة متصلة من قصور ، أو قلعة متحركة أو مطار عائم ، والمصانع تعمل كما لو أن الجان والمردة يحركونها ... والفنون والآداب توجد من صور الإستمتاع لأقل الناس مالم يكن يتمتع به أباطرة الرومان أو باشوات آل عثمان ، وأخذت الأرض زخرفها .. وازّينت .. وظن أهلها أنهم قادرون عليها .

قد يقال «حسناً» وما العيب فى هذا .. كله » العيب أن هذا التطور تم بتضحيات فادحة وأدى إلى شرور وموبقات لوثت العالم أجمع ، كما لو أن ميكروباً وبائياً تسلل إلى جوانب الحياة فعاث فيها فساداً .

١ - وقد كان اكبر ضحايا الرأسمالية شعوب أفريقيا وآسيا ودولهم ، فقد نهبت نهباً تاماً ونقلت كل ذخائر وكنوز الملوك والحكام - ثم استعبد شعوبها ، ونقلوا كعبيد طوال قرن إلى أمريكا أو مزارع الهند الغربية

وجاميكا .. وغيرها ، وأخيراً أحتلت بلادها وحيل بينها وبين التقدم ، وبهذا حققت الرأسمالية تراكمها الاول ورأسمالها الملوث بالدماء والعرق .

وعدما تنسمت الدولة المستعْمَرة نسمات الحرية بدفع حربتين عالميين ، وظفرت بإستقلالها ظهرت الشركات المتعددة الجنسية ، عمالقة الرأسمالية وديناصورات العصر الحديث ، فحلت محل الجيوش والاساطيل ، وأصبحت أسماء «كوكا كولا» و«شيراتون» و«بوينج» و«فورد» و«هيلتون» كأسماء الدول والامبراطوريات القديمة وأخذت تقتسم الاسواق وتفرض مستويين من مستويات الإقتصاد على العالم : مستوى متقدم يخص الدول الأوربية والأمريكية ، ويقوم على التكنولوجيا المتقدمة .. ومستوى متدن للدول الأفريقية والآسيوية ، ويقوم على إقتصاد متخلف يعمل لتغذية المستوى المتقدم ، ويكون العماد فيه للموارد الأولية أو العمليات المساعدة كالتجميع أو التخصيص ، فتكون الزراعة فى بلد ما قطناً ، وفى دولة أخرى موزاً .. الخ ، ويربط إقتصاد هذه الدول المتخلفة بالإقتصاديات المتقدمة لهذه الشركات فى أوربا وأمريكا ، وتخضع لضروراتها . فكأنها تحكم عليها بالعيش أبداً فى إسار الذل والتبعية .

٢ – إن جريرة هذا النوع من الإقتصاد لم تقتصر على شعوب أفريقيا وآسيا ، فإنها بدأت بشعوب أوربا بانفسها . وقد ارتكبت فى سنواتها الأولى الجرائم التى وصمت الرأسمالية إلى الأبد بوصمة الإستغلال المقيت ، فشغلت الأطفال الصغار فى مصانع الغزل والنسيج ساعات طويلة وزجت بالنساء داخل مناجم الفحم ، ثم قاومت الحركة النقابية الناشئة لأكثر من مائة عام . ولم ينقذ شعوب أوربا من الإستغلال الرأسمالى إلا الإستعمار الذى جعل قبضته تتراخى شيئاً ما لتعتصر شعوب أفريقيا وآسيا . وطويت صفحة الاستغلال تقريباً مع تقدم المستويات الإجتماعية ، وظهور الدعوات الإنسانية وحرية الصحافة .. الخ ، وتغير أساليب الأداء والصناعة .

ومع هذا كله فلم تستطيع الرأسمالية أن تتحرر من أبرز سوءاتها كالازمات والبطالة وإن كانت لا تصل الأن الى ماوصلت اليه أيام

الأزمة العالمية الكبرى (٢٩ – ٣٣) لأن الرأسمالية تعلمت منها ما تبقى على نفسها ، حتى مع قيام هذه السوءات .

٣ – ان توصل البنوك إلى الإئتمان وقدرتها على «خلق» create النقود وتفننها فى هذا بأساليب كان آخرها « بطاقة الإئتمان » (كريدت كارت) ، أدى إلى التضخم ، بحيث زاد العرض على الطلب ، لأن جزءاًمن رؤوس الأموال المصرفية لايقابله عمل منتج مما يهدد المصانع بالتوقف ، وهو أمر لا يسمح به فى الإقتصاد ، وللحيلولة دون ذلك برزت صناعات السلاح ، وشجع على ذلك الطبيعة العدوانية للحضارة الأوربية . وأصبحت هذه الصناعة هى التى تمسك الإقتصاد الرأسمالى من أن يتهاوى . ومعنى ذلك أن من الضرورى إشعال حروب تستهلك فيها هذه الأسلحة ، فأصبح الإقتصاد الرأسمالى دعوة لشن الحروب ، وإشاعة الموت والخراب .. وهى إحد « متناقضات » الرأسمالية . فلابد لكى تحيا من أن تميت ، ولأن تعيش وتزدهر .. من أن تخرب وتدمر .» .

وفى أخر الحروب الحديثة – حرب التحالف الدولى ضد العراق فى ١٥ يناير سنة ١٩٩١ .

طالب الامريكيون الذين تزعموه – السعودية والكويت والعراق بمبلغ ستين مليار دولار . وكشف بعض الخبراء الالمان ان الامريكيين قد اضافوا اكثر من عشرة مليارات على «الفاتورة» الحقيقية لتكلفة الحرب . واعاد ذلك . الحروب الى عهد المرتزقه القديم ، مع إضافة هى أنها اصبحت استثماراً مجزياً ، يمكن أن يشجع الرأسمالية على اصطناعه كلما تمر اقتصادياتها بأزمه تتطلب اللواذ بهذه العملية القاتلة .

٤ – قد يبدو أن فى هذه القائمة مايكفى ليدين الرأسمالية ، ولكن هناك ما يجاوز ذلك فبعد أن أفسدت الصناعة الرأسمالية الأرض والسماء ، والزراعة . إنتقلت إلى إفساد النفس البشرية ليمكنها تقبل النظرية الرأسمالية

التى جلاها آدم سيمث . فالنجاح المذهل للرأسمالية الذى جعل أقسى نقادها فى أقسى وثيقة اتهام - كارك ماركس - فى « المانفيستو الشيوعى » يعترف بان الراسمالية جاوزت أهرامات مصر وطرق روما ، والذى كان نتيجة إقتران الصناعة بالعلم أنعكس على الحياة اليومية للناس ، إذ بدا أن السماء أخذت تمطر سلعاً من كل نوع ، وأصبح الناس يلهثون وراءها ، ولا يكادون يحصلون عليها حتى يفاجئوا بسيل جديد افضل مما حصلوا عليه ، فإذا سئموا السباق وقنعوا بما لديهم سلطت عليهم الرأسمالية سوط الأعلان ، الذى يضعه خبراء فى علم النفس ، وكيفية التأثير عليها حتى يمكن «تحطيم مقاومة المستهلك» فيجدون أنفسهم منساقين فى حالة ما بين اليقظة والتنويم للشراء ، من جديد ، وتبددت الحياة الإنسانية فى هذا السباق ما بين الإنتاج والإستهلاك .

بإختصار توصلت الرأسمالية إلى قلب الأوضاع . فالإنسان أصبح وسيلة للأستهلاك ، بدلاً من ان يكون الأستهلاك هو الوسيلة ، وأصبح الإنسان فى خدمة المال والإقتصاد بدلا من ان يكون الإقتصاد والمال فى خدمة الإنسان ، وفقد الإنسان إستقلاله وطبيعته الإنسانية . وبعد فلاسفة اليونان وحكماء الشرق ونبوات موسى وعيسى ومحمد .. عاد الإنسان ليعبد العجل الذهبى الذى صنعه السامرى الأوربى من فنون التكنولوجيا الحديثة . وأقامته البنوك الربوية .

* * *

من هذا العرض يتضح أن النقص فى الرأسمالية جاء لخطأ فى التنظير أستتبع خطأ فى التطبيق . وقد جاء الخطأ فى التنظير لأن آدم سميث أراد أن يبلور نفسية الإنسان الأوربى - كما هو ، بالفعل هذا الإنسان الوثنى الذى ظهر فى فجر التاريخ مع الحضارة اليونانية حاملاً شعار «الانسان مقياس الأشياء» ومستهدفاً الإستمتاع والانطلاق ، وجاعلاً بعض الآلهة نوعاً من الإناسى .. وبعض الإناسى آلهة أو أنصاف آلهه ، ثم يتقدم فى التاريخ ليضيف الرومان قيمة جديدة من قيم الحضارة الأوربية وهى «القوة» حتى مشارف

العصر ليستكمل لها قيمتها الثالثة ، إلا وهى «الحرية» ، محافظاً خلال كل هذه المراحل على المحور الأساسى ، وهو الانسان . فالشعار القديم الذى رفعه اليونان «الأنسان مقياس الأشياء» أخذ على يدى شبنهور صيغة «العالم إرادة» وعلى يدىَّ كانط صيغة «الإنسان غاية فى ذاته»وكلها صيغ مختلفة لمضمون واحد .

ولم يكن عبثاً ، إن لم تعرف أوربا الديانات السماوية أو الرسل من أولى العزم ، وعندما أنعم الله عليها بالمسيحية مسختها ، وجعلتها نوعاً من التثليث اليونانى/ السكندرى ، الذى كان قائماً وقت ظهورها ونقله إليها اليونانى/ الرومانى بول ، وأصبح المسيح بمقتضاها نمطاً من الاله اليونانى «برميثوس» الذى سرق سر النار وعرف البشر عليه فعاقبته الآلهه عقاباً مروعاً ، وعمقت تصرفات وسياسات الكنيسة – عزوف الإنسان الأوربى عن الدين وزادته زهداً على زهد فيه ...

فالفكر الأوربى منذ فجر التاريخ يجعل الإنسان هو المحور .. وهو الغاية ، وبالتالى تكون إرادة هذا الانسان من خير وشر .. من هدى أو هوى هى الحاكمة دون أن توجد قوى أعلى منه تكبح جماحه أو تلزمه حداً معيناً ، ولهذا تخلصت من المسيحية عندما أرادت أن تفرض نفسها على السياسة والإقتصاد ، فظهر ميكيافيللى «وحرر» السياسة من توجيه الدين ، وطبق هنرى الثامن ذلك «إعلاء القومية على الكنيسة» ، وعندما ظهر آدم سيمث فإنه كان يطبق على الأقتصاد ما طبق من قبل على السياسة ، ويسير على سنن المفكرين والفلاسفة الأوربيين الذين أستهدفوا جميعاً إعلاء الإنسان على الله ، والحيلوله دون وجود ضوابط تحد من حرية الانسان ، إلا ما يضعه الإنسان على نفسه ، وعندما وجه القرآن الكريم الرسول «فاسجد وأقترب» فانه كان يصور أمتثال الإنسان لالوهية الله . ويحدد موقفه منها ، ولكن الإنسان الأوربى يرفض أن يسجد ، وهو كالجاهلى القديم الذى رفض «أن يعلو إسته رأسه» ولعل أوربا تفضل أن

تغرق ورأسها مرفوعة ، ويكاد يكون محور الميثلوجيا اليونانية هو صراع الإنسان مع القدر .

ولكن «مأساة» المأساة اليونانية ، وبالتالى التصور الأوربى لموقف الانسان فى الوجود أنها لم تختم الختام البطولى الذى صورته مأساه أوديب التى كانت موضوعاً للفكر الأوربى من اليونان حتى العصر الحديث[1] . مما لايخلو بالطبع من مغزى ، إذ تحول أوديب البطل إلى فاوست الذى يشترى الحياة من الشيطان أو إلى نخاس خسيس الأيام الأولى للإستعمار ، أو إلى مستهلك مستخذى فى الفترة المعاصرة أمام الصناعة الحديثة التى تقع هى نفسها فى قبضة المصرفين الذين يمكن أن نسميهم بحق «المرابين الدوليين الكبار» .

إن النقص فى هذا كله هو أن الانسان الأوربى الذى تصدى لمقاومة القدر ومصارعة الطبيعة كان قد أستسلم أولاً لإرادته الخاصة وما فيها من خير أو شر وجعل «الهه هواه» فموقعه المتمرد ليس إلا الوجه الآخر لاستسلامه لنوازع الذات وعجزه عن وضع أو تقبل – ضوابط موضوعية . وقد أوضحت التجارب المتكررة للإنسانية أن الإنسان ما ان يستسلم لإرادته حتى يكون الإستحواز على الأشياء والإستمتاع بكل لذة هو السلوك النمطى له ، حتى وان شذ المفكرون ، وإذا كان حقاً ان الإنسان مخلوق إقتصادى – فمن الطبيعى أن ينتهى إلى عبادة العجل الذهبى ، والنتيجة المؤكدة أن السعى لأمتلاك الأشياء ينتهى بان تمتلك الأشياء الانسان ، وبدلاً من أن تكون تابعة له ، وفى خدمته ، يصبح هو – بطريقة ما ، تابعاً لها وفى خدمتها . وهذا هو إنتصار الرأسمالية وعارها فى نفس الوقت . فقد ملأت المجتمع بالسلع ، والخدمات والأشياء التى وضعت كلها تحت تصرف الإنسان .. ولكن

---

(١) وردت الإشارة إلى أوديب فى «الاوديسا» فى نشيدها الحادى عشر ، ثم تناولها روائيو اليونان اسكولدي وأوربيدس ، وبوجه خاص سوفوكل (اوديب ملكاً – اوديب فى كولونا) وتناولها فى العهد الرومانى سينيكا . وبالنسبة لأوربا تناولها الشاعر الانجليزى دريدن ، والشاعر الايطالى الفيرى والفرنسى كورنى ، وفوليتر ، ودى سيس ، وم . ر . شينيه ، واندريه جيد ، وجون كوكتو .

الانسان أصبح «تحت تصرفها» ، فقد تلفت عليه أفعى الرأسمالية ، وأصبح لايمكن التحرر منها إلا بوسائل «افعوانيه» فإنقاذ البيئة من تلوث الصناعة يصبح هو نفسه صناعة ، ووسائل الإبتعاد عن السياق الحثيث للعصر بالأجازات والرحلات تدخل ما يثير السياق من شراب قوى أو موسيقى صاخبة أو سباقات رياضية ، فضلاً عن ان الراديو والتليفزيون والصحف أصبح مما لايمكن الإستغناء عنه فى أى مكان ، وفى أى وقت ، وهو يربط الإنسان بالمجتمع الذى أراد الفرار منه ، وفى ضوء هذه الملابسات يُفْهَم ظهور حركات «الهيبز» الذين رأوا أن لاخلاص من المجتمع الصناعى وهيمنة الأشياء وعُرف البورجوازية ، إلا التسول والقذارة ، والمبيت على الأرصفة ، وإطلاق اللحى . أما الذين لا يجرؤن على هذه الصور من الإحتجاج أو الخلاص فإنهم بين الفينة والفينة يصابون بالإكتئاب والإغتراب ، أو يلجأون إلى المخدرات أو المزيد من الشراب .

أما الحل الوحيد الذى يحقق السلام النفسى ويخلص المجتمع الأوربى من مشكلته المستعصية ، وهو الإيمان بالله ، فهذا ماترفضه أوربا فى قرارة نفسها حتى الآن .

* * *

وأستتبع هذا الخطأ فى التنظير خطأ فى التطبيق جعل الكفة الاقتصادية تهيمن على الحياة . وجعل الحرية فى الإقتصاد هى الاسلوب المقرر فى عالم الإقتصاد ، كما هى فى عالم السياسة والإجتماع ، وعندما ظهرت الإشتراكية ، فإنها كانت «رد فعل» ولما أرادت أن تكون «فعلاً» وان توجد مجتمعاً يؤمن بقوى أعظم من الارادة الإنسانية الطليقة ، ويخضع لها سلوك الإنسان ، رفضته أوربا ، فسواء كانت القوة هى قوانين «المادية الجدلية» أو «الإرادة الإلهية» ، أو حتى «ضوابط التخطيط المركزى» فإن أوربا ترفضها لأن الحرية قيمة من القيم الجذرية للحضارة الأوربية ، ولهذا فشل الاتحاد السوفيتى فى النهاية رغم ما حاط تجربته من بطولات وعرق ودماء وآمال . لأن أوربا تفضل

«فوضى الرأسمالية» على ضبط قيم أعلى من الإرادة الإنسانية .. وترى أن ثمن الحرية رغم فداحته أفضل من الإستسلام لضوابط التنظيم . وهكذا مضى الإنتاج الرأسمالى بعجره وبجره ، خيره وشره ...

النظـرية الإسلاميـة للإقتصـاد

تبدأ النظرية الإسلامية للإقتصاد من نقطة معينة هى الإلتزام بالأساس الإيمانى ، وما يمليه من قيم توجه النفس الأنسانية طبقاً لها وقد ذهبت الرأسمالية إلى أن الإقتصاد لا يمكن أن ينجح إلا إذا أطلق العنان لوازع الربح وحرية العمل وميكاينزم السوق .. الخ . ولكن هذا الإدعاء ، وان لم يخل من وجاهة ، فإنه لا يمثل المسلك الأمثل الذى يمكن الوصول إليه . وقد عجزت الرأسمالية عن تصور ماهو أفضل منها لرفضها قبول الدين كقوة مؤثرة فى المجتمع ، فى حين أن تاريخ البشرية يوضح أن الجماهير أستجابت للأديان ، ولما فرضته الأديان من ضوابط ، حتى فى أوربا طوال القرون الوسطى عندما سيطرت المسيحية على الإقتصاد . فالقضية ليست قضية «الطبيعة البشرية» مطلقاً ، ولكنها قضية مجتمع تمرد على هداية الدين ، فلم يعد أمامه خيار .

ويؤمن الإقتصاد الإسلامى ان الرأسمالية شوهت وأفسدت الطبيعة البشرية عندما ركزت كل ثقلها على الجانب المادى ، الفردى منها ، وبالتالى النظر إلى الإقتصاد كنشاط يدور حول الفرد ويستهدف الربح . ذلك أن الطبيعة البشرية تتضمن جانباً خيِّراً يمكن أن يستجيب لمعانى الإيثار والقيم والإعتبارات الإجتماعية . ويمكن عندما يُعنى به أن يؤثر على الجانب الفردى ، المادى ، بحيث يكبح جماحه ، ويلزمه قدراً من الإعتدال ، وقد أستخدمت الرأسمالية الفائدة والاعلان ، ووسائل أخرى لإغواء الفرد وإضرام ضراوة الربح ، كما يستخدم الكبارية الخمر والعرى والرقص لإستثارة شهوات عملائه ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تتحدث عن الطبيعة

البشرية ، فالطبيعة البشرية مزدوجة تتقبل الخير ، كما تستسلم للشر ، وقد كان يمكن أن تظهر «الثورة التجارية» فى العصر العباسى فى بغداد لو سلك تجارها مسلك زملائهم فى أوربا وأستسلموا لإغراء « الفائدة » ولكن تحريم الإسلام لها حال دون ذلك . وحال دون ظهور سوءات الرأسمالية . وقد أغفلت الراسمالية الجانب الطيب فى الطبيعة البشرية فى حين أن إستثمار هذا الجانب يمكن ان يغير صورة السلوك الإقتصادى للفرد وصورة الإقتصاد ككل ، بقدر ماأستثارت الجانب السيء وحولت الإقتصاد من أساسه السوى ، وهو العمل والإنتاج إلى البنوك والبورصات والمتاجرة فى المال . وأصبح من البدائه القول ان «العملة» سلعة تخضع للعرض والطلب وتباع وتشترى كأى سلعة أخرى . وهذا تدمير للإقتصاد يجعل «قباطنة الصناعة» فى قبضة المرابين (أى المصرفيين) ويخضع مصائر البشرية للرأسمالية .

ولهذا يرفض الإقتصاد الإسلامى دعوى الرأسمالية عن أنها هى التى تمثل الطبيعة البشرية ، ويؤمن أن الطبيعة البشرية يمكن أن تتجاوب مع توجيهات الدين ، مثلما تتجاوب مع دعوى الربح والنوازع الفردية ، فقد آمنت الرأسمالية بمبدأ «كل لنفسه وليأخذ الشيطان الأخير» فأوجدت شرعة الأثرة ، بينما يوجب الاسلام على المؤمن «ان لايبتاع على بيع أخيه» فأوجد شرعة الايثار . وقد استجابت الطبيعة البشرية للمبدأ الأول . ويمكن ان تتجاوب مع المبدأ الثانى . لانها تتقبل الخطأ والصواب ، الغوايه والهداية وربما كان تقبلها لشرعة الأنانية اسهل واسرع . ولكنه لاينفى تجاوبها مع شرعة الايثار ببذل بعض الجهد — والصفقة بعد ، تستحق هذا .

وقد عالج الإسلام القضية الإقتصادية بطريقة يمتزج فيها فهم النوازع الفردية بالتوجيه للقيم الإجتماعية . وهذه المعالجة الحكيمة التى سنشير إلى مفرداتها فيما سيلى ، بالإضافة إلى الأساس الإيمانى الذى يفترض ان يستوعبه ويعيه الإقتصادى الإسلامى ، يجعل قيام إقتصاد إسلامى يختلف عن الأقتصاد الرأسمالى أمراً ممكناً ، ويوفر له ما لم يتوفر فى الإقتصاد

الرأسمالى ، بحيث يمكن أن يمضى قدماً ويظفر بتجاوب بقية أفراد المجتمع الذين يؤمنون بالقيم الإسلامية نفسها على إختلاف أوضاعهم - كعمال ، أو مستهلكين ، أو مواطنين ، بحيث تكتسب الضوابط طابعاً إيمانياً ينبع من نفس الفرد ، ويبعد كل البعد عن الطابع البيروقراطى الرسمى الذى تتسم به ضوابط الدولة ويجعله لا يظفر بالتجاوب . ومن هنا فان من الخطأ قياس الضوابط الإسلامية على الضوابط التى تصدرها الحكومات والمؤسسات فى المجتمعات الرأسمالية التى لا تظفر بالتجاوب من الناس . واذا كنا نستبعد امكانية حدوث هذا فذلك لاننا نعيش فى النظام الرأسمالى الذى استغرقنا بحيث لم نعد نتصور نظاماً غيره - ومثلنا كمثل رجل مفتون بغانية جميلة يمنحها بصره كله بحيث لايرى زوجته ، التى قد تكون أقل جمالاً له ولكنها اكثر اخلاصاً . ولايمكن فى هذه الحالة التعلل بأى موضوعية للحكم على صلاحية النظام الاسلامى .

ومن أهم المبادىء والأصول الإسلامية فى الإقتصاد :

أولاً : إن القيمة الإسلامية العظمى فى مجال الإقتصاد هى «العدل» ورجل الإقتصاد الإسلامى لابد وأن يؤمن ايماناً عميقاً بالعدل الى الدرجة التى تجعله يخضع تصرفاته له ويتقى أى شائبة من شوائب الظلم الذى جعله القرآن قريناً للشرك ، وأى إقتصادى لايستشعر هذه الحاسة ايجاباً وسلباً ، وبعمق يحكم تصرفاته ، لايعد أسلامياً . لأن مناط الإسلامية فى الإقتصاد ليس هو الصلاة والصيام ، ولكن العدل . وإذا كان الإقتصادى الإسلامى يصلى ويصوم ، ولكنه لا يطبق مقتضيات العدالة أو يأخذ نفسه بها ، فإنه يخالف أولى المبادىء الإسلامية ، ولاقيمة - فى المجال الإقتصادى - لصلاته وصيامه .

وهذا الإحساس بالعدل يجعل التاجر المسلم لايشتط فى طلب الربح ، أو يستغل المؤمن . وإنه لمن الخطأ الفاحش الظن أنه ليس هناك غبار أو ملام على تاجر يضاعف أرباحه أضعافاً مضاعفة مادام يؤدى زكاة ذلك بدعوى ان الربح من التجارة حلال دون قيد أو شرط . لأن المنبع الذى

جاءت منه الزكاة ملوث أو حافل بالشبهات ، فالأرباح المضاعفة لا تأتى إلا بإستغلال غفلة ، أو بإنتهاز حاجة أو بحكم إحتكار .. الخ . وكلها صور من السلوك الإقتصادى فى المجتمع محرمه وكريهه من وجهه نظر الاسلام .

ثانيا : يقرر الإسلام حق الملكية الفردية ، ويقر حرية العمل ، ولكنه يرى إن الأصل فى الملكية تعود إلى الله تعالى الذى أوجد الكون بأسره ، بما فيه الإنسان ، ومن هنا فإن الملكية هى ملكية إستخلاف توجه لهدف الإستخلاف وتمارس ممارسة سليمة . فالسفيه مثلاً يمكن أن يحرم من حرية التصرف فى ماله .

وعندما يتعمق معنى الإستخلاف ، فإن الأمر يجاوز إطار المشروعية ، وغير المشروعية . الذى هو الحد الأدنى إلى مستوى إعمار المجتمع وإثراء الحياة وإشباع الإحتياجات وتفريج الكربات . فإذا خُيِّر بنك إسلامى مثلاً بين بناء شقق للأثرياء تحقق عائداً كبيراً ، وشقق للفقراء تحقق عائداً أقل فلا يكون هناك أقل تردد لأن تيسير الشقق للفقراء هو من باب تفريج الكربات وأولوية الإحتياجات . وإذا لم يفعل البنك الإسلامى هذا فإنه لا يكون إسلامياً ، ولكن رأسمالياً يجرى وراء العائد الأعظم .

ولا جدال أن المليونير المسلم حقاً يسعد أعظم السعادة عندما يجعل ملايينه فى خدمة الناس وتفريج كربلتهم ، وتحقيق إحتياجاتهم .. بل إنه إذا لم يفعل هذا فستنطبق عليه كل القوارع التى تضمنتها آيات القرآن للذين يكنزون الذهب والفضة ، أو يبذرونها على السفه والترف .

ثالثا – يعترف الإسلام بالربح الحلال والأجر العادل مقابلاً للعمل – الذى هو الأصل فى القيمة ، وهذا الإعتراف لا يحول دون خضوعه لقاعدة العدل ولأدبيات الممارسة الإقتصادية الإسلامية . وأى بخس أو شطط يجب أن يُقوم ، ويمكن لكل واحد محاولة ذلك حسبة ...

رابعاً : يستبعد الإسلام فكرة ممارسة الدولة للنشاط الإقتصادى أو لجوئها

إلى التأميم ، فلم تظهر هذه الدعوى فى أى عهد من العهود الإسلامية وهذا لأن نظرية الحكم فى الإسلام هى كما ذكرنا فى حينه «الحكم بين الناس» وليس حكم الناس . لأن الأسلام – وهو المُنَزَّل من الله تعالى – فطن إلى مخاطر وانعكاسات قيام الدولة بالنشاط الإقتصادى . فالقصور يؤدى إلى الفشل ، والنجاح يؤدى إلى خطر سيطرة الدولة على حياة المواطنين ومصادر رزقهم بحيث تصبح الدولة نوعاً من «الرزاق» فإذا غضبت على معارض فلا يجد عملاً ، ولا سكناً ، ويموت جوعاً .

ولكن هذا لا يمنع – بل هو يوجب – ان تتابع الدولة **مُضّى وسير الإقتصاد وأن تتدخل لتطمئن إلى سيره فى المسار السليم ، ويمكن فى هذا الصدد أن تشجع وتثبط أو تدخل شريكة ، أو حتى تتبنى مشروعات لا تحقق عائداً على الإطلاق ، لأنها أقرب إلى الخدمات العامة .**

خامساً : **هناك قطاع معين من النشاط الإقتصادى يتطلب تدخل الدولة ، هو قطاع المال والبنوك** ، فالبنوك فى المجتمع الرأسمالى تخلق نقوداً وتصدر عملات أقوى وأكثر من العملات التى تصدرها الدولة ، وهى تمارس هذا الحق دون أى رقابة ، ويمكن بفضل سياساتها أن يؤخذ من الفقراء ليعطى الأغنياء . دع عنك أن الفائدة هى شريان حياتها . ولهذا يجب تحريم أخذ فوائد على القروض التى تقدمها البنوك . وتحريم «الإئتمان» أو تقييده بصورة حاسمة . كما يمكن للدولة أن تضع بعض الضوابط على سياسة التجارة الخارجية والتصدير والإستيراد تحقيقاً للمصلحة القومية للبلاد .

سادساً : يعد التكافل الإقتصادى أحد الأصول التى تقوم عليها السياسة الإقتصادية فى الإسلام . وطبقاً لها ، فإن الدولة مسئوولة عن رعاية كل مواطن . وهى مسئولة عن تيسير كافة الخدمات الحيوية – كالتعليم والعلاج والإسكان لأفراد الشعب جميعاً . كما أنها مسئولة عن تشغيل كل من لا يجد عملاً . ان النظام الإقتصادى الإسلامى لا يرى فى البطالة إلا إحدى ظواهر الإقتصاد الرأسمالى . وهو لا يسيغها أو يقبلها . وكيف يمكن أن يتعطل

إنسان ، والإنسان كما يقولون «أثمن رأسمال» بل انه الوحيد الذى يضم العمل ورأس المال معاً . فالبطالة هى إحدى ظواهر الإهدار والفوضى . والدولة الإسلامية مسئولة عن تيسير العمل لكل من يطلبه عن طريق معاهد التدريب واعادة التدريب التى تؤهل الأفراد للمهن والوظائف المطلوبة . ومادام أجر هذه المهن أو الوظائف مجزياً ، فليس لأحد أن يرفضها ، وهناك دائماً عمل لكل عامل . والقول بغير هذا إنما هو دليل على ضعف العزيمة ، أو التخلص من المسئولية .

سابعا : بقدر مايتشرب أصحاب الأعمال والعمال «الأساس الإيمانى» ومبادىء السياسة الإقتصادية فى الإسلام بقدر ماتصبح حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمال ... وحقوق أصحاب الأعمال واجبات العمال ، وينتفى الصراع الطبقى ويسود السلام وينطلق الجميع بروح الأخوة الإسلامية ومجتمع العدول الذى يسعى بذمتهم أدناهم . من منطلقات واحدة [على إختلاف المواقع] لتحقيق أهداف واحدة . ويحدد العدل الإسلامى حقوق العمال . وهى أساساً الأجر الذى يكفل العيشة الكريمة لعامل نمطى (فرد وزوجة وثلاثة أبناء مثلاً) . وهذا هو الحد الأساسى للأجر ، ويمكن أن يضاف عليه محفزات تتعلق بالإنتاج أو مساعدات عمل إضافية .. الخ . كما يمكن أيضا ان يمنح أصحاب الأعباء علاوات من صندوق الزكاة أو الرعاية الإجتماعية . ويفترض بالطبع أن تكون ساعات العمل معقولة (ثمان ساعات عادة) وإن تتوفر كل شروط الأمن الصناعى والصحة المهنية .. الخ .

وفى الإقتصاد الإسلامى الأمثل ، توضع الميزانيات على أساس الأجور الواجبة ، لا أن تُحدد الأجور طبقاً للميزانيات . ويُشغِّل العمل رأس المال .. لا أن يشغِّل رأس المال .. العمل ...

ثامنا : فى المجتمع الإسلامى الذى يتخذ من الشورى أسلوباً حياتيا . يكون لنقابات العاملين دور رئيسى فى ممارسة هذا الأسلوب مع الإدارة التى

يفترض أن ترحب بهذا ، ولا ترى فيه إفتياتا عليها ، لأن هذا الإحساس إنما ينبع من صميم الإدارة الرأسمالية التى تقوم على الفرد ، والإستئثار .. الخ . أما المجتمع الإسلامى فكل دوائر العمل والحياة بدءاً من الأسرة حتى الدولة تقوم على الشورى ، وعلى تبادل الأفكار . والنقابة تسهم فى هذا بما تعجز عنه الإدارة لأنها تعرف «العنبر» الذى تجهله الإدارة فى مكاتبها ، ويمكن أن تعبر عنه بما يحقق مصلحة الإنتاج ، ولاينفى هذا قيامها بدور فى الدفاع عن حقوق العمال عندما يحدث إنتهاك لها وهو أمر لا ترفضه الإدارة الرشيدة ، لأنه فى النهاية يصب فى مصلحة العمل والإنتاج ، فلا يجُود العامل عمله إذا شعر أنه مقهور أو مظلوم أو منتهك الحقوق . فالعامل المكَّرم .. هو العامل المجوِّد .

تاسعاً : فى معظم الدول الإسلامية التى تكاد تدخل كلها فى إطار الدول المتخلفة ، تمثل «التنمية» وسيلة إستدراك التخلف ومحاولة اللحاق بالدول «المتقدمة» ، ومع أن فهم الدولة الإسلامية للحياة يختلف عن فهم الدول المتقدمة بالنسبة للتركيز على كثرة الإستهلاك ، فيظل التحدى قائماً ، وتظل التنمية أبرز وسائله . **والتنمية فى حقيقتها عملية حضارية وشعبية واذا قامت بها أجهزة الدولة ، أو وضع خططها الإقتصاديون وحدهم فسيكون مصيرها الفشل دون أى ريب . ولن تنجح التنمية إلا بأعتبارها عملية حضارية – أى إسلامية – تقوم على إستنفار الأمة رجالاً ونساءاً ، صغاراً وكباراً للتنمية بإعتبارها صورة من صور الجهاد الإسلامى ، وتحقيق «العزة للمؤمنين» ، ومجابهة القوى التى تريد أن تفرض الذلة والتبعية على الأمة الإسلامية .**

ويجب دفع كل المنظمات الشعبية إلى الإشتراك فى التنمية ، وذلك بتشجيع النقابات والتعاونيات والصحف وجمعيات حماية المستهلكين وفئات العمال المبدعين .. الخ . ودراسة إقتراحاتهم وملاحظتهم .

عاشراً : لم تستطع معظم المعالجات الإقتصادية أن تفيد من النظم

التعاونية فى الإنتاج أو الإستهلاك أو تجربة ادارة العاملين لبعض المنشآت لغلبة الروح الفردية ومنافسة المؤسسات الرأسمالية ، وهى عوامل يفترض أن لاتكون مؤثرة فى المجتمع الإسلامى والإقتصادى الإسلامى ، ومن الخير إستكشاف هذه المجالات واحتمالات نجاحها ، لأن نجاحها لن يكون إقتصاديا فحسب ، ولكنه سيعمل على توهين قوة الأثرة والأنانية والفردية الشائعة فى المجتمع الإسلامى للاسف .

رابعاً : قضايا المجتمع

أ - الصحافة

١ - الصحافة على أعظم جانب من الأهمية والخطورة لأنها :

(أ) رئة يتنفس الشعب عبرها ومنبر للتعبير عن إرادته ، ووجهات نظره ونقده وكشفه للإخطاء وتقديمه إضافته البناءة . ووسيلة ثمينة للمساهمة الشعبية فى القضايا العامة والحكم الشعبى .

(ب) وسيلة من وسائل التثقيف الشعبى العام .

(جـ) وسيلة من وسائل الإعلام والأنباء والتعرف على المتغيرات والتطورات فى العالم .

وإسلامياً فإن هذه المهام تدخل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإشاعة العلم وعدم كتمانه ، والتكافل الإسلامى والتعاون على البر والتقوى . فهى فى صميم الواجبات الإسلامية .

وهذه المهام تجعل الصحافة حيوية للشعب ، وقد تكون أشد أهمية ولزوماً من البرلمان ومجلس الرقابة والتشريع لأنها وسيلة حرة ومباشرة للنصح وكشف الأخطاء والتعلم .

٢ - لهذه الأسباب يجب أن تكون الصحافة حرة حرة حرة .. بمعنى أن يكون من حق أى مواطن أن يصدر صحيفة أو مجلة مادام هناك من يتحمل مسئولية ماينشر فيها دون حاجة إلى ترخيص . وأن لا تكون هناك رقابة من أى نوع ، إكتفاءاً بالقانون العادى الذى يحمى الأعراض والسلامة

الوطنية ، ويعاقب على الأفك ، ويعطى لكل من نشر عنه أو ضده خبراً مكذوباًحقاً فى التعويض ، ويعاقب على المساس بالحياة الخاصة أو مجاوزة الآداب العامة .

إن الإدعاء بأن الصحافة يجب أن تكون مؤممة هو إدعاء أثيم ووصمة عار لكل من يدعيه لأنه ليس إلا تعله لرغبة الحكومة فى التحكم والسيطرة والمضى فى تصرفاتها – حسنة أو سيئة – بعيداً عن مراقبة الشعب ومتابعته وكشفه لأخطائها وتجاوزاتها .

والذين يقولون إن هذا التأميم المزعوم – أو التكميم يحول دون سيطرة الرأسمالية على الصحافة كالذين يهربون من الرمضاء إلى النار ، أو الذين يعمونها بدعوى تكحيلها ، لأن الرأسمالية مهما كان جبروتها فليس لديها سجون أو إعتقالات ولا تستطيع أن تنصب المشانق أو تفرض حكم الإرهاب ، وهى لا تستطيع أن تحول دون ظهور صحافة الرأى .. وصحافة الأحزاب العمالية والشيوعية والهيئات الدينية والنقابات ، فى حين أن الدولة الشمولية تكتم الأنفاس ، ولا تسمح بنفس واحد يتردد ، إلا إذا كان نفاقاً ومديحاً للحاكم وإشادة « بالإنجازات » كما يقولون . وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى دفاع ، ولا يحاج فيه إلا المرضى بجزام الشموليه من شيوعيه أو فاشيه ، ولاعلاج له ولاشفاء منه .

٤ – لا يجوز كذلك بدعوى النقابة فرض قيود على إصدار وتحرير الصحف كأشتراط أن يكون رئيس التحرير والمحررون أعضاء فى النقابة . إن الإعتبارات المهنية لا يجوز لها أبداً أن تمس الحقوق الأساسية للأنسان ، التى منها حرية الرأى ، أو تحجر عليها بأى طريقة ، ان الصحافة إذا كانت مهنة «وأكل عيش» فإنها قبل ذلك – وأهم من ذلك – وسيلة رأى وفكر ومبدأ – ولا يجوز لها كصناعة ، أن تفتات على نفسها كرسالة .

٥ – من واجب السلطة التنفيذية متابعة كل ماينشر فى الصحافة عن

طريق «إدارة» أو «وزارة لشئون الصحافة» تتولى الإتصال بالهيئات والوزرات التى تنشر الصحف عنها أنباء أو تكشف عندها أخطاء وتجاوزات ، فإذا كان النبأ كاذباً ، فعليها أن تثبت ذلك بمنطق الوقائع ، ويمكنها أن ترفع دعوى قضائية ، وإذا كان هناك لبس فتقوم بتوضيحه ، وإذا كان صحيحاً فعليها أن تعترف به وتشكر الصحيفة ، فالرجوع للحق فضيلة ، ويمكن للصحف أن تطالب الحكومة بالرد ، وتتحداها كما يفترض أن تنشر الصحيفة رد الحكومة .

٦ – لايعاب النقد على الصحافة ، لانه جانب من جوانب حرية الرأى ، وليس من حق الحكومة أن تطالبها بعرض الحلول لأنها قد لا تستطيع ذلك ، فليست هى فى السلطة ، ولا تعلم التفاصيل . ونحن لا نطالب الناقد بأن يكون منشئاً . وإنما ننظر إليه كناقد . ودعوى النقد البنَّاء ، والنقد الهدام مسألة إعتبارية ، فمنذا يحكم بأن هذا بنَّاء .. وهذا هدام ، وما يمكن قوله حقاً أن النقد إذا لم يكن موضوعياً ، أو لجأ إلى التجنى والظلم فسيعرف عنه هذا ، وسيقضى على نفسه بنفسه ، لأن الناس سيسقطونه من تقديرهم ، كما يمكن إيقافه بمحاكمة كاتبه .

ولا ينكر أحد أن اعظم مهمة للصحافة هى النقد ، وكشف الأخطاء ، وسجل الصحافة فى هذا سواء كان فى مصر ، أو العالم العربى الإسلامى ، أو العالم بأسره حافل بالقضايا التى أثارتها ، والأخطاء الجسيمة التى كشفتها .. ومن الخير للحكومة والسلطات أن تلتزم بالقوانين والأوضاع السليمة ، فلا تدع للصحافة قولاً . ولا يجوز أن يقال للناقد لم تنقد قبل أن يقال للمخطىء لم أخطأت ، ولماذا نلوم صحيفة تتغذى على الأخطاء ، ولا نلوم الذين يرتكبون هذه الأخطاء ...؟ .

وحتى الصحف الشيوعية التى تحترف التزييف ، ولا تعترف بأى موضوعية وتعض اليد التى تحسن إليها . فإن صدورها مطلوب لما أشرنا

اليه فى الفقرة السابقة ، ولأنه من ناحية اخرى يكشفها ويعرفها ، ويبدد حسن الظن بها .

لا ينفى هذا ان الصحافة يمكن عن طريق محرريها أن تقدم إقتراحات وإضافات ومشروعات وتقارير كلها تمثل إضافة منشئة وتسهم فى البناء . وقد يأتى أعظم إسهامهاً فى هذا ، عندما تتسع صفحاتها (بحكم كثرة العدد وحرية الرأى) للمواطنين ، إذ سيمكن للأفراد والهيئات التى لاتجد النوافذ والمنافذ أن تقدم إضافتها بصورة يتحطم معها إحتكار السلطة وإصدار القرار ، وليس شرطاً أن يأتى هذا عن طريق مقالات مطولة ، إذ يمكن أن يأتى عن طريق المواطنين فيما يكتبونه إلى الصحف لفتاً للإنتباه إلى القصور والثغرات وتقديم الإقتراحات البناءة فى سطور معدودة .

قد يذكر أن الصحافة لها سخافاتها وفضولها ، وسعيها نحو الإثارة (أى إثارة) وجعلها من الحبة قبة وتلصصها على الحياة الخاصة وحرصها على « السبق الصحفى » ولو بالباطل ، وأنها تكون فى بعض الحالات « كلب الصيد » الذى يسلط على الأبرياء ، وجرائم الصحافة فى تملق الحكام وإفسادهم هى إحدى الوصمات فى وجه بعض الصحف ، وأنها تعنى بأخبار راقصة أكثر مما تعنى بأخبار شيخ الأسلام ، وإنها تضخم فى تصوير الجرائم وتضم المتهمين بالجريمة ولا زالوا أبرياء .

وقد تلجأ إلى وسائل سلبية وإيجابية للإبتزاز .

كل هذا صحيح ولكن ثلاثة أو أربعة ضوابط تكفى إلى حد كبير للنزول بهذه السوءات إلى أقلها كالنص فى القانون على عدم نشر أسماء خاصة إلا بإذن صاحبها والنص على عدم نشر أسماء أو صور المتهمين قبل أن يصدر الحكم النهائى بإدانتهم والنص على المحاكمة على كل صور الإبتزاز ... الخ .

ب — السياسة التعليمية

ليس من المبالغة القول ان السياسة التعليمية فى معظم الدول العربية

والإسلامية – إنما هى جريمة منهجية ومستمرة ترتكب عاماً بعد عام فى حق هذه البلاد وتعود بأسوأ آلاثار . وان من الضرورى التخلص منها كلية ، لأن أى محاولة للإصلاح الجزئى أو الترقيع لاقيمة لها على الإطلاق .

ذلك لأن السياسة التعليمية المثلى يجب أن تحتفظ للتعليم بعنصرين :

الأول : قيم ومعنوية وأدبيات تكون من المادة العلمية بمثابة الروح من الجسد . والقوة المحركة من الآلة ، وتضفى عليها الطبيعة الرسالية وتحول دون أن تكون مجرد جثة هامدة أو مادة خام يسهل العبث بها أو أستغلالها ، ويصبح التعليم بأسره وبالنسبة للأستاذ والتلميذ عملية روتينية فى الأداء وإنتهازية فى الهدف .

ومهما بحث الباحثون فلن يجدوا أرسخ ولا آصل ، ولا أكمل من الإسلام – دين الأمة وضميرها – ليكون جذراً للقيم لأنه يصل بها إلى الله تعالى .

الثانى : ان تخطط السياسة التعليمية وتوضع المناهج والبرامج ليكون الدارس صالحاً كمواطن ومنتجاً كعامل . بأن تعمق فى نفسه الإحساس بالولاء لوطنه الخاص ولوطنه العام «دار الإسلام» وان تربطه – ثقافياً – به وأن تجعله يسد حاجة حقيقية من حاجات المجتمع فى الإنتاج ، والمهن أو الخدمات أو غيرها ، وان يكون المتخرجون بالعدد والمستوى الذى تتطلبه البلاد وخطة التنمية ، وبهذا يحدث التطابق ما بين العلم .. والعمل . وتكون ثمرة توفر عنصرى الولاء والتطابق مع الإحتياجات أن يصبح الدارسون فى خدمة المجتمع وإشباع إحتياجاته ، وليس العكس – أى ان يكون المجتمع فى خدمتهم وإشباع حاجاتهم .

وعند مقارنة هذه بالسياسة التعليمية المطبقة بالفعل ، يتضح أنها :

(أ) لم تعن بناحية القيم العناية الواجبة ، أو حتى بعضها ، وهى

لا تدرس الإسلام تبعاً للقيم ، وإذا درسته فبصورة سقيمة مجردة من الروح .

ونتيجة لذلك أصبح التعليم بدون قيم ، وغلبت الإنتهازية على التلميذ والمدرس معاً فأصبح هم الأول النجاح بأى ثمن ، وأصبح هم الثانى إستغلال صفته لزيادة دخله الضئيل والذى لا يمكن أن يفى ببعض متطلبات الحياة ، و لم تقف هذه الإنتهازية بعد التخرج ، وعند ممارسة العمل ، فقد أصبح يؤدى هذا العمل بلا ضمير ولا إتقان ، وأصبح التسويف وإساءة المعاملة وعشوائية الأداء والتسيب والتخلص من المسئولية سمات بارزة فى المجتمع العربى والاسلامى .

ولايقال ولماذا لا توجد هذه الصفات لدى العاملين فى أوربا والاتحاد السوفيتى وهم لا يدرسون الأديان ؟ ذلك لأن لكل مجتمع ضوابطه وجذوره الخلقية ومناخه العام الذى ينعكس على السلوك . وبالنسبة للعالم الاسلامى فقد أرتبط الضمير بالدين بحيث أصبح لا أمانة لمن لا إيمان له . ولانستطيع أن ننقل ضوابط وجذور ومناخ المجتمع الأوربى أو السوفيتى ، وعلى كل مجتمع أن يعيش فى إطاره الحضارى الخاص .

(ب) ان البرامج توضع بطريقة تنزع الدارس من بيئته (خاصة فى القرى) لتبدأ عملية تغريبه وإبعاده عن مجتمعه وإجتثاث الوشائج والجذور التى تربطه به . وتبدو البرامج وكأن واضعها هو الإستعمار نفسه ، فالتلميذ يدرس الثورة الفرنسية ونابليون وشكسبير اكثر مما يدرس ثورة الأسلام وخالد بن الوليد وأبا العلاء المعرى ، وأعلن الأفلاس بالنسبة للغة العربية . وأصبح اللحن أمراً مقرراً وسائغاً وأن «النحوى» ثقيل ومرفوض ، وبهذا لم يحس الدارس بعمق حاسة الولاء للمجتمع والإرتباط به كما لم يحدث التجاوب المطلوب بين البرامج وخطط التنمية ، فوجد فائض من الخرجين لايجد عملاً بينما يحدث نقص فى تخصصات مطلوبه . مما أساء سلباً وايجابا الى خطط التنمية واوجد جيشاً من العاطلين .

ولابد من ثورة تعليمة تستهدف أن يحقق التعليم غرس الإنتماء من ناحية ، والتجاوب مع الأحتياجات من ناحية أخرى . ومن الخصائص المميزة التى يجب أن توفرها الجمع بين العلم والعمل بحيث لا يكون هناك علم بدون عمل ، أو عمل بدون علم .

ولابد أيضاً إستدراك الفجوات الواسعة فى السياسات التعليمية مثل التثقيف بالكتاب ، وما يمكن أن يتبعه من دراسات بالمراسلة ، أو مسابقات اطلاع ، وعدم إشاعة التدريب المهنى وفتح أبوابه امام كل العاملين لإستدراك التخلف المهنى من ناحية وللتعرف على العناصر النابهه من العاملين ورفع مستوياتها بقدر ماتتوصل اليه من تحسين او تطوير لوسائل الاداء او استكشاف لأسرار التكنولوجيا التى هى لغة العصر وسر قوته .

وهناك « تعليم الكبار » والجامعات الشعبية والمفتوحة والدراسات الحرة وكلها رئات ومنافذ يمكن لمئات.الألوف أن يطلعوا عبرها إلى عالم الثقافة دون أن تقف فى طريقهم الأسوار الحجرية العالية للمدارس والجامعات ، وتلك البيروقراطيات التى تشل المبادءات وتكون أشبه « بقميص كتاف » يقيد النشاط الحر الخلاق .

وهذه المؤسسات والهيئات التى يكون طابعها الرئيسى هو المرونة والتكيف طبقاً لظروف وإحتياجات الدارسين يجب أن تشجع ، ويجب أن تتسع لكل فئات الشعب من ربات البيوت والفلاحين والعمال النابهين وغيرهم . ويجب ان تشارك فى اقامتها وادارتها الهيئات الشعبية والمنظمات الجماهيرية .

إن الدولة تنفق بالملايين على الجامعات ، وتنفق بالمئات والالوف على هذه المنافذ والرئات والوسائل الحرة والفعالة للثقافة .. وليس هذا من العدل أو المصلحة فى شيء .

ج - الفنون والآداب

تعد الفنون والآداب من التحديات التي لم تفهم حتى الآن ، ولم يتقدم معظم المفكرين الإسلاميين بالحل الحاسم ، لأنهم حصروا أنفسهم فى جزئيات الفكر الإسلامى ، أو ماقدمه السلف من تصورات ، أو مايجب أن تكون عليه بصرف النظر عن حكم الواقع والضرورات التى تفرض نفسها ، بحيث لا يكون ما أنتهوا إليه فناً له مقومات الفن .

قال الدكتور زكى نجيب محمود « إن الفن فى مجموعه عالم يخلقه الإنسان لنفسه ليستريح من عناء عالم لم يخلقه لنفسه ، بل فرض عليه فرضاً » وهذا قريب مما جاءت به بعض الروايات المأثورة عن الرسول عن المصورين « الذين يحاكون ما خلق الله » أو المثالين الذين يوجدون مايمكن أن يكون وثنية ، أو مؤدياً للوثنية . وهو ما يمثل جانباً من جوانب العزوف عن الفنون فى أصل الإتجاه الإسلامى نحوها ، دون أن ينفى هذا وجود الفنون فى مجتمع إسلامى . كما يبدو أن من أهم أسباب عزوف الفكر الإسلامى عن الفنون والآداب أنه أهمل إحدى القيم الإنسانية الثمينة فى الحياة وهى الجمال . وعندما يتصدى دين ما لتنظيم وتوجيه الحياة ، فلابد أن يتجاوب مع المشاعر التى تعتمل فى نفوس الناس والقيم التى تشيع فى حياتهم ، والجمال هو إحدى هذه القيم . والقرآن الكريم هو أول من يعترف بذلك ، وقد تضمن آيات عديدة توجه نظر المؤمنين إلى الجمال الذى أبدعه الله فى الحيوان ، وفى اللباس ، وفى مشاهد الطبيعة من نجوم كأنها مصابيح تزين السموات أو الجبال .. أو الليل أوالنهار . وأنكر على من حرم زينة الله ووجه المؤمنين لأن يأخذوا زينتهم عند كل مسجد ، وكان الرسول ﷺ يطبق هذا . ويعنى بشعره وملبسه .. وقال ان الدنيا متاع وخير متاعها المرأة التى إذا نظر إليها زوجها سرته .. الخ . وحبب إليه الطيب والنساء .. ولكن الفكر الإسلامى التقليدى لم يهتم بهذه الناحية ، وركز عنايته على العبادة أو المعاملات أو السياسة .

وعندما جوبه باولى قضايا الفنون «الغناء» تذبذب مابين الجواز والكراهية ، على أن الأحاديث ثابتة فى أن الرسول سمح بالغناء فى بيته ، وسمح للتى نذرت أن تضرب بالدف عند عودته أن تفعل ، وكان يطلع عائشة على « رقص الحبشة » ويفسح لها حتى تمل هى . كما كان يسابقها .. وبدلاً من هذا ظهرت أحاديث عديدة تتوعد بالويل والثبور كل من يستمع إلى غناء وتحرم « كل ذى وتر » . وإذا أريد بالفن أن يكون نوعاً من التثقيف ومعالجة القضايا الفكرية والاجتماعية بطريقته الخاصة ، فليس هناك – فيما نرى – حرج فى هذا ، لأن إعمال الفكر سواء كان عن العقل المحض أو الإلهام أو الحدس ، أو مايوحى به القلب ، كلها أبواب مفتوحة لا يتصور غلقها ، وإنما يكون الحكم على الثمرة الأخيرة ، ويمكن أن يدخل فى هذه المعالجات – بوجه خاص – الشعر والموسيقى والتمثيل (سينمائياً أو مسرحياً) .

ولكن كثرة الناس وجمهورهم تريد من الفنون نوعاً من الترفيه والإستمتاع ، وبالذات الإستمتاع بالجمال ، واستثارة العواطف وبالذات مايتعلق بالجنس . ولهذا السبب يذهب معظم الناس إلى السينما ، أو يقرأون الروايات العاطفية ، أو يفضلون نوعاً خاصاً من الأغانى ، أو يفتحون – ويغلقون جهاز التلفيزيون .

وقد أشار القرآن الكريم فى مواضيع عديدة وبصيغ مؤكدة إلى أن الحياة الدنيا « لعب ولهو » « وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو » « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » « وأعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم » وأشار إلى « حرث الدنيا » وسحر هاروت وماروت وما فيه من فتنة . ووضع هؤلاء جميعاً فى مواجهة رسالة الأنبياء ، وهداية الأديان ، وقرر بصريح اللفظ «كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وماكان عطاء ربك محظوراً » ٢٠ الأسراء وترك الجميع إلى الله تعالى يوم القيامة ، الأمر الذى يفترض فيه أن كل هذه الصور من اللهو حتى وان جافت بعضها المثل

والقيم الإسلامية ، ستوجد دائماً وأبداً فى المجتمع الإسلامى لأن عطاء الله ليس محظوراً ، والحكم فيها إلى الله يوم القيامة .

والأسلام فى هذا يجرى على سننه فى تقدير الطبيعة البشرية ، والاعتراف بما للغريزة والعاطفة من قوة وأثر . وأن الأنسان ليس كائناً مجرداً أجوفاً ، يمكن أن يملأ كما لو كان جوالاً ، أو يحمل حملاً دون مقاومة .. إنه كائن حى تضطرم فيه العواطف والشهوات والميول .

كما أن الأنسان يتفاوت مابين رجل وأمرأة ، ولكل واحد طبيعة عاطفية لها إتجاهاتها ، ومابين مراهق يستقبل الحياة ، وهرم يودعها . ففى المراهقة ينمو الأحساس بالجمال فى الطبيعة والفنون ، ثم يتطور إلى الجمال الأنثوى أو الرجولى ، ويأخذ طابع الحب والجنس ويصل من القوة إلى درجة لا يمكن أن تدفع ويصبح قصارى مايمكن أن نصل إليه هو تنظيمها وتهذيبها ، ولهذا جرى القول .

وهل عجب فى أن تحن نجيبة
إلى إلفها ، أو أن يحن نجيب ؟

وقيل عجب الله لشاب لاصبوة له .

وتؤكد الخبرة التاريخية أن العصور الأسلامية لم تخل من صور اللهو ، بل وجد فى بيت الرسول من تتغنى . ورد الرسول عمر بن الخطاب رداً جميلاً لما أستنكر ذلك . وفى مقابل هذا فإن ما يحفل به المجتمع الأوربى المعاصر من شراب ولهو ورقص وإستثارة للشهوات لم يكن موجوداً منذ مائتى سنة ، ولا هو يمثل جزءاً لا يتجزا من خصائص هذا المجتمع . وقد خضعت بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لفترات من التزمت الاخلاقى لم تكن تسمح ببعض مانشاهده اليوم من تحلل — فحرمت الخمور فى الولايات المتحدة . وفرضت الملكة فيكتوريا على المجتمع البريطانى مسحة من التزمت لا يقل عما يطالب به المتشددون من الشيوخ . وكان مسلكها من التدخين لا يقل عن مسلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب امام الوهابية —

وظل التدخين طوال عهدها يعد فجا وقذرا يتطلب لبس سترة خاصة ، وكانت تلك الفترة هى فترة ازدهار بريطانيا ووصولها للقمة . وعندما قامت الثورة البلشفية فى روسيا استبعدت – باجراءات ثورية – كل هذه الصور من التحلل والجنس أو أدمان الخمور . ومع ان نزعة التحلل من عقدة الزواج والدعوة الى الحب الحلا سارت جنبا إلى جنب الدعوة الاشتراكية . وان اللقاء الجنسى اعتبر فى الأيام الأولى للثورة البلشفية مثل « جرعة ماء » الا ان الاتحاد السوفيتى قضى قضاءا مبرما على البغاء ، وعلى الكباريهات والملاهى ، واستبعد كل صور التبرج ، والتواليت ، بما فى ذلك الكعب العالى ، واختفت كل معالم الانوثة من المرأة السوفيتية ، وفيما بعد المرأة الصينية . وأصبح العمل الشاق فى الحقول والمصانع والخدمات العامة هو حظها من المساواة .. وحرمت الروايات السنمائية الأمريكية وظللت هذه الحالة حتى ثلاثين عاما خلت بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، بينما ظلت حتى الآن تقريبا بالنسبة للصين . وقد كان من بين التهم التى الصقت بزوجة ليوتشاوسى ، انها شوهدت ايام الثورة الثقافية وهى تضع قدميها فى حذاء بكعب عال ! ولهذه التهمة وتهمخرى ، أقصيت عن الحياة العامة قرابة عشر سنوات .

وهذه الوقائع تثبت ان فكرة الاستمتاع الطليق تعرضت فى المجتمعات الاوروبيه لعدد من الضوابط وان من الممكن للمجتمع الاسلامى ان يتجهم للتدخين وان يلغى الكباريهات والمراقص وان يحذف من الافلام كل لقطات التقبيل الخ دون ان يشذ عما حدث فى المجتمعات الأوروبية نفسها حينما ما .

مع هذا فان المعالجة الموضوعية والعميقة للأمر تتطلب ان نضع فى تقديرنا :

أ – انه لابد لكى ينجح سد الباب امام الاستمتاع من وجود درجة عالية من كبح جماع العواطف ، الامر الذى لا يستطيع المجتمع الليبرالى التصدى له دائما . وقد يصور ذلك النقلة البعيدة مابين ضبط الملكة

فيكتوريا للمجتمع البريطانى الى شيوع المينى جيب فى هذا المجتمع نفسه — كما يصوره فشل تجربة تحريم الخمور فى الولايات المتحدة ، وانها كانت الفرصة الذهبية للتهريب والعصابات . واذا كانت المجتمعات الاشتراكية قد صمدت حينا فذلك لأنها عادة من الدول الفقيرة التى لا تطيق الاستمتاع ، وأمامها معركة مريرة للبناء واستكمال الاساسيات . فعزوفها يعود الى أسباب عملية أكثر مما يعود الى اصول مبدئية .

أما فى المجتمعات العربية والاسلامية . فان الأمر يتذبذب ما بين حرمان تقليدى يجاوز الحدود ويكبت المشاعر الى محاولات تعمد اليها السلطات فى بعض هذه المجتمعات ، كما هو الحال فى مصر مثلا ، لاشغال الشباب وتمييع عناصر المقاومة ، وتؤدى الى شيوع صور من الاستمتاع الرخيص . ان الرقص الشرقى مثلا لم يكن ليشاهد الا فى حفلات الزواج التى لايحضرها سوى المدعوون ، ثم جاءت السينما فجعلته متاحا « بالالون الطبيعية » والاحجام الكبيرة لكل من يدفع بضعة قروش ، ثم جاء التلفيزيون فأدخله مجانا فى البيت المصرى وأصبح من الممكن لكل فرد من البورجوازية الصغيرة ان يستمتع برؤية حريم كحريم السلطان ! وأصبح الاقلاع عن هذا التخدير والاستسلام لما تهوى الأنفس ودغدغة الغرائز أمرا يتطلب ايمانا وارادة وقوة نفسية تجعل الفرد لا يحس بغصة لأنه حرم حقا أو خسر كسبا .

ب — ان الاسلام نفسه لم يحرم الاستمتاع والطيبات من الرزق بل انه يضيف ايضا « الزينة » بحيث يضفى البعد الفنى على الاستمتاع ولم يعتبر الزواج ، وما فيه من صلة جنسية — شرا لابد منه ، كما ذهبت الى ذلك بعض المذاهب المسيحية — ولكن « سنة » نبوية يثاب عليها ومن النادر ان نجد دينا كالاسلام يصرح بان الزوج ينال ثوابا على علاقته الجنسية مع زوجته ، وقد ادهش هذا حتى المسلمين الاول وسألوا النبى « ايأتى احدنا شهوته ثم يكون له أجر » فرد « أرأيتم لو وضعها فى حرام الا يكون عليه وزر قالوا بلى قال فلم تحتسبون بالحرام ولا تحتسبون بالحلال » وهذا هو

منطق الاسلام فى استبعاد التابو والخطيئة التى تحيط بالعلاقة الجنسية وتلوثها .

وبجانب هذا فان الاسلام يتقبل تفاعلات المقاصة والبدائل والمكفرات الخ .. ويتفهم الطبيعة الانسانية وما فيها من ضعف ، وقد أقر ولو فى حدود ضيقة – نظام ملك اليمن وكانت الجوارى يقمن بدور كبير فى الاستمتاع الجنسى والأداء الفنى دون ضير أو لوم . .

ومن هذا كله يتبين ان الاستمتاع ليس موضوع تحريم فى الاسلام . وانما هو موضوع ضبط وتنظيم .

ج – ان كل صور التحريم التى تقوم الدولة بتطبيقها لها مآخذها وانعكاساتها . فتحريم الخمر فى الولايات المتحدة أدى الى شيوع السوق السوداء ، وبروز العصابات والتهريب الخ ، مما جعل السلطات تستبعد التحريم – وتعيد الاباحة ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى ان يفرض أحكامه الا بفضل ستار حديدى بالنسبة للخارج وجيش مدنى بالنسبة للداخل . ومن المشكوك فيه انه كان ينجح فى هذه الناحية لولا انه يقبض بيد من حديد على كل المجالات ، وان الدولة شمولية طاغية ، وما ان تراخت القبضة الحديديه حتى بدأ التحلل .

والخطأ الاكبر الذى يقع فيه انصار «**دولة الفضيلة**» انهم فى حماسهم للفضيلة يريدون قسر الناس عليها .. فى حين ان الفضيلة لا تكون فضيلة حقا الا عندما تصدر عن الايمان القلبى والاقتناع الخاص من الفرد ، وعندما تتجاوب قوانينها مع ايمان الفرد أو على أقل تقدير – مع ايمانه بسلامتها .. رغم انه قد لا يكون منفذاً لها بالكامل .. أما عندما تصدر القوانين فى مناخ من عدم الايمان فانها تكون عقيمة وربما يفوق ضررها كل ما يمكن ان تصل اليه ، لأن تطبيق قانون اخلاقى لا يتجاوب معه الناس يتطلب حرسا وتجسسا ورقابة وتدخلا فى حياتهم الخاصة . ويبوء هذا كله بالفشل لأن

المجتمع الانسانى له «ميكانزم» الجسم الحى – اى له مقاومته – وانعكاساته ، وهو يلفظ الجسم الغريب عليه ويتخلص منه – كما ان له مستوياته المتفاوته وتعقيده وتشابكه ، ولا يمكن ابدأ لسكين الاصلاح ان تسير فيه بنعومة ويسر كما تسير فى قالب زيدة ...

وقف الاسلام تجاه هذه المشكلة موقفا مثاليا لأنه يتضمن خطين أساسيين : الخط الاول تحريم صور من الانحراف فى الاستمتاع كالخمر والبغاء الخ .. ويفترض ان يطبق هذا التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات على ممارستها .. والخط الثانى التوجيه الذى لا يعتمد على تحريم صريح ولا يصطحب بعقوبات ولكنه يعتمد على وازع الايمان والضمير . ومن الواضح ان موقف الاسلام هنا يفضل المواقف التى تقفها النظم السياسية الاخرى التى لا يكون لها محل فى قلب الفرد ولا تمس ضميره ومن الخطأ البالغ تركيز الاهمية فى الخط الأول والتقليل من أهمية الخط الثانى .

تطبيقا للموقف الاسلامى – فان ما صرح القرآن والحديث بتحريمه كالخمر ، والبغاء .. يحرم فلا توجد اماكن عامة له أو مصانع أو غير ذلك . أما ما وراء ذلك مما يمارس داخل الجدران المغلقة فانه فى حماية الستار . وحكمة هذا ان لا يكون التحريم سيفا مصلتا على حرمه البيت وحرية الفرد داخله ، أو ايجاد مورد لفئة ترتزق بالتجسس وابتغاء الفتنة .

أما ما لم يحرم صراحة كمختلف صور اللهو ، ودور السينما والتمثيل – فانها تعالج أساسا بايجاد المناخ الذى لا يسمح بانحراف هذه المناشط ، وما لم يوجد هذا المناخ فستعسر المعالجة القسرية . ولن تكون ناجعة كما تعالج بتعزيز الايمان وتعميقه فى النفوس بحيث يكون الانصراف عنها أو الزهد فيها تلقائيا أو يكون الاقبال عليها محدودا يثير فى أعقابه وخز الضمير ويستحث صاحبه على التكفير .

ويستتبع هذا ان لا تسهم الدولة فى النشاط الفنى – لانها اذا اسهمت تعرضت للخسارة أو اضطرت للمسايرة – وهذان أمران احلاهما مر ولا يحق للدولة ان تتورط فيهما ، ويمكن للرقابة – التى لا مناص من وجودها – ان تقص بالاضافة الى اللقطات الجنسية كل مناظر القسوة والعنف والجريمة وكل مشاهد التفاهه وهذه كلها فيما نرى أشد خطرا من مناظر الجنس التى يتركز الانتباه حولها . على ان لا يكون هناك تعسف .. لأن من المسلم به ان الناس لا تذهب الى السينما لتسمع وعظا – وانما لترى معالجة فنية لمشكلات الحياة أو لتمتع انظارها بمشاهد الجمال ، أو لتتثقف عاطفيا . ولا غبار على هذا كله . بل انه مطلوب ولأن يؤدى بطريقة سليمة خير من أن لا يؤدى مطلقا ، وبالطبع خير من ان يؤدى بطريقة مشوهة .. وفى الوقت الذى تكون فيه مناظر الخلاعة فى الافلام مستهجنة ، فلن يمكن الزام الممثلة بزى لا يكشف الا الوجه والكفين وقد اعتبر بعض الفقهاء ان عورة الأمه – أى الجارية – هى كا لرجل – من السرة الى الركبة . ونحن لا نسلم بهذا القول وانما نسوقه الى الفقهاء ، ليروا نموذجا من تفكير بعض اسلافهم . ونحن لا نرى ضرورة لوضع معيار اسلامى يحكم الفنون كلها ، لأن الفنون من حرث الدنيا .. « ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها – وماله فى الآخرة من نصيب » وقد اباح الاسلام صنوفا من اللهو وبعض مالم يبحه منها يدخل فى «اللمم» الذى تسامح فيه القرآن .

كذلك فاننا نرى ان الازمة الحقيقية فى الفنون هى ازمة النص الجيد . الذى يمثل فكرا أصيلا . وافتقاد مثل هذا النص جعل المنتجين يلجأون الى صور التهريج ومخاطبة الشهوات . ولو وجد النص الجيد الذى يعالج مشاكل الحياة الانسانية والقلب البشرى والاوضاع الاجتماعية ، لما كان هناك ضرورة للواذ بالا ثارات الجنسية .. ولأمكن ان يملك الممثلون والممثلات انتباه المتفرجين حتى لو كانت الممثلات يرتدين أكثر الازياء تزمتا وهذه المعالجة الفنية الصادقة التى لا تنحط الى درك الاثارة أو تجعل نفسها بوقا للدعاية

هى التى يمكن ان تعد اثراء للحياة . ولا يكون هناك غبار من الزاوية الاسلامية عليها . لانها وقد تصدت لقضايا الفكر فمن حقها ان تتمتع بالحرية .. ولكن افتراض وجود هذا المستوى هو افتراض الاستثناء والقلة – وليس القاعدة والكثرة . ومن ثم فان احكامنا نظرت الى هذه الفنون باعتبارها مجالات للهو وعالجتها تحت باب الاستمتاع .

ومن الخطأ الجسيم ان تسلك السلطات اسلوباً متزمتاً لأسلمة الفنون – فمثل هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل وأى محاولة ناجحة لذلك يجب ان تأتى من الفنان المسلم المؤمن الذى يفهم الاسلام حق الفهم ويحيط بطبيعته وروحه ، ويستلهم ذلك كله وهو يختار موضوعه – ويحدد صياغته واداءه ..

أما الاذاعة والتليفزيون فان الدولة تسلمهما الى مجلس قومى تمثل فيه هيئات المجتمع ، ويكون هو المسئول عن كل شىء فيها . ويبدو ان هذا هو الملاذ الوحيد فان نجعلهما تابعين تبعية مباشرة للدولة يحمل الدولة – التى ترفع لواء الاسلام – بتبعات لاتقدر عليها قد تقدمه – كما قد يجعلهما بوقا واداة للدعاية لسياسية الحكومة . وفى الوقت نفسه فلا يمكن ان يتركا للافراد والشركات التجارية . فاذا اساء المجلس التصرف فيمكن للدولة الاصلاح بمختلف الوسائل ..

هناك فنون اخرى كالتصوير أو الموسيقى أو النحت – وهذه تترك للافراد أو الهيئات التى تتطوع للعناية بها . وقد يتبدى أثر كراهية الاسلام لنحت التماثيل وتصوير الأشخاص فى تحريم اقامة تماثيل للحاكمين والبارزين . والاكتفاء بوضع لوحات أو نصب أو مسلات تسجل عليها مآثر هؤلاء الافراد ، وَتحسُن ان يصرف النظر عن عادة وضع صورة رئيس الدولة فى مكان الصدارة فى الأماكن . الرسمية والاكتفاء بالعلم أو الشعار الذى يمثل الدولة . وفكرة الاسلام فى العزوف عن نحت تماثيل للافراد أو وضع صورهم يعود الى تحريم الوثنية بكل معانيها . ووضع تماثيل بأضعاف الحجم

الطبيعي ، فى بعض الميادين أو وضعها فى أحجام صغيرة فى المكاتب يتضمن اثارة من الوثنية – حتى وان لم تكن الوثنية بمعنى عبادة هذه التماثيل أو اصحّابها ...

وقد يثار هنا ان الموقف الذى وقفته الدولة تجاه الفنون وصور اللهو والاستمتاع يغلب عليه الطابع السلبى – وهذا هو الموقف الاسلم – حتى وان لم يكن المنشود تماما . لان أى محاولة للتحريم والتدخل ستجلب انتكاسات وردودا تفوق ما أريد تجنبها .

ولقد أعتبرت الدعوات الإسلامية المعاصرة الفنون والأداب وصور اللهو والإستمتاع « رجساً من عمل الشيطان » ورفضت الإعتراف بها أو تقبلها ، فعزلت نفسها عن المجتمع الحديث الذى يعد هذا النوع من النشاط جزءاً لا يتجزأ منه ، وأصبحت بمنأى عن الاضواء ، أو الوجود النشط على الساحة الذى تملكه وسائل الأعلام . ومن الطبيعى أن تبادلها الأسرة الفنية عزوفاً بعزوف ، مما أوجد أزمةَ فهم وثقة بين الجانبين تعمل على تمزيق المجتمع ، وفيما ذكرناه مايوجد صعيداً مشتركاً يمكن أن يتلاقى عليه الجميع . ولابد أن تطهر الفنون والآداب نفسها من صور الأسفاف والسقوط ، كما أن من الضرورى أن تفهم الدعوات الأسلامية أن لامناص من اللهو والإستمتاع بمختلف الصور . وقد كان موجوداً فى كل العصور الإسلامية ، ولكنه لم يكن معلناً أو مسجلاً لعدم وجود أجهزت الإعلام من تليفزيون وإذاعة وسينما موجودة اليوم وعلينا أن نتعامل معها .

والقضية بعد ليست بالخطورة التى تتصورها بعض الدعوات الإسلامية فإن المجتمع الإسلامى إنما أوتِّى من ظلم الحكام وإستغلال الأغنياء .. وجهل عامة الشعب ، والتخلف فى الصناعة والمهارات ، وليس لأنه سمح بقدر من الإنفراج العاطفى أو الإستمتاع الفنى أو تذوق الجمال .. فإذا كان ثمة خطأ أو استسلام فإنه يمكن أن يستدرك طبقاً لتفاعلات السلوك

الإسلامى وأسلوب المقاصة . وهو بعد لا يتضمن شراً . وقد كان الأسلام قاسياً وحازماً تجاه الشر ، ولكنه كان رقيقاً ومتسامحاً الضعف ، بل انه اعترف به وتقبله عندما تقبل فى القرآن «اللمم» ، وعندما سمح فى الحديث «ساعة وساعة ...» والتشديد بصفة عامة ليس من خصائص الأسلام والسماحة واليسر هما خصائصه .

المـرأة

تكتسب قضية المرأة أهميتها الخاصة من العوامل الآتية :

أ - ان المرأة هى - تعداداً - نصف المجتمع ، وربما أكثر فى معظم الدول .

ب - ان المرأة هى التى تربى الجيل وتطبعه بطابعها ، فالرجل ابن المرأة ، وهو يدين لها بما تغرسه فيه خلال الطفولة من عادات وخصائص - وبقدر ما تكون واعية ورشيدة ، بقدر ما تكون قديرة على النهضة بهذه المسئولية الثقيلة .

ج - ان المرأة هى رمز الجنس . ومع ان قضية الجنس هى بطبيعتها مزدوجة ، الا ان المرأة - لعدد كبير من الملابسات - أصبحت رمز الجنس . وهو موضوع يشغل الاهتمام ويثير الاقاويل ، وقد ظهر ذلك من حديث الافك ايام الرسول حتى العصر الحديث ، ثم جاءت الفترة المعاصرة فدفعت به الى الصدارة وجعلته أحد التحديات التى تجابه المجتمع الاسلامى

والمبدأ الأساسى فى الاسلام ان الناس جميعا سواسية كأسنان المشط ، لافضل لعربى على عجمى ، ولا لأبيض على أسود ولا لذكر على أنثى . فالجنس أو اللون أو النسب أو الجاه ليس من شأنها ان تعطى أصحابها أفضلية على غيرهم وانما تأتى الافضلية من العمل . وهو معيار التفاضل .

وتظهر المساواة ما بين الرجال والنساء من توجيه القرآن خطابه الى

«المؤمنين والمؤمنات» دون أى تفرقة وهى لفتة سبق بها القرآن خطباء هذا الزمان بأكثر من الف عام « حتى وان قدم المؤمنين على المؤمنات» ولا تظهر الآيات أية اثارة من تفرقة وتتحدث عن المؤمنين والمؤمنات ، كأن المساواة بينهم قضية معروفة سلفا «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم» . ٧١ – ٧٢ التوبه .

ففى هذه الآيات ايجاب مشترك على المؤمنين والمؤمنات فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واقامة الصلاة واطاعة الرسول ، كما ان لهم مثوبة مشتركة فى الجنة ورضوان الله . «ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات و الصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما . وما كان لمؤمن ولا مؤمنه اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا» ٣٥ – ٣٦ الأحزاب» .

«ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ويكفر عنهم سيئاتهم وكان ذلك عند الله فوزا عظيما ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا» ٥ – ٦ الفتح فى هذه الآيات مساواة تامة بين المؤمنين والمؤمنات ، والمنافقين والمنافقات الخ .. فى مسائل العقيدة والايمان . «فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى بعضكم من بعض» «ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو انثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون

نقيرا» «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» «ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم» ففى هذه الآيات كلها نجد الحديث عن الرجال والنساء والاشارة اليهم بالتساوى – وانهم «بعضهم من بعض» و«لتعارفوا» فليس هناك أى تفرقة أو حتى حساسية .

والمساواة العامة بين الناس لاتنفى وجود تفاضل يقوم على العمل أو المسئولية أو العلم ، وقد عرض القرآن له فى كثير من آياته وادخل فيه الرسل والمؤمنين «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات» «لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدين فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وفضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة – وكلا وعد الله الحسنى» «وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء – ان ربك حكيم عليم» «هو الذى جعلكم خلائف الارض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم . ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم» . «يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير» «ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون» .

وبالنسبة للنساء على وجه التخصيص فقد جاءت الاشارة الى ذلك فى آيات من سورتى البقرة والنساء ، ومما يلحظ ان صياغة هذه الآيات رقيقة قدر ما هى موحية .

ففى سورة البقرة جاء « ... ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» وفى سورة النساء جاءت الآيات «ولاتتمنوا مافضل الله بعضكم على بعض . للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسئلوا الله من فضله ان الله كان بكل شيء عليما ولكل جعلنا

موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم ان الله كان على كل شيء شهيدا . الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم» .

ومراجعة هذه الآيات توضح .

أ – أن صدر الأيات تضمن اشارة الى المساواة بين الرجال والنساء «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف» «للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن» فضلا عن النهى عن تمنى «ما فضل الله بعضكم على بعض» فلا يتمنى الرجال مثلا الجمال أو الرقة .. ولا تتمنى النساء القوة والبأس .. لأن لكل واحد حظة من الافضلية . .

ب – بعد هذا النص على المساواة فى صدر الآيات ، تأتى الاشارة الى أفضلية الرجال فى عجز الآيات . وتصور الآية الأولى ذلك بتعبير «وللرجال عليهن درجة» وقد أوضحنا ان القرآن يستخدم تعبير الافضلية درجة بالنسبة للرسل ، وللمؤمنين مما لا يوحى أفضلية نوعية . واستخدمت آية النساء «الرجال قوامون على النساء ». والتعبير بكلمة «قَوَّام» المشتقة من القيام لا يعطى معنى رآسة أو أفضلية مطلقة أو مجردة من الالتزام والمسئولية ، ولكنه يربط بينها وبين مسئوليات والتزامات فسرتها بقية الآية بانها الانفاق والحماية المتأتية من القوة .. .

وقد يذكر فى هذا الصدد ان القرآن لم يشر الى تلك القصة المشهورة التى جاءت فى العهد القديم عن ان حواء هى التى أغوت آدم وجعلته يقع فى المعصية وكانت تلك «الواقعة» فى اصل التحيز ضد المرأة فى الفكر اليهودى والمسيحى وجعلته يربط بينها وبين الشيطان .. والاغواء والمعصية و «الحية» ورفض القرآن تلك النقطة وبرأ المرأة منها وجعل مسئولية الخطأ قسمة بين آدم وحواء دون تمييز ، بل أكثر من هذا ان القرآن ضرب المثل للايمان والشرك باربع نساء ، مما يوضح بروز المرأة فى عالم العقيدة بصورة

تبرر ان يكن مثالا عليها «ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين ، وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ونجنى من فرعون وعمله ونجنى من القوم الظالمين ، ومريم ابنة عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا ، وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين» .

وكالعادة . فان افعال النبى صلى الله عليه وسلم تضع النقط على حروف القرآن وتفصل إجماله . وكان النبى مثالا للفارس و«الجنتلمان » ازاء المرأة ، وسبق ، بل وفاق ، كل ما جاءت به صور الاتيكيت الأوروبى بالنسبة للمرأة . فكان صلوت الله وسلامه عليه يثنى ركبته لتصعد عليها نساؤه ، عندما يركبن ابلهن ، وكان يتسابق مع عائشة ، ويعلن حبه لها ويقف أمامها ليتيح لها ان تشهد لعب الحبشة حتى تمل هى ، الأمر الذى جعلها بعد ان روت ذلك توجه المسلمين « .. فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو» وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقوم لابنته «فاطمة» عندما تزوره ويجلسها جنبه ، وفى بعض الروايات يقبل يدها .. وقبل ان يفرش «رالى» رداءه للملكة اليزابيث بالف عام ، بسط محمد رداءه لمرضعته لتجلس عليه . وكان يقول «لا يكرهن الاكريم ولا يبغضهن الا لئيم» ، وعندها تدّخل لدى جارية هى «بريرة» كانت قد طلقت من زوجها لتعود اليه بعد ان أضرّبه حبه لها ، ورفضت لم يغضب ، وعلى نقيض ذلك فسخ عقدة زواج فتاة زوجها ابوها رغما عنها ..

وأى مفكر نزيه يقرأ آيات القرآن ويراجع سيرة الرسول ومواقفه ازاء المرأة لابد وأن يحكم ان الاسلام قد ذهب الى آخر مدى يمكن للمساواة ما بين النساء والرجال ان تذهب اليه ، ولم تقفه الا الضرورة التنظيمية التى تقتضى نوعا من القوامة وتحمل المسئولية . وانه فعل ذلك منذ اربعة

عشر قرنا ، **فى حين ظلت الزوجات تباع فى أوروبا حتى القرن الخامس عشر!** .

قد كان فى النفس شيء مما جاء عن «الضرب» فى الأية «فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن» حتى قرأت تفسيراً قديما اغلب الظن ان معظم المعاصرين لم يمحوا به قدمه شيخ يعد من الثقات فى الفكر الاسلامى هو الشيخ محمد ابو زهرة الذى نشر مقالاً بعنوان «التشريع الاسلامى فى خواصه ومراحله» فى غرة شوال ١٣٧٥ (إبار – مايو – سنة ١٩٥٦) من مجلة «المسلون» ص ٤١ – ٤٢ تطرق فيه الى «عدالة المجتمع الصغير وهو الاسره . وجاء به .

« .. هناك عدالة اخرى هى شعبه من العدالة الاجتماعية ، العدالة فى المجتمع الصغير وهو الأسرة .

كان محمد اول من دعا اليها فما عرف للمرأة حقوق قبل ان يجئ محمد والعدالة التى دعا اليها هى العدالة النفسية والخلقية التى تجعل الحقوق والوجبات متساويين متماثلين فما على الانسان من حق يقابله ما عليه من واجب «وهذا المعنى قرره القرآن الكريم بأبلغ عباره «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف» اى لهن من الحقوق بمقدار ماعلهين من واجبات ثم قال وللرجال عليهن درجة هذه الدرجة التى اعطيت للرجال لست حقا لا يقابله واجب . فاذا كان للرجل على زوجته حق الطاعة فلها عليه حق العدل والمعاملة بالحسنى .

.. وأن الامام مالك رضى الله عنه يقرر بان المرأة اذا شكت نشوزا من زوجها واعراضا عنها . لها ان ترفع الامر الى القاضى فالقاضى يعظه فان اتعظ أنتهى الامر . فان لم يُجد الوعظ امر لها بالنفقه ومنعها من الطاعة ، وأجاز لها ان تهجره والا تذهب الى بيته . فان أجداه هذا انتهى

الامر . فان لم يُجده عزره بالضرب ، فان لم يُجْدِ هذا كان التفريق (وان يتفرقا يُغْنَ الله كلا من سعته) وهذه الحقوق التى قررها الامام مالك هى فى نظير الحقوق المذكورة فى القرآن للرجل ، وهى قوله (فعظهون واهجروهن فى المضاجع وأضربوهن) بيد ان هناك خلافاً . ذلك ان الضرب الذى اجازه القرآن هو الضرب غير المبرح وعين المشين لا يلطمها على وجهها مثلاً اما الضرب الذى يضربه القاضى فبالعصا اى الضرب الذى ينزل بالزوج لا مانع من ان يكون مبرحا . اما ضرب الزوج فلا يصح ان يكون مبرحاً ولا ان يكون شائنا .

* * *

هناك ايضا آيات نزلت خاصة بزى المرأة وزينتها وباستثناء الآيات التى نزلت فى نساء النبى اللائى بتعبير القرآن «لستن كأحد من النساء» فان هذه الآيات تنهى المؤمنات عن ان يبدين زينتهم «الا ما ظهر منها» وتأمرهن بان يدنين عليهن من جلابيبهن وان يضربن بخمرهن على جيوبهن – وان لا يضربن بأرجلهن ليعلم مايخفين من زينتهم . ومضمون هذه التوجيهات تغطية فتحة الصدر وان تكون الملابس طويلة دانية وجاءت بعض هذه .. الآيات فى سياق الحديث عن الآداب ، أو الحديث عن نساء النبى مما يوحى بان توجيهها الى نساء المؤمنين انما يكون على محمل التنزيه لان نساء النبى لسن كأحد من النساء ، فضلا عن ان الآية تعترف ضمنا بحق نساء النبى أنفسهن فى التزين والتبرج ، باستثناء تبرج الجاهلية الأولى .. .

وصياغة الآيات رقيقة ، وتوجيهية ، على عكس آيات الافك والزنا ، كما يلحظ ان ليس فيها اشارة تعزل الرجال عن النساء أو تقضى على النساء بأن يكن قواعد البيوت . باستثناء نساء النبى – اللاتى وجهتهن لأن «يقرن فى بيوتهن» وهو الأمر الذى يقتضيه وضعهن الممتاز والخاص ، اذ لا يعقل ان يسعى نساء النبى فى الاسواق .. وانما يسعى اليهن فى بيوتهن ، بل وحتى هؤلاء ، لم يكن وضعهن الممتاز ليعزلهن عن مجتمع الرجال . فلم تكد أم

المؤمنين الحكيمة الرصينة «أم سلمة» تسمع – وهى فى غرفتها وماشتطها تمشط شعرها – رسول الله وهو يقول على المنبر «أيها الناس ..» حتى قالت لماشطتها «لفى شعرى» فردت هذه «رحمك الله .. انما يقول ايها الناس» فقالت أم سلمه «أو لسنا من الناس ؟» وكما هو معروف – فان النساء فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم كن يسهمن فى الحياة العامة ويشتركن فى الغزوات . مشاركة تطبيب وعلاج ومشاركة قتال ودفاع . واعطاهن النبى من الغنيمة . وعندما تحدث النبى عن غزاة يركبون البحر سألته أم سُلَيم ان يدعو الله ان تكون فيهم فلم يرفض وانما دعا الله واستجاب الله الدعاء وانضمت أم سليم الى الاسطول الاسلامى وخاضت البحار .. حتى لقيت مصرعها عند غزو قبرص – وهى حالة يمكن ان تكون فريدة ، حتى بالنسبة للاسطول البريطانى العتيد الذى لا يذكر عنه مثل ذلك . وفى أكثر من مناسبة أجارت سيدات شخصيات كانت معادية للاسلام وأقر النبى جوارهن . وهو عمل فى صميم المجال السياسى .

وهناك احاديث تتناول تفاصيل الزى والزينة وصوت المرأة ومصافحتها وخروجها أو الخلوة بها ، ولا ريب فى ان مضمون هذه الاحاديث صحيح ، ونحن لا نعدم مثيلات لها فى كتب علم النفس الفرويدى أو فى روائع الأدب العالمى شعرا ونثرا ، تكون محل اعجاب الناس لصدقها ودقتها ولأنها تلمس جانبا عميقا وخافيا من النفس والمجتمع ، ولكن هذه الصحة لا تقتضى تعميم الأحكام ، وشأنها شأن الحديث عن حوادث الطرق والسكك الحديد والطيران أو عدوى الميكروبات فى الماء والهواء والخضر . فهذه الاحاديث رغم صحتها لا تمنع احدا من ركوب المواصلات على اختلافها – رغم ان حوادث السيارات والطائرات والقطارات والبواخر كثيرة ، واحتمال اصابته ليست مستحيلة أو حتى مستبعدة . فهذه الاحاديث صحيحة بهذا المعنى وهى للاحتياط أكثر مما هى للاتباع . وعندما ينعكس الأمر فتصبح للاتباع أكثر من الاحتياط – فانها تصبح صورة من صور

«الوسوسة» وعدم التلاؤم مع طبيعة الاشياء وتحمل النفس عنتا لاطاقة لها به .

وبصفة عامة ، فان هذه القضية - قضية زى المرأة واختلاطها اخذت من الأهمية أكثر مما تستحقه وأصبحت مجالا للقيل والقال واداة للاتهام وابتغاء الفتنة ومعولا للهدم والتشهير بكثير من الرجال والنساء . فى حين انها ليست من صمم العقيدة . وانما هى من أدب الاسلام .وليست النقطة الهامة فيها هى ستر الصدر والشعر .. وتطويل الثياب قدر ما هى البعد عن الخلاعة التى تجنى على انسانية المرأة لانها تعلى الجانب الجنسى على الاصل الانسانى - وتجعلها اداة للاستمتاع أو الاستغلال أو الاغواء وليست غاية فى حد ذاتها وتجنى على المجتمع لأنها تكون وسيلة لاضرام الشهوات . والأمر فى هذه القضية هو أمر الوازع النفسى أكثر مما هو سلطة الحكومة . والعرف والاجتهاد أكثر مما هو قانون العقوبات . ولئن كان كشف الشعر أو ابداء الزينة الخ . لا يتفق مع التوجهات السلفية ، فمن الممكن التسامح فيه على أساس ما قرره الكتاب والسنة من ترخصات عند الضرورة . وانه يكون من اللمم الذى استثناه القرآن أو السيئة التى تدرأها الحسنة . دون ان يمس عدالة المرأة وتصونها ، لأن ما يمس هذين هو ما يصل الى حد الخلاعة والبهرجة ، وهو حد يتوصل اليه كل جيل بمقتضى فهمه دون ان يختان قلبه وضميره . .

* * *

قرأنا الكثير عن مخاطر الاختلاط ومفاسده ونحن نسلم بذلك اذا أريد به الاختلاط دون ضابط . ولكن الاختلاط المهذب بين مجموعات من الرجال والنساء للدراسة أو فى المناسبات الاجتماعية يخلص من هذه المآخذ . وبعد فاننا لا نقرأ شيئا عن مخاطر ومحاذير عدم الاختلاط ، واثاره السيئة التى تجعل الشباب يحترقون ويتمزقون ويتخبطون فى غيابات الجهالة والسرية

والحرمان والحيرة وما يؤدى اليه هذا من شذوذ وانحراف وقلق واضطراب . كلها مخاطر جسيمة لا يمكن تجاهلها لانها تتفشى فى مجتمعات عدم الاختلاط . ومن السهل ان نقول «التسامى» ولكن من الصعب ان نلزم الجميع به لأن الغريزة أغلب . كما لم يعد ممكنا ، أو مطلوبا ، ان يتزوج الشاب بمجرد البلوغ لأن الزواج مسئولية ثقيلة . ولابد للمراهق من اتمام دراسة أو التدرب على مهنة واكتساب دخل منتظم مما يجعل بين البلوغ .. وبين ذلك عشرة أعوام تقريبا هى زهرة الشباب .. .

ولا يخالجنا شك فى ان مجتمعا يفصل بين الرجال والنساء تماما هو مجتمع يخالف الفطرة ، ودين الفطرة الاسلام ، وانه ضرب من «الرهبانية» التى استبعدها الاسلام ، وان التمسك بذلك لا يعود الى الاسلام قدر ما يعود الى التقاليد الاجتماعية الموروثة ، وان هذا ليس من الخير فى شىء لانه يوهن المجتمع ويخلخله ، ويفرض اذلالا نفسيا ، ويتضمن اتهاما لضمائر الشباب ذكورا واناثا ويطبق عليهم الجهالة والسرية والسوق السوداء فى العواطف . وان الصورة السليمة هى التسليم بالاختلاط المهذب بين مجموعات الرجال والنساء فى العمل أو الدراسة أو المناشط الاجتماعية .. .

★ ★ ★

تعدد الزوجات والطلاق وجهان لضرورة واردة فى حياة المجتمعات . ولو أريد تحريم التعدد على أساس تفاعل الآية «وان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم» والآية «ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» لما كان هناك مخالفة منطقية أو خروج على صريح النص – ولكن هذا لن يكون من المصلحة . لان التعدد له مكان فى المجتمع ، ولو على أساس الضرورة الطارئة وليس الدأب المألوف ، وعندما يغلق باب التعدد ، مع وجود الضرورة ، فسيوجد بجانب الحليلة خليلة ، وتنشأ علاقات جنسية فى الخفاء بدلا من ان تكون فى العلن وتصطحب بكل ما تصطحب به العلاقات غير المشروعة من مخاطر ومحاذير .. .

والطلاق ايضا ضرورة فى بعض الحالات ، ومع انه ابغض الحلال ..

الا انه فى النهاية ، وعند الضرورات ، حلال ومن الخطأ تحريمه كلية .. لانه وان كان سيفا مصلتاً على عنق المرأة فانه يكون أداة عتق وتحرير المرأة من زوج غاشم والحكم عليها بان تعايشه الصق واوثق معايشه والزامها بأن تكون أسيرة فرصة واحدة مدى الحياة ، حتى وان اخطأها التوفيق فيها . لهذا كان الطلاق من مطالب المرأة الكاثوليكية بوجه أخص ، وألف النساء فى ايطاليا جمعية للمطالبة بالطلاق جعلت شعارها «الطلاق يساوى كرامة المرأة» .

والطلاق الأسلامى بعد غير مفهوم لمعظم الازواج والزوجات المسلمين المعاصرين ومن باب أولى لغير المسلمين ، الذين اخذوا اللفظة بمعناها . وجعلوها موضوعا للنقد والتنديد . ويعود ذلك الى عجز الشيوخ عن ترجمة الاصطلاحات الشرعية الى لغة سهلة مفهومة . فالطلاق الاسلامى انفصال جسدى لمدة ثلاثة شهور تقريبا (مدة العدة) يمكن للزوج خلالها مراجعة زوجته ، ولا يعد الطلاق تاما الا بعد هذه المدة . ويمكن لهذا الاجراء ان يتكرر مدة اخرى عندما يعيد المطلق الزواج بمطلقته ، ولا يعد الطلاق باتا الا فى المرة الثالثة ، وفى هذه الحالة ايضا ، يجوز للمطلق ان يتزوج بمطلقته – ولكن بعد ان تتزوج بأخر . وتطلق منه . والحكمة من هذه الاجراءات كلها واضحة – وهى تتبع التطور الذى يمكن ان ينتاب عواطف ومسالك الزوجين وتغرى بالعودة . وحق الزوجة فى الزواج من آخر يفسح امامها المجال ، وقد يكون تجربة قاسية – ولكنها فرصة جديدة – فاذا رزقت السعادة كان بها ، والا فان هذه التجربة وحدها هى التى يمكن ان تقنعها بفضل زوجها الاول ، بحيث اذا عادت اليه رزقا السعادة ، واذا كان قد تزوج غيرها ، فلن تدفع اكثر من ثمن خطئها ،

ومن ناحية اخرى فقد تبينت المحاكم ان اليمين المعلق لا يعتد به ، لأنه وسيلة لاجبار الزوجة على شىء ما تحت تهديد الطلاق – وليس هذا من مبررات الطلاق .

وكل ما الحق بتعدد الزوجات والطلاق من اساءات سواء فى الفهم أو التطبيق لا يحتسب على الاسلام ، وانما على الذين عجزوا عن فهم الاسلام واستغلوه لمآربهم الخاصة وقد كتب بعض الفقهاء فى ذلك اقوالا تعد عارا عليهم وتوضح مدى ما يمكن ان يصل اليه سوء الفهم من شطط وسرف .

واذا كان التعدد والطلاق حقا – فانهما ككل الحقوق محكومين بحسن استخدام هذا الحق . وحسن استخدام الحق والحيلولة دون اساءته قاعدة اصولية مغروسة فى طبيعة الاسلام فضلا عن نصوص عديدة توجبها . ومن حسن استخدام هذا الحق تطبيق التحكيم الذى نص عليه القرآن قبل الحكم بالطلاق ، وان يتم هذا بحضور «المأذون» أو أى شخصية اخرى محايدة يمكن اثبات وقوع هذا التحكيم ولضمان حسن ادارته وكذلك الاخذ بالشهود . وقد أوجب الاسلام الشهادة فى العقود ، والطلاق لا يقل فى خطورته عن أى عقد . ومن وسائل الحيلولة دون اساءة استخدام هذا الحق تعويض المرأة عن الضرر الذى يقع عليها نتيجة تعدد أو طلاق لا ضرورة له أو دون مبرر وجيه ، وان يتلاءم هذا التعويض مع الضرر .

ومثل هذه الضمانات لا تعد افتياتا على الشريعة ، وانما هى تنظيم للحقوق – بل هى تنفيذ لمقاصد الشريعة وروحها وهى بعد لا تقرب شيئا من اصول العقيدة التى لا يجوز المساس بها ولا يمكن ان تكون ثورة الثائرين عليها غضبا للشريعة وتمسكا بها . ان الشريعة مظلومة معهم ، ومجنى عليها منهم ، فليتقوا الله فيها وليحذروا ان يكون غضبهم لحقوقهم المظنونة أكبر من غضبهم لجادة العدالة وروح الاسلام .

ولا يجوز ان يتم الزواج الا برضا الزوجة ورغبتها وعليها ان تباشر ذلك بنفسها . ان فكرة الوكالة عن الزوجة ، وان اذنها صماتها أريد به مجتمع يغلب الحياء فيه العذارى على أمرهن وهو أمر لم يعد له محل الآن ، والاجدر تطبيق المبدأ الاسلامى «لا حياء فى الحق» وأى حق أعظم وأخطر من الارتباط الزوجى ويجب ان يتم الزواج على اساس التجاوب النفسى ،

والتقارب الذهنى والرغبة المؤكدة من الطرفين ، فهما أكثر من الاب والام – صاحبا المصلحة الاولى فى نجاح الزواج . وهذا هو حكم الاسلام ، وتمسك الفقهاء والرسميين بغير ذلك فى الزواج أو فى الطلاق هو ايثار المقلدين لمذاهبهم على صريح القرآن والسنة وما يقتضيه روح الاسلام وحكمة التشريع .

ان بيوت المسلمين قد تكون أتعس البيوت ، وابعدها عما اراده الاسلام للزواج ان يكون سكنا وأمنا وحبا وفهما ، ولو نطقت الجدران لروت المآسى من الشقاق والتناكر والخلاف والتعاسة . وهو الجزاء الوفاق لجهل المسلمين بروح دينهم . ورفضهم توجيهاته ... وتشبثهم بتقاليد الاباء «قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا» .

والحق ان مقارنه نصوص القرآن بالممارسات التى مارسها المسلمون ، حتى فى الايام الاولى للاسلام توضح ان كثيرا من المسلمين لم يستطيعوا ان يتقبلوا «تقدمية» الاسلام فى مجال المرأة ، فمع ان الاحاديث صريحة فى عدم منع النساء من الذهاب الى المساجد ، اذا أردن ذلك ، فقد وجد فى بيت أحد الصحابة ، ومن بين ابنائه من يقول عقب سماعه الحديث القاضى بذلك «بلى والله لنمنعهن !! ».

وهذه الواقعة ، وما يثيره الفقهاء من الحِجاج حول هذه النقطة دليل على ان الأمر فى المرأة هو أمر نزعة الرجال أكثر ما هو توجيه الاسلام ولعل هذا المعنى كان فى نفس الرسول عندما كانت اخر وصاته .. «النساء .. وما ملكت ايمانكم» وهى توصية أهملها المسلمون .. وتبنتها ، ورفعتها عاليا دعوات ليست لها نقاء واخلاص الاسلام .

وبعد هذا كله يمكن تلخيص الموقف فى الآتى :

أ – الاسلام يسوى بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ولا يجعل للرجل حقا خاصا الا بحكم قوامه – أى انفاقه وحمايته وتحمله المسئولية .

وهذا الحق الخاص هو ما يعطى مثل هذا الرجل «درجة» من الافضلية .

ب – الاسلام ينشد المجتمع الأمثل ، وينهى عن التبذل الفاضح والخلاعة واشاعة الفحشاء واثارة الشهوات . ووسيلته لذلك هى بناء الضمير ، ووضع الغرائز موضعها السليم الذى يبعد عنها الحرمان ، وتركيز الحديث على الزى والتبرج والاختلاط هو عناية بشكليات القضية ، وليس بجوهرها . وكل تجاوز للحد ينقلب الى الضد بما فى ذلك التحجب والتعرى .

ج – التعليم فرض على المرأة ، كما هو فرض على الرجل ، ولعله أهم لها ، على عكس ما يتصور البعض – لأنه حماية لها وعصمة من الانزلاق ووسيلة لتنمية شخصيتها وتهذيب سلوكها .. وصحة حكمها على الاشياء وتقييمها للقرارات .

د – مع ان العمل الاعظم والأسمى للمرأة هو تربية الجيل وان هذا العمل صعب وفنى – قدر ما هو جليل ونبيل ، فان ممارسة العمل الاقتصادى يسهم بجزء كبير فى تحقيق ذلك لانه يصقل شخصية المرأة ويعمل على تصحيح مفاهيمها وتعريفها للحياة والاوضاع التى تحوطها وتتحكم فيها ويؤدى الى لمسها الفعلى لهذا كله ولا ريب ان ذلك يسهم فى نجاح الحياة الزوجية ، وتربية ابنائها تربية سليمة ، فضلا عن ضرورات الاقتصاد التى قد تضغط عليها وتأمين مستقبلها ومنحها حرية فى اختيار زوجها ، وهذه كلها حسنات لاشائبة فيها ...

وبالاضافة فان الاحتشام الاسلامى يوجب ايجابا اشتغال النساء بأنماط معينة من العمل لنفى الحرج عن بقية النساء فيجب ان يوجد عدد كبير من الطبيبات ، والمدرسات والممرضات والمشتغلات بالتفصيل والزينة وتصفيف الشعر الخ .. حتى لا تضطر المرأة المسلمة لأن تكشف عن اخص خصوصيتها لرجال غرباء نزولا على حكم الضرورة .. ولا ضروره هناك

الا عزوف الشيوخ عن عمل المرأة ومقاومتهم ذلك ولهذا ، فان الخير ان تشتغل المرأة بنوع من النشاط الاقتصادى قبل ان تتزوج وتنجب ، اما بعد ذلك فالامر لها ولزوجها وتربية الابناء أعز على الام واجدى على الأمة من أى انتاج اقتصادى آخر .

ه — كان الاسلام فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية اكثر صراحة وتحررا«وتقدمية» من «مرجريت ميد» أو القاضى «لنديس» أو «ليون بلوم» أو «مارى ستوبس»(١) أو «روبرت أوين»(٢) فهو يثيب على العلاقة الجنسية الزوجية ، ويعطى المرأة الحق فى ان تكون لها العصمة ، كما يعطيها الحق فى طلب الطلاق لاسباب وجيهة ، ويلزم الزوج الانفاق عليها ، ويحتفظ لها بأموالها وبحرية التصرف فيها ويبقى على شخصيتها المدنية القانونية المستقلة عن الزوج . وقد اباح فى ملابسات معينة الزواج الموقوت الذى يطلق عليه «نكاح المتعة» ويمكن اعادة النظر فى هذا الأمر مرة اخرى . لأن اباحة النبى صلى الله عليه وسلم محل اتفاق ولكن تحريمه محل خلاف . ولم يحرم الا فى خلافة عمر . وبالطبع ، فان مثل هذا الاجتهاد يوجب ملاحظة منتهى الدقة عند وضع الضمانات اللازمة ، ولكنه قد يكون — فى الملاذ الاخير — افضل الحلول بالنسبة لعدد من الحالات والملابسات الخاصة .

---

(١) هؤلاء الاربعة من دعاة نشر الثقافة الجنسية وبعضهم من دعاة «زواج التجربة» كما يسمونه .
(٢) كان روبرت اوين من دعاة الزواج المدنى واباحة الطلاق .

فهرست

الصفحة

بقلم المؤلف

أ – مؤلفات

ثلاث عقبات فى الطريق الى المجد .... (١٩٤٥)
ديمقراطية جديدة ....(١٩٤٦)
على هامش المفاوضات .... (١٩٤٧)
مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها القرآن
الكريم .... (١٩٥٢)
ترشيد النهضة (صودر قبل التوزيع) .... (١٩٥٢)
الازمة والبطالة فى الرأسمالية .... (١٩٥٣)
موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة .... (١٩٥٧)
قصة فرسان العمل .... (١٩٦٢)
دور المنظم فى الحركة النقابية .... (١٩٥٧)
القانون والقضاء فى المجتمع الاشتراكى .... (١٩٦٣)
التنظيم والبنيان النقابى (ثلاث طبعات) .... (١٩٦٦)
فى التاريخ النقابى المقارن – طبعتان .... (١٩٦٧)
دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى .... (١٩٦٧)
مسئولية القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة (١٩٦٧)
الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها .... (١٩٦٩)
منظمة العمل الدولية – ملحق مجلة العمل العدد ٦٤ سنة ...(١٩٦٩)
الحركة العمالية الدولية – ملحق العمل العدد ٧٢ سنة . (١٩٧٠)
العمل فى الاسلام – ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة ..... (١٩٧١)
محاضرات فى الادارة النقابية .... (١٩٧٢)
الحرية النقابية ملحق مجلة العمل مارس .... (١٩٧٢)
روح الاسلام.. (١٩٧٢)

العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة .. (١٩٧٥)
قضية الانتاج .... (١٩٧٣)
ظهور وسقوط جمهورية فايمار .... (١٩٧٧)
حرية الاعتقاد فى الاسلام (طبعتان) .... (١٩٧٧)
بحوث فى الثقافة العمالية .... (١٩٧٨)
الدعوات الاسلامية المعاصرة مالها وما عليها .... (١٩٧٨)
من محو الامية حتى الجامعة العمالية ملحق مجلة العمل مايو (١٩٧٨)
الجامعة العمـالية .... (١٩٧٩)
الأصول الفكرية للدولة الاسلامية .... (١٩٧٩)
بيان رمضان (طبعتان) .... (١٩٧٩)
الأصلان العظيمان : القرآن والسنة .... (١٩٨٢)
الفريضة الغائبة : جهاد السيف أم جهاد العقل (دار ثابت) (١٩٨٤)
الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة .... (١٩٨٦)
الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية.والبنوك الاسلامية .... (١٩٨٦)
الحركة العمالية الدولية (كبير) .... (١٩٨٨)
مشروع لاصلاح الحركة النقابية .... (١٩٨٧)
الحساسية الدينية (وسيط) دار الزهراء .... (١٩٨٨)
الاسلام هو الحل (٨١٣ صفحة) .... (١٩٨٨)
تفسير حديث «من رأى منكم منكرا» .. الخ .... (١٩٨٨)
خطابات حسن البنا الشاب الى ابيه .... (١٩٩١)
الاسلام والعقلانيه .... (١٩٩١)

ب - كتب الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل

خلال الفترة من (١٩٨١) حتى الأن كتب الأستاذ جمال البنا للاتحاد الكتب الآتية :

أزمة النقابية .

الاسلام والحركة النقابية .
الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل (كتيب تعريفى) .
الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل يبدأ المسيرة
رسالة الاسلام
اخت الصلاة المهجورة .
الحركة النقابية من منطلق اسلامى .
الخيار الصعب .
الحساسية الدينية (وجيز) .
نظم الثقافة العمالية فى الوطن العربى .
وجوه الائتلاف والاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية والاسلام .
الدولة العصرية .
رؤية لمضمون الحكم بالقرآن .
محكمة العدل الدولية الأسلامية .
الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل فى عامين .
العودة الى القرآن .
لا حرج (قضية التيسير فى الاسلام) .
نحن ودعوتنا .
لست عليهم بمسيطر (قضية الحرية فى الاسلام) .
العهــد .
الشورى فى الادارة .
الحركة العمالية الدولية (وسيط) .
عمال السودان والسياسة (مع آخرين) .
الحرية النقابية (ثلاثة اجزاء) .

ج – مترجمات ومراجعات

النقابات فى الولايات المتحدة .... (١٩٦٢)

النقابات فى المملكة المتحدة .... (١٩٦٢)
النقابات فى الاتحاد السوفيتى .... (١٩٦٢)
النقابات فى السويد .... (١٩٦٢)
النقابات فى بورما .... (١٩٦٣)
النقابات فى الملايو .... (١٩٦٤)
الأزمة المقبلة .... (١٩٦٤)
العمالة والتنمية الاقتصادية .... (١٩٦٦)
مدخل لدراسة الأجور .... (١٩٦٦)
الادارة العمالية فى يوجوسلافيا .... (١٩٦٧)
العمل يجابه عصرا جديدا .... (١٩٦٨)
الديمقراطية النقابية .... (١٩٦٩)
دستور منظمة العمل الدولية .... (١٩٧٠)
اتفاقيات العمل الدولية فى «مجلدين» .... (١٩٧١)
توصيات العمل الدولية .... (١٩٧١)
البرنامج العالمى للعمالة .... (١٩٧١)

«تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية» .

وكل هذه الكتب باستثناء الديموقراطية النقابية والأزمة المقبلة من مطبوعات منظمة العمل الدولية .

رقم الايداع ٧٠١٤ / ١٩٩١

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش
ت : ٩٠٨٣١٨

الكتاب والكاتب

تساءل كثيرون عن البرنامج الاسلامى ، ورأى بعضهم ان قالة «الاسلام هو الحل» انما هى مزايدة أنتخابية فارغة وأصروا على تقديم البرنامج الاسلامى على وجه التحرير .

حسنا ، هذا هو البرنامج الاسلامى .

وهو يبدأ بتمهيد عنوانه «**الأساس الايمانى**» يتضمن القِيم التى يُفترض الايمان بها ، والتى تميزٌ المجتمع الاسلامى عن المجتمع البورجوازى او الاشتراكى او غيرهما ....

والكتاب فى ثلاثة ابواب ..

الباب الأول عن البرنامج السياسى ، فيعرض أساسيات الحكم فى الاسلام ، ثم ينتقل الى الدولة واركانها ومنها الى السلطة التنفيذية ، فالسلطة التشريعية ، فالسلطة القضائية ، ثم يتعرض لقضيتَّى القومية والاشتراكية من الزاوية الاسلامية .

والباب الثانى عن البرنامج الاقتصادى . وهو يحدد المبادىء التى تحكم الاقتصاد الاسلامى والتى تميزه عن الاقتصاد الرأسمالى او الاشتراكى ، وطريقة تطبيقه فى دولة اسلامية .

والباب الثالث عن البرنامج الاجتماعى . وهو يتناول **الصحافة** ويقرر انها يجب ان تكون حرة تماماً وانها قد تكون أثمن من المجلس النيابى لانها تتحرر من محدداته . ثم ينتقل الى **النظام التعليمى** فيرى أنه «جريمة منظمة تمولها الدولة» .

ويقترح ما يمكن ان يكون تطويرا للنظام التعليمى المقرر . ويعالج فى فصل مستقل **الفنون** والآداب من **سينما او غناء او تمثيل** ....الخ ثم يختم الباب بفصل عن **المرأة** ، وما يقال عن حجاب او تفرقه . .

والكتاب يلتزم بالاصول الاسلامية ولكنه لا يلتزم دائماً بالفهم التقليدى او السلفى . لان للكاتب اجتهاده المتأنى من سعة اطلاعه وتحريره للاحكام ورجوعه الى القرآن الكريم ومن هنا اتسم الكتاب بطابع من الجُدة والاصالة لا تجدها فى معظم الكتب الاسلامية .

وقد اصدرت الدار للاستاذ جمال البنا أخيرا وفى وقت واحد تقريباً كتابين هما «**الاسلام والعقلانية**» و«حكايات حسن البنا الشاب الى ابيه» .

فاذا كان «المانيفستو الشيوعى» لم يصمد لمائة وخمسين عاما ، فان هذا المانيفستو الاسلامى طويلا – ويمكن – ان شاء الله ان يكون اساساً لدولة اسلامية .. فى المستقبل ... .

متى ؟

«فاصبر صبراً جميلاً ، انهم يرونه بعيداً ونراه قريبا» ٥ – ٦ المعارج .

دار الفكر الاسلامى